جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان

دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة

–دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2014–2023

إعداد الطالبة:

سميرة معلالة

إشراف الأستاذة:

صليحة عماري

السنة الجامعية 2024–2025

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان:

دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة

–دراسة حالة لبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2014–2023–

إعداد الطالبة:
سميرة معلالة

إشراف الأستاذ(ة):
صليحة عماري

السنة الجامعية 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وتقدير

الحمد لله الذي أسبغ عليّ من فضله ما فاق الحصر، ووهبني من توفيقه ما جعل هذا العمل يرى النّور، أحمده حمدا يليق بجلاله وثناء يعانق عظمته، ثم الصلاة على النبيّ محمد صلى الله عليه وسلم خير البريّة الذي أضاء لنا سبل الهدايـة

أتقـدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة " عماري صليحة " على إشرافها ومتابعتها لهذا العمل كما أتقدم بشكر خاص جدا للأستاذ " غردة عبد الواحد " على دعمه لي وتوجيهاته القيمة، جعل الله عطاءه نورا يضيء دربه إلى الجنة

وفي الأخير أشكر كل من مدّ لي يد العون بفكرة أو نصيحة أو دعم معنوي، لكم مني جزيل الشكر وخالص الدعـاء

الإهـــــــداء

الحمد لله الذي بنوره اهتديت، وبعونه ارتقيت، وبفضله أتممت، فالحمد لله حقّه كما يستحقه.

بكل تواضع وامتنان أهدي هذا العمل إلى:

من غرسا في قلبي اليقين وكان دعاؤهما درعي حين خفّت الخطى وتعثرت المسالك أبي رحمه الله وأمي الغالية.

إلى أبنائي أنفاس روحي الذين لأجلهم أرسم المستقبل وأصنع الأحلام.

إلى إخوتي وأولادهم الذين نسجوا معي أحلامي، وكان وجودهم فوزا ومحبتهم وطنا.

إلى جدة أولادي وأمي الثانية وأبناءها أعمدة الحب والعطاء.

إلى من تجاوزت كل المسميات واختصرت جميع الرفاق أخت القلب ورفيقة العمر "فضيلة ".

– إلى أساتذتي الذين صنعوا من أحلامي واقعا بصبرهم وإلهامهم.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير إهداء فهرس الأشكال فهرس الجداول قائمة المختصرات قائمة الملاحق	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للتمويل الأخضر	
تمهيد	9
المبحث الأول: مدخل تمهيدي للاقتصاد الأخضر	10
المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الاقتصاد الأخضر	10
المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر	13
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاقتصاد الأخضر	15
المطلب الرابع: مبادئ الاقتصاد الأخضر ومجالاته	18
المبحث الثاني: التمويل الأخضر: الماهية والأهمية	23
المطلب الأول: مفهوم التمويل الأخضر	23
المطلب الثاني: أسباب التوجه إلى التمويل الأخضر	25
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الأخضر	25
المطلب الرابع: تصنيف التمويل الأخضر	27
المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الأخضر	29
المطلب الاول: مصادر التمويل الأخضر	29
المطلب الثاني: أدوات التمويل الأخضر	33
المطلب الثالث: مزايا التمويل الأخضر وتحدياته	36

خلاصة	39
الفصل الثاني: التمويل الأخضر كآلية تمويلية لدعم التنمية المستدامة	
تمهيد	41
المبحث الأول: عموميات حول التنمية المستدامة	42
المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة	42
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	45
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة	49
المطلب الرابع: مبادئ التنمية المستدامة	52
المبحث الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة	53
المطلب الأول: متطلبات التنمية المستدامة	53
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	54
المطلب الثالث: مجالات التنمية المستدامة	60
المطلب الرابع: معوقات التنمية المستدامة	61
المبحث الثالث: التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	63
المطلب الأول: العلاقة بين سياسات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة	63
المطلب الثاني: مساهمة التمويل الأخضر في دعم المشاريع البيئية	65
المطلب الثالث: متطلبات تعزيز كفاءة أدوات التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة	66
خلاصة	68
الفصل الثالث: مساهمة البنك الإسلامي في توفير التمويل الأخضر لدعم التنمية المستدامة (2014-2023)	
تمهيد	71
المبحث الأول: الإطار التأسيسي للبنك الإسلامي للتنمية	72
المطلب الأول: لمحة عامة عن البنك الإسلامي للتنمية	72
المطلب الثاني: صلاحيات البنك وركائزه	74
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية	76
المطلب الرابع: موارد البنك الإسلامي للتنمية	78
المبحث الثاني: آليات التمويل الأخضر في البنك الإسلامي للتنمية (2014- 2023)	80

المطلب الأول: المنصات والقنوات الرقمية للبنك الإسلامي للتنمية كآداة تمويلية خضراء	81
المطلب الثاني: السياسات القطاعية الممولة من البنك الإسلامي لدعم التمويل الأخضر	84
المطلب الثالث: استحداث التمويل الأخضر المستدام للبنك الإسلامي للتنمية	96
المطلب الرابع: دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشاريع البيئة الخضراء ودعم التنمية المستدامة	100
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الأخضر للبنك الإسلامي للتنمية وآفاقه	106
المطلب الأول: تقييم أداء البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الأخضر	106
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الأخضر	109
المطلب الثالث: مستقبل وأفاق البنك الإسلامي في التمويل الأخضر	110
خلاصة	113
الخاتمة	118
قائمة المصادر والمراجع	123
الملاحق	-

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور رأسمال البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2014-2023	74
02	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الصحة للفترة 2014-2023	87
03	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2014-2023	91
04	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع التعليم للفترة 2014-2023	94
05	الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للفترة 2014-2023	98
06	قيمة تمويلات البنك الخاصة بتمويل المناخ للفترة 2014-2023	102
07	قيمة تمويلات البنك لتمويل كفاءة المياه والصرف الصحي للفترة 2014-2023	106

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الاقتصاد الأخضر: الاقتصاد يعمل داخل العلاقات الاجتماعية والمجتمع كله مطمور داخل العالم الطبيعي.	18
02	تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة	57
03	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية.	76
04	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الصحة للفترة 2014-2023	87
05	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2014-2023	91
06	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع التعليم للفترة 2014 – 2023	95
07	الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للفترة 2014-2023	98
08	قيمة تمويلات البنك خاصة بتمويل المناخ للفترة 2019 – 2023	102
09	قيمة تمويلات البنك لتمويل كفاءة المياه والصرف الصحي للفترة 2014-2023	105

قائمة المختصرات

الرمز	دلالته باللغة الإنجليزية	دلالته باللغة العربية
OECD	Organization for Economic –co-Operation and development.	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
IBRD	International Bank for Reconstruction and development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
MEDA	Mediterranean Aid –Meda programme.	برنامج المساعدة الأوروبية لدول البحر الأبيض المتوسط
ETS	Emission trading System.	نظام تداول الانبعاثات
UNDP	United Nation Development programme.	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
CO2	Carbon dioxide	ثاني أكسيد الكربون
IsDB	Islamic Development Bank.	البنك الإسلامي للتنمية

المقدمة العامة

تشهد المنظومات الاقتصادية المعاصرة توجها لافتا نحو نماذج تنموية جديدة، تراعي التوازن الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية، وقد ساهم هذا التوجه في بروز التمويل الأخضر كألية استراتيجية لتوجيه تمويل الاستثمارات نحو المشاريع التي تراعي الأبعاد البيئية، وتدعم التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وكفاءة.

فالتمويل الأخضر لا يعد مجرد خيار تمويلي بل يمثل أداة تنفيذية لتطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر من خلال دعم مشاريع تقلل من الانبعاثات الكربونية، وتحسن استخدام الموارد، وتخلق فرص عمل مستدامة، ومن خلال هذا الدور يندمج التمويل الأخضر بشكل وثيق في منظومة تحقيق التنمية المستدامة، فهو يعمل على مواءمة السياسات المالية مع الأهداف البيئية والاجتماعية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وهذا يحقق فرص الوصول إلى تنمية شاملة ومتوازنة.

وانطلاقا من هذه الرؤية لعب البنك الإسلامي للتنمية دورا فعالا في دعم هذا التوجه ضمن رؤية تنموية متكاملة تستند لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بتوفير آليات تمويلية تدعم المشاريع الخضراء وتدمج بين الأثر البيئي والجدوى الاقتصادية وتبرز مساهماته في دعم مبادرات الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، في سبيل تحقيق تحولات تنموية حقيقية في الدول الأعضاء.

- ✓ **إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما تقدم يمكن ابراز إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة؟

ولدعم الإشكالية الرئيسية السابقة يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما هي الأهمية التي اكتسبها التمويل الأخضر ؟**
- **ما طبيعة العلاقة التي تربط بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة؟**

-ما هو واقع تجربة البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الأخضر ومدى مساهمة هذا الأخير في دعم التنمية المستدامة؟

✓ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- **يكتسي التمويل الأخضر مكانة هامة نظرا لما يوفره من استثمارات وقروض تساهم في تمويل المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.**
- **توجد علاقة وثيقة وتكاملية بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة.**
- **يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تبني التمويل الاخضر كأداة مهمة لتمويل المشاريع البيئية الخضراء وذلك مايساهم في دعم أهداف التنمية المستدامة.**

✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إزالة الإبهام حول المصطلحات الحديثة للاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، حياد الكربون، التكنولوجيا الخضراء، الصكوك الخضراء، صكوك الاستدامة.
- أهمية التمويل الأخضر كتقنية في تمويل المشاريع الخضراء والتي تتميز بالاستدامة.
- كونها تضم أحد المواضيع الحيوية والبارزة التي تفرض نفسها بقوة لمعالجتها ودراستها في مجال السياسات العامة.

✓ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- الإلمام بجميع المفاهيم المرتبطة بـ:الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، التنمية المستدامة والبنك الإسلامي للتنمية.
- ابراز دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

- تسليط الضوء على تجربة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة تمويل متعددة الأطراف، تعمل على دعم المشاريع الخضراء بالدول الأعضاء، من خلال ماتوفره من منتجات تمويلية خضراء متنوعة، والوقوف على مدى إنعكاس ذلك على التنمية المستدامة.

✓ أسباب إختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- الرغبة والميول إذ يعتبر التمويل الأخضر من المواضيع التي يتم التطرق إليها كثيرا.
- المساهمة في الإضافة العلمية والإلمام أكثر بالموضوع نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع .

✓ مجال الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على مستوى البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية نظرا لمكانته الرائدة ودوره الفعال في مجال التمويل الإسلامي، وهذا ما يجعله نموذجا مثاليا لدراسة "دور التمويل الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة"، كما أن توفر كمية معتبرة من المعلومات ذات الصلة يعزز من ملاءمته كمصدر غني يخدم أهداف الدراسة.
- **الحدود الزمنية:** تم تحديد الحدود الزمنية للدراسة بالفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2023.

✓ منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع وبهدف الإلمام بمختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية المطروحة، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة لا سيما الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، التنمية المستدامة والبنك الإسلامي للتنمية.

أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا تحليل البيانات والتقارير السنوية الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية، والتي تحتوي على مبادرات البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشاريع الخضراء والمستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

✓ الدراسات السابقة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تتقارب مع الموضوع محل الدراسة، نلخصها في:

- **دراسة بوشناف فايزة، بارك نعيمة(2021):** وهو عبارة عن مقال بعنوان: " **التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر: الواقع والمأمول**"، تمّ نشره بالمجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 15، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا: تدور إشكالية البحث حول: إلى أي مدى يمكن القول أنّ التمويل الأخضر باعتباره أداة تمويل جديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في إطار التحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال تطوير أدوات مالية حديثة في مقدمتها السندات الخضراء التى تحفز من جهة على تنفيذ المشاريع والمبادرة التي تحافظ على البيئة، ومن أهم التوصيات التي استخرجها الباحثتين من دراستهما هي البحث عن مصادر التمويل الخضراء، وكذا ضرورة تفعيل القوانين وتشريعات الطاقة الخضراء، وانخفاض تكاليف رأس المال وسياسات الطاقة الخضراء المواتية، وضرورة التوجه نحو التمويل الأخضر من طرف المؤسسات الراعية المتمثلة في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كخطوة أولى لتنويع محفظة الطاقات المستدامة.
- **دراسة رقية حدادو(2021):** وهو عبارة عن مقال بعنوان: " **التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة**" تمّ نشره في: مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلدة5، العدد2، المركز الجامعي افلوا، الجزائر: وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود استراتيجيات ملائمة وشاملة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة في مختلف القطاعات، وأنّه ورغم الجهود المبذولة للجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال آليات الاقتصاد الاخضر وطرق تمويله على غرار الضرائب والرسوم البيئية، لا تزال تعاني من غياب التوجه البيئي للمصارف

في منتجاتها البيئية، وأوصت الدراسة الى ضرورة تعديل المنظومة البنكية بما يخدم التوجه البيئي للبنوك الجزائرية في منتجاتهم البيئية، وضرورة البحث عن مصادر تمويل خضراء كالسندات الخضراء وترسيخ تقافة التعامل بها لدى مديري المؤسسات المالية مع نشر الثقافة الخضراء.

- **دراسة عبد الهادي مختار(2017):** وهو عبارة عن مقال بعنوان: "**الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**"، تم نشره في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد9، جامعة ابن خلدون، تيارت، وتهدف هذه الدراسة إلى إزالة الغموض عن مفهوم الاقتصاد الأخضر وكذا التنمية المستدامة، وأهم أبعادها وطبيعة الترابط بينهما، وأهم نتيجة تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي أن الاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة بل أن مفهوم التنمية المستدامة لا يكتمل إلا عن طريق الترويج للاقتصاد الأخضر، كما تمّ التأكيد على أن الجزائر قد حققت نتائج حسنة فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إلا أن هناك عراقيل تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة مايستدعي المزيد من جهود الاصلاح، حتى يتم تعزيز دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها اعتبرت التمويل الأخضر أحد أهم الآليات التمويلية التي يمكن الاعتماد عليها لدعم التنمية المستدامة، لاسيما التمويلات الموجهة لدعم المشاريع البيئية، والتي تنعكس نتائجها ايجابيا وبشكل مباشر على ركائز وعناصر التنمية المستدامة، كما أن هذه الدراسة تبرز أهمية المؤسسات المالية القطرية والدولية في دعم استخدام التمويل الأخضر على مستواها من أجل الرقي بأهداف التنمية المستدامة الى أقصى درجة ممكنة.

✓ هيكل الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات من عدمها وبهدف الالمام قدر المستطاع بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وتقدمت هذه الفصول مقدمة تعد بمثابة مدخل للموضوع، وإنهائه بخاتمة تجيب عن الإشكاليات المطروحة وتتضمن النتائج والتوصيات المتوصل إليها. ويمكن عرض فصول الدراسة كالأتي:

-**الفصل الأول :** تحت عنوان **الإطار النظري للتمويل الأخضر** وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول بعنوان **مدخل تمهيدي للإقتصاد الأخضر، والمبحث الثاني** بعنوان **التمويل الأخضر: الماهية والأهمية** أما **المبحث الثالث** فكان بعنوان **أساسيات حول التمويل الأخضر**.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى **التمويل الأخضر كآلية تمولية لدعم التنمية المستدامة** تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث **المبحث الأول** بعنوان عموميات حول التنمية المستدامة، وجاء **المبحث الثاني** بعنوان **مرتكزات التنمية المستدامة،** أما **المبحث الثالث** فكان التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تم تخصيص هذا الفصل لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي وكان بعنوان **مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في توفير التمويل الأخضر لدعم التنمية المستدامة (2014-2023)** تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث: حيث تم تقديم **الإطار التأسيسي للبنك الإسلامي للتنمية** في **المبحث الأول،** أمّا **المبحث الثاني** كان بعنوان **آليات التمويل الأخضر في البنك الاسلامي للتنمية (2014-2023)،** والمبحث **الثالث** فكان بعنوان **التحديات التي تواجه التمويل الأخضر بالبنك الإسلامي للتنمية وآفاقه.**

✓ صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في دراستنا مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا في:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع الدراسة خاصة الكتب.
- قلة البيانات والإحصائيات وأحيانا عدم وضوحها بالنسبة للبنك محل الدراسة.
- تشعب الموضوع مما صعب الإلمام بكل جوانبه.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الأخضر

تمهيد:

استقطب الاقتصاد الأخضر في العقد الأول من الألفية الجديدة اهتماما دوليا نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي الهائل، وكذا ما شهدته الأسواق المالية من انهيارات متتالية ، فكل هذه التغيرات مهدت الطريق لتبني فكرة نظام اقتصاد عادل ومستدام يتوافق بين متطلبات التنمية والتقدم الصناعي وفي نفس الوقت يحمي البيئة والموارد الطبيعية حيث برز التمويل الأخضر كأحد الأدوات التمويلية والحديثة التي تعمل على تصحيح الممارسات الاقتصادية السلبية وهذا من خلال العديد من الهيئات والصناديق التى توفر الدعم اللازم له رغم التحديات والعقبات التى تواجهه، ولهذا سيتم في الفصل الأول دراسة كل من:

- ✓ **المبحث الأول: مدخل تمهيدي للإقتصاد الأخضر.**
- ✓ **المبحث الثاني: التمويل الأخضر: الماهية والأهمية.**
- ✓ **المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الأخضر.**

المبحث الأول: مدخل تمهيدي للاقتصاد الأخضر.

يعد الاقتصاد الأخضر مفهوما حديثا نسبيا، فقد شهد في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا، وأصبح يمثل أحد أهم اتجاهات الاقتصاد التي تتوافق مع البيئة، ومطلبا حتميا للتخفيف من التدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الاقتصاد الأخضر

ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر حديثا، غير أن بعض مواضيعه الجوهرية قديمة قدم الحضارة الانسانية، حيث تم التطرق إلى بعض مواضيع الاقتصاد الأخضر عند بعض المفكرين الأوائل في حضارة الاغريق فنجد أن أرسطو قد سلم بوجود حدود للرغبات الانسانية مقابل شح موارد البيئة.[1]

ونجد أن المفكرين لدى الحضارة الرومانية اهتموا بالزراعة مثل المفكر "فارون" الذي دعا إلى إقامة الزراعة على أسس علمية، وكذلك المفكر "كالوميلا" الذي لاحظ أن تدهور الانتاج الزراعي يعود إلى تناقص خصوبة الأرض ويؤكد على الاستثمار العقلاني في الزراعة، فعلى الرغم من ضعف الأفكار الاقتصادية لدى الرومان إلاّ أنهم كانوا يعتنون بالقانون بشكل أكبر من المشاكل التي واجهت الزراعة.[2]

كما نجد أيضا أن المفكرين العرب أمثال قد تطرقوا إلى علاقة الاقتصاد بالبيئة، فـ: "ابن خلدون" في تحليله لأسباب نمو النشاط الاقتصادي يورد نظريتين: الأولى هي البيئة الجغرافية حيث يرى أن هناك علاقة طردية بين البيئة والاقتصاد، وكلما كانت البيئة الجغرافية ملائمة نما الاقتصاد ويقصد ابن خلدون بالبيئة الجغرافية البرودة والحرارة والرطوبة لأنها تتدخل في سلوك الانسان ودرجة نشاطه، أما النظرية الثانية هي أن أي نمو اقتصادي في المجتمع يمر بعدد من المراحل المرتبطة بحياة الدولة.[3]

---

[1] أمحمد برابح، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر: تشخيص**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر،2021، ص66.

[2] إيمان عبد الرحيم كاظم، **الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع اشارة إلى العراق** مذكرة ماجيستر (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2013، ص 6.

[3] المرجع نفسه ص 6.

أما المركنتلية ومفكريها فإنهم لم يبدوا اهتماما واضحا بالطبيعة وكانت أفكارهم أن تكون الدولة غنية وتمتلك ثروات لأنّ بامتلاكها للثروات ستكون من أقوى الدول وهذا هو أهم سبب لتركهم الزراعة وعدم الاهتمام بها، بل انهمكوا بجمع الثروات بشتى الأساليب حتى وإن كانت على حساب دمار بقية الشعوب.

لينتقد الطبيعيين السياسة المركنتلية على اعتبارهم أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة وأن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد لأنه يقوم بزيادة الانتاج، لذلك ركز الطبيعيون على الجانب الزراعي والفلاحين، وحتى الكلاسيكيين أولوا اهتماما كبيرا للظواهر الاقتصادية كالتضخم والكساد ولم يولوا اهتماما للبيئة، بل حاولوا إعادة التوازن إلى الاقتصاد المختل حتى لو كان ذلك على حساب البيئة.[1]

وعليه يمكن إدراك مفهوم الاقتصاد الأخضر عبر سياقه التاريخي بالاعتماد على عقود من التحليلات المرتكزة على العلاقة بين الانسان والاقتصاد والبيئة، حيث ارتبط بمفهوم التنمية المستدامة ويمكن تحديد أهم مراحل ظهوره كما يلي:

1982: انشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية لجنة "بورت لاند" حيث تقوم بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة حيث وبعد 5 سنوات من انشائها نشرت تقريرها المشهور"مستقبلنا المشترك" أين عرف التنمية المستدامة موضحا العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة وأكد على استحالة الفصل بينها.[2]

1992: عرف مصطلح التنمية المستدامة انتشارا كبيرا على مستوى الاستخدام حيث ظهر في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة وأصدرت فيه الحكومات إعلان "ريو" الذي يدعوا إلى التعاون في مجال النشر والترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي منفتح، وخلال هذه الفترة ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر كمفهوم مستقل، أول مرة في بحثان الأول بعنوان:Blue print for a Green Economy وهو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر أين سلط الضوء على الترابط بين التنمية الاقتصادية والبيئة كأداة لفهم التنمية المستدامة، والبحث الثاني بعنوان Green Economy، والذي تطرق إلى العلاقة بين الاقتصاد

[1] ابراهيم كاطع علي الجوراني، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين، البرازيل** والعراق)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص 8.

[2] وهيبة قحام، سمير شرقرق، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر** – مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد2، المجلد 3 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص ص438.437. https://asjp.cerist.dz/en/article/4741

والبيئة من نطاق أوسع إلاّ أنّ مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته لم تجذب الاهتمام الدولي إلا بعد عشرين سنة.[1]

2008: حصلت الأزمة المالية العالمية وتراجعت الجهود الساعية إلى بلوغ الأغراض التنموية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى لجأت العديد من الدول إلى إعادة النظر في المناخ والمفاهيم الاقتصادية التقليدية خاصة المتعلقة بالثروة والازدهار مما شجع على الدراسة والبحث عن مخاطر يمكن مصادفتها في المستقبل القريب، هذا النقاش توصل إلى أدلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها ومن ثم الاعتراف بمخاطر التغيير المناخي وتدهور النظام الايكولوجي وفي هذا الإطار أطلق برنامج البيئة مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر عام 2008 تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.[2]

2009: في الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ في كوبنهاغن، أصدرت الأمم المتحدة بيانا مشتركا بين الوكالات يدعم الاقتصاد الأخضر باعتباره تحولا لمعالجة أزمات متعددة، وتضمن البيان الأمل في أن يكون الإنعاش الاقتصادي نقطة تحول في استجابة دولية طموحة وفعالة للأزمات المتعددة التي تواجه البشرية على أساس الاقتصاد الأخضر العالمي.[3]

2010: خلال المنتدى البيئي الوزاري العالمي بأندونيسيا أتيح لوزراء البيئة الفرصة لمناقشة قضايا البيئة ضمن النظام متعدد الأطراف، فكان الاقتصاد الأخضر أحد أهم المواضيع المطروحة، وتم التوصل إلى أنه الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف كما يعد شوطا أساسيا لإرساء أسس اقتصادية أكثر استقرارا، وفي سنة 2011 تم انشاء صندوق أخضر لمساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة التغير المناخي وفي سنة 2012 كانت قمة "ريو + 20" والتي كان هدفها تأمين الالتزام السياسي

---

[1] خالد بن جلول، موسى بخاشة، عبد المالك بضياف، **الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آلية فعالية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الدولي حول :الجزائر وحتمية التوجه نحو الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة عباس الغرور، خنشلة، الجزائر، 2018، ص 3.

[2] منتهى عبد الغفار محمد، " **الاقتصاد الأخضر ودوره في الحد من ظاهرة الفقر دراسة تحليلية** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، 2021 ، ص ص15،16.

[3] نورة محمد الشملان، عبد الجبار أحمد الطيب، **واقع التحول إلى الإقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي وحمايته الجنائية**، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد 02. االعدد07، جامعة العين، البحرين، 2023، ص183. https://journal.aau.ac.ae/files/1687428685_full_article.pdf

المتجدد اتجاه التنمية المستدامة إلى جانب تقييم التقدم المحقق في تحقيق الأهداف المتفق عليها والتصدي للتحديات الجديدة، كما تم التركيز وبشكل أساسي على موضع الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر

أصبح الاقتصاد الأخضر في الآونة الأخيرة من المفاهيم الأساسية في مختلف المؤتمرات الاقتصادية وهذا يدل على الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع.

1-تعريف الاقتصاد الأخضر:

هناك العديد من التعريفات التي تتعلق بالاقتصاد الأخضر منها:

✓ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

عرفت الاقتصاد الأخضر بأنّه: "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمع ، أو هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة".[2]

---

[1] فتيحة الجوزي، حميد بوزيدة، **الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر**، " المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 6، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،2018، ص 314.
https://asjp.cerist.dz/en/article/80396

[2] سمر هارون، **الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 254.
https://asjp.cerist.dz/en/article/107256

✓ برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNDP):

عرف الاقتصاد الأخضر بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الانسان، والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد، ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صورة على أنه ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الاجتماعية".[1]

✓ اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي:

عرفت الاقتصاد الأخضر بأنه: "استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ".[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنّه: " **تلك الاستراتيجية التي تعمل على تحسين رفاهية الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية بطريقة مستدامة، وتعمل على ايجاد فرص للحفاظ على البيئة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية**".

2-خصائص الاقتصاد الأخضر:

هناك مجموعة من الخصائص التي يتمز بها الاقتصاد الأخضر نذكر منها:[3]

- ✓ الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلا لها.
- ✓ الاقتصاد الأخضر ييّسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية.
- ✓ ضرورة مواكبة الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.

---

[1] أسامة محمد حسين، "**الاقتصاد الأخضر، البيئة والتنوع البيولوجي**"، الجزء1، شركة اسكرين لاين، مصر، 2015، ص3.

[2] منتهى عبد الغفار محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[3] عبد الهادي مختار، "**الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 2، المجلد 7، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017، ص569.
https://asjp.cerist.dz/en/article/43111

- ✓ ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.
- ✓ ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية ومنها الاعلانات الضارة بيئيا.
- ✓ يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.
- ✓ يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاقتصاد الأخضر

لم يعد النمو الاقتصادي التقليدي الذي يستنزف الموارد الطبيعية ويلوث البيئة خيار مستداما ومن هنا برزت أهمية الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي جديد له أهداف متنوعة، تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

1-أهمية الاقتصاد الأخضر:

إن الاقتصاد الأخضر يكتسي أهمية بالغة باعتباره وسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي جنبا إلى جنب مع المحافظة على البيئة ويتضح ذلك من خلال[1]:

- ❖ محاربة تدهور البيئة.
- ❖ محاربة الاستغلال غير الجيد للموارد الطبيعية.
- ❖ تعظيم فرص الاستغلال الأنظف للموارد الحصول على نموذج بيئي حيوي.
- ❖ امكانية تطوير قطاعات جديدة، نشاطات تكنولوجية، وظائف خضراء وتيسير الانتقال إلى تخضير القطاعات التقليدية.
- ❖ مساعدة الدول السائرة في طريق النمو من حيث ضمان الأمن الغذائي والخدمات الأساسية مثل التزود بالمياه وحماية الموارد.

[1] آسية حبيب، أحمد حنيش، " **أهمية الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة و تنويع الاقتصاد الوطني**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد3، المجلد5، المركز الجامعي ميلة، الجزائر،2021، ص ص304، 305.
https://asjp.cerist.dz/en/article/165077

2- أهداف الاقتصاد الأخضر:

يهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

✓ المحافظة على الموارد الطبيعية:

إذ يهدف الاقتصاد الأخضر إلى اعتماد أنماط جديدة في العيش وأساليب جديدة في كل من التنظيم والانتاج والاستهلاك، حيث أن هذه الأنماط من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية كما ونوعا عبر حماية أماكن توفرها والحد من تلوثها، فالاقتصاد الأخضر يرمي إلى ايجاد طرق استهلاك وإنتاج تتيح فرص أفضل للعيش.[1]

✓ توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع كفاءة الموارد:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه إلى الحد الأقصى وخفض النفايات والتلوث وتأمين محركات نمو جديدة من خلال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على خلق فرص عمل جديدة إضافية ودعم الفقراء.[2]

✓ التخفيف من الفقر:

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية المستدامة والتخلص من الفقر دون استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة، ويعد هذا ضروريا بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل حيث تمثل سلع وخدمات النظام البيئي أحد أكبر مكونات سبل العيش للمجتمعات الريفية الفقيرة. إذ توفر النظم البيئية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية[3].

---

[1] مي على ونان، " **دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق الاستدامة البيئية. تجارب دولية مع الاشارة إلى العراق لمدة 2001_2022**"، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2022، ص15.

[2] ابراهيم كاطع علي الجوراني، **مرجع سبق ذكره** ص14.

[3] نورة محمد الشملان، عبد الجبار أحمد الطيب، **مرجع سبق ذكره** ،ص 186 .

✓ **توفير فرص العمل (الوظائف الخضراء)**

الوظائف الخضراء هي وظائف تضمن تحقيق الأثر البيئي للشركات وقطاعات الاقتصاد وتقليله إلى حدود مستدامة، ومن الأمثلة على هذه الوظائف الموجودة في العديد من قطاعات الاقتصاد توجد الطاقة وإعادة تدوير النفايات والزراعة والبناء والمباني، وستساعد كل هذه الميزات في تقليل استهلاك الطاقة والاستفادة القصوى من المواد الخام والمياه من خلال استراتيجيات لإزالة الكربون من الاقتصاد وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل جميع النفايات والتلوث والقضاء عليها، وحماية النظم البيئية واستعادة التنوع البيولوجي.[1]

✓ **المحافظة على مستوى منخفض من الكربون:**

بمعنى تقليل التلوث الناتج عن النفايات الناجمة عن النشاطات البشرية التي تؤدي إلى نتائج مؤذية وضارة، وإن مهمة الاقتصاد الأخضر هي التخفيف من هذه الملوثات إلى أدنى حد باستخدام التكنولوجيا النظيفة والابتكارات التي تساعد على التخلص من النفايات كتدويرها مثلا وزيادة المساحات المزروعة التي تعمل على تحقيق التوازن بين مكونات الهواء الجوي.[2]

وبصفة عامة يهدف الاقتصاد الأخضر إلى[3]:

- تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر.
- توفير الأمن الغذائي.
- حماية الصحة من التلوث وتعزيز أمن الطاقة.
- تعزيز أمن المياه.
- تحسين أنماط الاستهلاك والانتاج.
- التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية.

[1] منتهى عبد الغفار محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] مي علي ونان، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[3] خالد بن جلول، موسى بخاخشة، عبد المالك بضياف، **مرجع سبق ذكره**، ص4 .

وفيمايلي الشكل الموالي الذي يوضح أكثر مكانة الاقتصاد الأخضر (علاقة الاقتصاد بالبيئة)، حيث يتأكّد أنّ الاقتصاد يعمل داخل العلاقات الاجتماعية والمجتمع كله مطمور داخل العالم الطبيعي.

الشكل رقم(01): نموذج الاقتصاد الأخضر: الاقتصاد يعمل داخل العلاقات الاجتماعية والمجتمع كله مطمور داخل العالم الطبيعي.

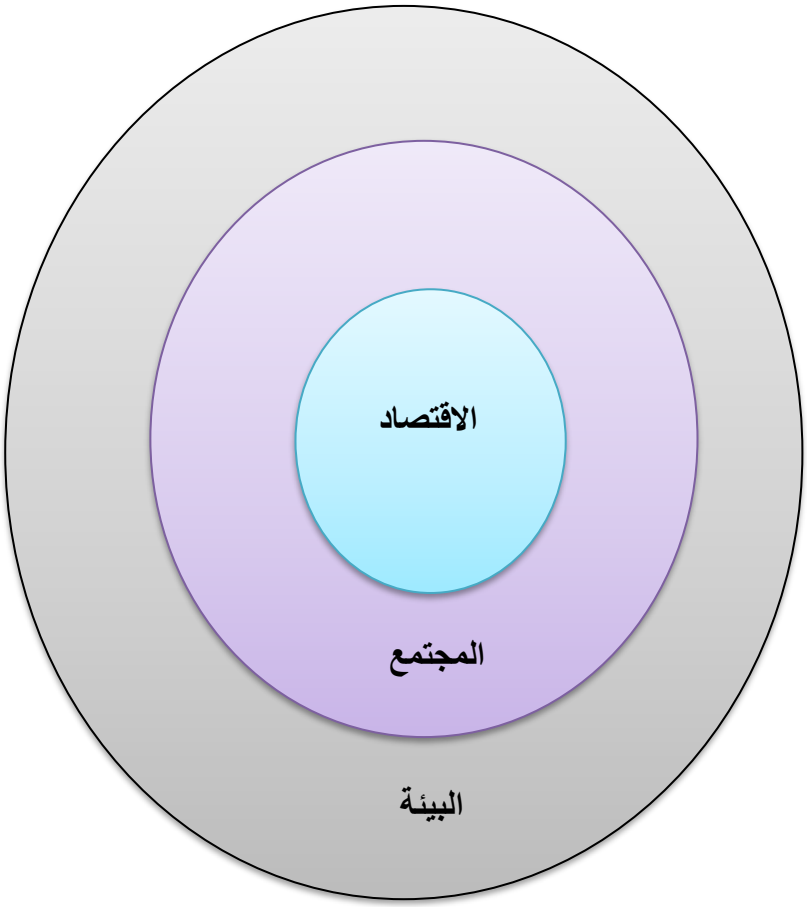

المصدر: موسى سكوت كاتر، " **الاقتصاد الأخضر**"، مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق، مجموعة النيل العربية، مصر، 2018، ص68.

المطلب الرابع: مبادئ الاقتصاد الأخضر ومجالاته:

يغطي الاقتصاد الأخضر العديد من المجالات المهمة الأمر الذي جعل هذا النوع من الاقتصاد يكتسي مكانة مهمة هو الأخر، كما يرتكز على العديد من المباديء نوجزها فيمايلي:

1- مبادئ الاقتصاد الأخضر:

يتضمن الاقتصاد الأخضر مجموعة من المبادئ منها:[1]

❖ مبدأ الاستدامة:

فالاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا عنها ويتناول جميع الأبعاد (البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والدينية).

❖ مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة:

حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك الأجيال القادمة، ويسعى للحفاظ على الموارد البيئية وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، ويعطي الأولوية للعمل ويشجع التعليم على جميع المستويات.

❖ مبدأ صحة البيئة:

فالاقتصاد الأخضر يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية وإصلاح تلك التي تدهورت ويعمل على الحد من التلوث وحماية الهواء والماء والتربة، كما أنّه يضمن الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات الاجتماعية والبيئية.

❖ مبدأ التشاركية:

يقوم على التشاركية في وضع القرار والمشاركة من قبل جميع أصحاب المصلحة، ويسعى إلى إعطاء فرص متكافئة لمختلف الفئات وطبقات المجتمع.

---

[1] حازم السيد حلمي عطوة مجاهد، "**دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر، خبرات عالمية ودروس مستفادة**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد9، العدد70، جامعة المنصورة، مصر، 2019، ص ص، 579 ، 580.
https://mjle.journals.ekb.eg/article_156004.html

❖ **مبدأ العدالة:**

فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل ويدعم المساواة بين البلدان والأجيال، ويحترم حقوق الانسان، ويقدم المعارف والمهارات والخبرات لكل الأفراد.

❖ **مبدأ الكرامة:**

لأنه يقلل من حدة الفقر ويوفر الأمن الغذائي ويسعى إلى تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء.

❖ **مبدأ الكفاءة والكفاية:**

لأنه يدعم كفاءة استخدام الموارد المتجددة والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

❖ **مبدأ المساءلة:**

فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطار لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

2- مجالات الاقتصاد الأخضر.

هناك العديد من المجالات التي ينشط فيها الاقتصاد الأخضر، والتي من بينها:

- **الطاقة المتجددة:**

يمكن تعريف الطاقة المتعددة على أنها تلك الطاقة الموجودة في الطبيعة بصفة تلقائية، بالإضافة إلى كونها تتجدد ولا يمكن أن تنفذ، وتحتاج فقط إلى تحويلها من طاقة طبيعية إلى أخرى، حيث يسهل استخدامها بواسطة التكنولوجيا بشرط أن يكون معدل إنتاجها أكبر من استهلاكها كما تتميز الطاقة المتجددة بأنها مصادر غير ناضبة وغير ملوثة للبيئة ومنها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الماء والطاقة

العضوية وتكمن أهميتها في كونها مصدر نظيف وآمن وليس له آثار إشعاعية بالإضافة إلى كونها مصدر متجدد ومستدام يوفر طاقات محلية يمكن استخدامها في عملية التنمية.[1]

- **الأبنية الخضراء:**

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام موارد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها وذلك لتقليص الانبعاثات في تغيير المناخ، ويعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول إليه لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي.[2]

- **إدارة المياه:**

تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة وللنظم الإيكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما ونوعا، كما أن إدارة المياه ترتبط بالري وتوفير مياه للشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي، وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه وهناك ما يدعوا إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه، والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي إلى تقليل الهدر من المياه بل ينطوي على أنه يوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات، فيعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها وتحلية مياه البحار وتوليد الطاقة من المياه وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبة في الحفاظ على المخزون المائي.[3]

---

[1] أماني صلاح المخزنجي، هبة الله سمير محمد، "**الاقتصاد الأخضر كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر**"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 05، العدد01، جامعة دمياط، مصر، 2024، ص 233. https://cfdj.journals.ekb.eg/article_326878.html

[2] مسعودة حمامة، الطيب بن عون، " **الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 37.
https://asjp.cerist.dz/en/article/136138

[3] **المرجع نفسه،** ص 38.

- **النقل المستدام:**

يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن من دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة.[1]

- **إدارة النفايات:**

من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة[2]، أو بمعنى آخر إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها إعادة تدوير الورق والبلاستيك والمخلفات المعدنية والزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان، حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تؤدي إلى انشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها مما يسهم في تحقيق الزراعة النظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وتوفير فرص عمالة بالريف وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئة ورفع المستوى الصحي والاجتماعي.[3]

- **إدارة الأراضي (الزراعة المستدامة):**

لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتحضير القطاع الزراعي، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئة المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات والزحف العمراني غير المستدام ويتطلب ذلك تكوين فهم مشرك للنمو الأخضر وتطوير نموذج

---

[1] عادل بن صالح، "**الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة** "، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد03، جامعة عبد الحميد ين باديس، مستغانم، الجزائر،2020، ص 39.
https://asjp.cerist.dz/en/article/132502

[2] سامي زعباط، رفيقة بوقريفة، "**الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. حالة الجزائر**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص 168.
https://asjp.cerist.dz/en/article/128493

[3] ناصر محمد ناصر الحجوان، "**تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، رؤية علمية تربوية**"، المجلة الدولية للبحوث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد 08، العدد13، أكاديمية رواد التميز للتدريب والاستشارات، السعودية، 2022 ص 134. https://ijrc.journals.ekb.eg/article_264246.html

نظري بشأن ذلك فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية.[1]

المبحث الثاني: التمويل الأخضر: الماهية والأهمية.

يعتبر التمويل الأخضر أحد الركائز الأساسية للتحول نحو الاقتصاد المستدام، حيث أصبح يعتمد عليه في إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية، وتصويبها لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية من أجل تعزيز حماية البيئة والمحافظة عليها فهو يمثل الأداة الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأخضر

يعد التمويل الأخضر أداة لتوجيه التدفقات المالية نحو الأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف بيئة إيجابية تسعى في أبعادها إلى تحقيق اقتصاد أكثر اخضرارا واستدامة.

1- تعريف التمويل الأخضر:

لا يوجد تعريف متفق عليه للتمويل الأخضر ولهذا قد تم وضع العديد من التعاريف من أجل وصفه نذكر منها:

- **منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديOECD**

"التمويل الأخضر تمويل يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتقليل من النفايات الى الحد الأدنى وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية".[2]

- **برنامج الأمم المتحدة لسنة 2016:**

[1] مريم خليفة المخمري، "**الاقتصاد الأخضر**"، إدارة الدراسات المالية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2023، ص 8.

[2] أنوار مصطفى حسن، "**تأثير التمويل الأخضر في تعزيز الأداء المالي المصرفي** " مجلة نسق، المجلد 41. العدد7، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، العراق، 2024، ص 262.
/https://nasaqiraq.com/volume-41-issue-7

"التمويل الأخضر هو مجموعة فرعية من مفهوم أوسع للتمويل المستدام يهدف إلى تحويل التدفقات النقدية، إلى استثمارات تدعم البنى التحتية المستدامة".[1]

- مجموعة دراسات التمويل الأخضر G 20:

"هو تمويل الاستثمارات التي توفر فوائد بيئية في السياق الأوسع للتنمية المستدامة".[2]

مما سبق نصل إلى القول بأنّ: " **التمويل الأخضر هو توفير السيولة النقدية وتحويلها إلى رأس مال ثابت يهدف إلى زيادة الاستثمارات التي تدعم البنية التحتية الخضراء**".

2- أبعاد التمويل الأخضر:

يعمل التمويل الأخضر على توجيه الأموال والاستثمارات نحو المشاريع التي تحافظ على البيئة وتدعم الاستدامة ضمن أبعاد رئيسية تتلخص في النقاط التالية:

✓ الإستثمار في الطاقة المتجددة:

الإستثمار في الطاقة المتجددة هو القيام باستثمارات بالاعتماد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح كبديل للطاقة التقليدية، وهذا الإستثمار يساعد على الاستفادة من تمويلات المؤسسات المالية بتكلفة منخفضة[3].

✓ تمويل البنية التحتية المستدامة:

تمويل قائم على المشاريع التي تروج للطاقة المتجددة وكذلك التمويل الذي يوفر المساعدة لأصحاب الإسكان المتعدد الأسر، من خلال منح قروض البناء التي تشمل عمليات التحديث لتحسين كفاءة الطاقة.

---

[1] سمية بن علي، جيهاد بومنقار، " **دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر اصدار السندات الخضراء: تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولي**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد02، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2023، ص 111. https://asjp.cerist.dz/en/article/211865

[2] محمد محروس سعدوني عامر، " **آليات تمويل الإقتصاد الأخضر لتحقيق مستهدفات التنمية بين الواقع والمأمول** " مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد10، العدد02، جامعة مدينة السادات، مصر، 2024، ص786.
https://jdl.journals.ekb.eg/article_357541.html

[3] خالد صبيح الهادي تهامي، "**تأثير التمويل الأخضر على أداء المنظمة، الدور الوسيط للاستدامة المالية** "، مجلة البحوث التجارية مجلد 45، العدد 03، جامعة الزقازيق، مصر، 2023، ص 235.
https://zcom.journals.ekb.eg/article_295362.html

✓ **تمويل التكنولوجيا الخضراء:**

يعبر عن تمويل وسائل التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة المستندة للإنتاج النظيف وسلاسل التوريد الخاصة بها والتى تعتمد على استخدام الطاقة الأقل ضررا على البيئة.[1]

المطلب الثاني: أسباب التوجه للتمويل الأخضر

تعددت الأسباب التى دعت الدول للتوجه نحو التمويل الأخضر والتي كان من أهمها[2]:

- التطور الاقتصادي وزيادة عدد المصانع وهذا يعني زيادة حجم التلوث وتصاعد ثاني اكسيد الكربونco2.
- الزحف العمراني والزيادة الكبيرة في عدد السكان وإقامة المنشآت الصناعية على المناطق الزراعية أدت إلى التصحر وبالتالي زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ارتفاع الانبعاثات الكربونية نتيجة الاعتماد المتزايد على غاز الكاربون في القطاع الصناعي.
- تقليص رقعة الغابات لاستخدام أخشاب الأشجار في العديد من الصناعات مما أدى إلى حدوث خلل في البيئة المحيطة.
- تلوث مياه البحار والمحيطات نتيجة دفن وتسرب النفايات الصناعية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الأخضر

في ظل عالم يواجه تحديات بيئية واقتصادية متزايدة برز التمويل الأخضر كأداة حيوية ونهج شامل له أهمية وأهداف تسعى لدمج الاعتبارات البيئية في القرارات الاستثمارية والاقتصادية.

---

[1] محمد غازي سليمان الحبيشي، " **دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك السعودية**"، مجلة واد النيل للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية والتربوية، المجلد 41، العدد41، جامعة القاهرة، مصر، 2024، ص 610.https://journals.ekb.eg/article_337489.html

[2] العديد من المراجع:

- أبو راوي عيسى سلام قبقب" **الصعوبات الى تواجه المصارف البيئية في تقديم التمويل الأخضر** " مجلة الدراسات الإقتصادية ، العدد 02، جامعه سرت. ليبيا ،2023 ص183.

- **التمويل الأخضر توجه عالمي نحو التنمية المستدامة**"، بنك الأمل للتمويل الأصغر، اليمن، https://alamalBank.com التاريخ: 2025.03.20، الساعة: 14:20.

1- أهمية التمويل الأخضر:

بالنظر لتزايد الوعي بأهمية المعايير البيئية شهد التمويل الأخضر اهتماما متزايدا مؤخرا نظرا لاهتمام هذا التمويل بدعم التقنيات منخفضة الكاربون وتتجلى أهميته في النقاط التالية[1]:

- تخفيض كميات الطاقة والموارد في عمليات الإنتاج غير النظيف مما يؤدي إلى تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- يوفر التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة والمياه العذبة، الثروة السمكية، وصناعة الغابات والمحميات.
- الحماية من عقبات مشكلة التغيير المناخي التي تتعدد خسائرها الاقتصادية.
- التقليل من معدلات الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية نتيجة تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة للفقراء.
- توفير معدلات العمالة وزيادة مناصب العمل الجديدة لاسيما قطاع الزراعة والطاقة والنقل.

2-أهداف التمويل الأخضر:

في إطار المسعى العالمي نحو بناء اقتصاد أخضر يتفق الخبراء على الدور المحوري للتمويل

---

[1] العديد من المراجع:

- رقية حدادو، " **التمويل الأخضر كأدوات الاقتصاد الأخضر التحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** " مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد05، العدد02 ، المركز الجامعي آفلو، الجزائر،2021، ص ص 56،57.
https://asjp.cerist.dz/en/article/174273

- سميرة محمد علام، منى علي خليل، " **دور التمويل الأخضر في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية** "، المجلة العلمية الاقتصادية والتجارية، المجلد53، العدد01، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2022، ص 324.
https://jsec.journals.ekb.eg/article_295987.html

- رماش منال، قرمية دوفي، " **دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الصين** "، مجلة الاقتصاد والمال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص 208.
https://asjp.cerist.dz/en/article/201583

الأخضر الذي يرمي إلى تحقيق طائفة من الأهداف الأساسية تتلخص في النقاط التالية[1]:

- ✓ استيعاب الأثار البيئية الخارجية وتحليلها من خلال ضمان إعطاء الأولوية للاستثمارات الخضراء على الاستثمارات التقليدية التي تديم أنماط النمو غير المستدام.
- ✓ تشجيع الشفافية والتفكير بعيد المدى في الاستثمارات التي تصب في الأهداف البيئية التي حددتها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- ✓ يغطي التمويل الأخضر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية والتي يمكن تقسيمها إلى منتجات استثمارية ومصرفية وتأمينية وتمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة.
- ✓ تشجيع مبادرات الحفاظ على البيئة والإدارة المستدامة للأراضي من خلال المشاريع التي تحافظ على النظم البيئية ومكافحة تدهور الأراضي.

المطلب الرابع: تصنيف التمويل الأخضر

يشير التمويل الأخضر إلى تدفقات رأس المال الموجهة نحو المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية واجتماعية إيجابية، ويمكن تقسيم هذا التمويل حسب عدة معايير من حيث المدة ومن حيث المصدر على النحو التالي:

1- التمويل الأخضر من حيث المدة:

يقسم إلى تمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل[2]:

- ✓ **تمويل قصير الأجل:**

---

[1] العديد من المراجع:

- " **ما هو التمويل الأخضر والمستدام**"، برنامج الأمم المتحدة، 2016، Green Finance Platform ، التاريخ: 30-03- 2025، الساعة 21:00.

-"**أهداف التمويل الأخضر**"، https://www.digtalfinancetransformation.com، التاريخ:،31-03-2025، الساعة: 15:30.

[2] ايمان محمد خيري طايل، " **دور التمويل الأخضر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، المعهد العالي للحسابات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة، جامعة طنطا مصر، 2024، ص 599.

https://journals.ekb.eg/article_378503_603df1dfe2e7a31867a13d6b6e348fe4.pdf

يقصد به الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير ويقع عليها الالتزام بردها خلال فترة لا تزيد عن سنة.

✓ **تمويل متوسط الأجل:**

يستخدم في الاستثمارات الدائمة في المؤسسة مثل رأس المال المتداول والموجودات الثابتة واستخدم هذا التمويل لتمويل المشاريع تحت التنفيذ تتراوح مدته من سنة إلى 5 سنوات.

✓ **تمويل طويل الأجل:**

هو التمويل الذي يمتد إلى أكثر من خمس سنوات ويكون موجه للاستثمارات طويلة المدى بهدف الحصول على وسائل الانتاج أو الأراضي والمباني.

2- التمويل الأخضر من حيث المصدر:

يقسم إلى تمويل داخلي وخارجي[1]:

✓ **التمويل الداخلي:**

هو مجموعة الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن الأموال المتحصل عليها من نشاط المؤسسة وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي.

✓ **التمويل الأخضر الخارجي:**

يتمثل في الحصول على الأموال من جهات خارجية أخرى مثل الأفراد أو المصارف أو المؤسسات المالية ويمكن الحصول على هذا التمويل بطريقتين:

- **التمويل الأخضر الخارجي المباشر:**

تتم عملية التمويل المباشر باتصال من المقترضين والمقرضين دون تدخل وسيط مالي عن طريق إصدار وحدات العجز المالي للأوراق المالية الخضراء فضلا عن عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف.

[1] دنيا مرسلى، " **دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة** "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2023، ص 42.

تمثل الأصول المالية المتنازل عليها والتمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة إلى الوحدات المقترضة، إذ تقوم الوحدات المقترضة بإصدار الأدوات المالية وبيعها إلى الوحدات المقرضة مباشرة وتسمى بالأدوات المالية أو الأوراق المالية المباشرة.

- **التمويل الأخضر الخارجي غير المباشر:**

ويتم عن طريق انتقال الأموال بطريقة غير مباشرة من الوحدات المدخرة إلى الوحدات ذات العجز المالي وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالمصارف التجارية وشركات التأمين وجمعيات الادخار والاقتراض وما شابهها من مؤسسات الوساطة، وهذا يمكن مؤسسات الوساطة المالية بقبول ودائع خاصة بالمشاريع الخضراء وتخصيص إقراضها للمشاريع الخضراء.

المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الأخضر

التمويل الأخضر شكل من أشكال التمويل والاستثمار الذي يركز على دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه يشتمل على مجموعة من المصادر والأدوات التي توفر الدعم المالي اللازم لتحقيق هذه الأهداف على الرغم من العقبات والتحديات التي قد تواجهها.

المطلب الأول: مصادر التمويل الأخضر

لتحقيق التمويل الأخضر المطلوب توجب معرفة مصادر هذا التمويل وتحديد الجهات الفاعلة في هذا المجال سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

1- مصادر التمويل المحلية:

التمويل المحلي هو ذلك التمويل الذي نحصل عليه من مصادر داخل الدولة بهدف توجيهه لقطاعات الاقتصاد الأخضر، ومن مصادر التمويل المحلية:[1]

[1] زينب حمدي، أسماء سلكة، " **مشاريع النمو الأخضر كتوجه جديد غو بيئة حضراء** "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 01، جامعة تمنراست، تمنراست، الجزائر، 2020، ص ص 576 ، 577.
https://asjp.cerist.dz/en/article/106918

- **الميزانية العامة:**

يمكن للميزانية العامة أن تدعم ثلاث أنواع من التمويل الأخضر وتتمثل في تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري، ودعم وتشغيل وصيانة نظم الخدمات المتاحة للجمهور وتمويل الاستثمارات الخضراء وعادة ما يكون هذا الدعم بشكل منح.

- **التمويل من الحاصلين على الخدمة:**

حيث يدفع المستفيدين من الخدمات المختلفة رسوم مقابل حصولهم على الخدمة كالرسوم المفروضة على تحلية المياه، وقد تكون هذه الرسوم ثابتة أو متغيرة على حسب الخدمة المقدمة.

- **المصارف ومؤسسات الإقراض المحلية:**

أصبحت العديد من المصارف المحلية تقدم ما يسمى القروض الخضراء وتضع لها حوافز لتشجيع الاستثمارات فيها ويكون ذلك من باب المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المصارف باتجاه المجتمع لدعم المشاريع الاستثمارية الخضراء.

- **صناديق حماية البيئة:**

تعتبر صناديق حماية البيئة مصدر تمويل عام خارج الميزانية العامة، ويتم هذا بعد وضع طلب الحصول على تمويل المشاريع ومن ثم يتم دراسة الملف وجدوى المشروع وبعد ذلك يتم تقديم التمويل في شكل منح أو قروض.

2-مصادر التمويل الدولية:

تقسم موارد التمويل الدولية إلى مجموعات أساسية وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة.

- **مصارف التنمية الدولية:**

تعمل هذه المصارف من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل المصارف التجارية ويكمن جوهر الاختلاف بينهما أن البنوك الدولية تم انشاؤها والمساهمة في رأس مالها من قبل العديد من الدول، ومن أهم بنوك التنمية الدولية ما يلي:

أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: (IBRD)

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها تم انشاؤه سنة 1945 ويعد أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة حمائية للبيئة حيث كان ذلك عام

1970 ، ولقد التزم البنك الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية الى عقدتها الأمم المتحدة في عام 2002 ، وتمثل الاستدامة البيئية هدف رئيسي من ضمن الأهداف السبعة لهده القمة ، وفي عام 2001 اعتمد البنك الدولي الاستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية وتحدد الاستراتيجية ثلاث أهداف: [1]

- رفع مستوى المعيشة.

- تحسين نوعية النمو.

- حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة.

ب- البنك الأسيوي للتنمية:

يعد مؤسسة إقراض للدول النامية تتضمن الأهداف العامة للبنك الأسيوي للتنمية للحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة الاجتماعية، وتطبيق نظم الحوكمة السليمة، وتقر استراتيجية البنك بالحد من الفقر وأن عنصر الاستدامة البيئية هي أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء حيث يتبنى البنك سياسة بيئية منصوص عليها في ورقة السياسات التي صدرت عام 2022.

جـ- بنك الاستثمار الأوربي:

يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي هيئة مالية تقدم قروض طويلة الأجل تعود ملكيتها لدول الأعضاء التابعة للاتحاد الأوربي، إذ يعمل على تمويل الاستثمارات المستدامة داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، فهو يسعى لتطبيق البنوك المالية لاتفاقيات أبرمت من أجل سياسة الاتحاد الأوروبي، هذا لدعم التنمية والتعاون، ويركز البنك أولوياته على تقديم القروض لخمسة أنشطة عمل تشمل حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة، دعم الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، تطوير وتخزين الطاقة، مشاريع تغيير المناخ[2].

---

[1] حدة فروحات، " **استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–** "، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص 127، 128. https://asjp.cerist.dz/en/article/759

[2] رزيقة بشور، غنيمة قنيف، " **دور البنوك الدولية في التمويل الأخضر**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 3، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024، ص ص 418، 419.
https://asjp.cerist.dz/en/article/260712

د- البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي:

يهدف هذا البنك منذ إنشائه في شهر مارس 1999 لتشجيع أنشطة التكامل الاجتماعية والاقتصادية، كما ركز البنك على ثلاث اتجاهات يسعى لتحقيقها، عند التطرق إلى موضوع التنمية المستدامة التي تتمثل في منح البنك اعتمادات ومساعدات قيمة بواسطة البنوك وشركات التمويل والمنظمات غير الحكومية للمشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى منح مساهمات مالية لمساعدة المشاريع البيئية حيث يعمل على توجيه الموارد بواسطة صندوق معتمد لهذا الغرض وتمويل المشاريع الحيوية مثل: مشاريع المياه المهدرة وحمايتها، المحافظة على الطاقة ومصادر توليد الطاقة، تغير المناخ والتنوع الطبيعي، التعليم البيئي والتشريع البيئي وغيرها من المواضيع المتصلة بالتنمية المستدامة.

- **الصناديق الدولية للتنمية:**

صناديق التنمية الدولية مؤسسات للإقراض تقدم القروض بشروط ميسرة دون فائدة أو بسعر فائدة منخفض وتضم مؤسسات مثل: [1]

أ-جمعية التنمية الدولية:

تعتبر جمعية التنمية الدولية المنفذ الذي يقدم من خلاله البنك الدولي القروض الامتيازية لتمويل مختلف أنواع مشروعات التنمية خاصة تلك التي ترتكز على الاحتياجات الخاصة للشعوب، حيث في عام 2002 وصلت نسبة مشروعات التنمية الحضرية والبيئية إلى 10% من إجمالي القروض.

ب- صندوق البيئة العالمي:

تم انشاء هذا الصندوق سنة 1990 ويعد صندوق البيئة العالمي أحد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ومتعددة الأطراف للبيئة، وتمويل الأعمال التي تتصدى لأربع تهديدات حرجة للبيئة العالمية والمتمثلة في:

- التنوع البيولوجي.
- تقبل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.
- مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة.

[1] ياسر عوض عبد الرسول، "**دور البنوك في تقييم مراعاة البعد البيئي عند تمويل المشاريع**"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 109، العدد 532، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص 83. https://espesl.journals.ekb.eg/article_214724.html

-إلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

- **المنظمات الحكومية الدولية:**

تقوم بتقديم الدعم المالي للحكومات الوطنية من أجل تجسيد المشاريع ذات الصلة بحماية البيئة، ونشر الوعي والتعليم البيئي، علما أن مورده المالي يبقى محدود إلى حد كبير، فهي تعتمد كثيرا على أموال الاشتراكات في العضوية والعطايا والوصايا المتلقاة من الشركات والحكومات. [1]

- **الجهات المتعددة الأطراف المقدمة للمنح:**

تتضمن هذه الجهات منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح والدعم المالي للأعمال المرتبطة بحماية البيئة وإدارة المخلفات ويمكن ذكر أهمها كما يلي[2]:

أ- الاتحاد الأوربي:

ويشمل ما يلي:

- برنامج مساعدة المجتمع للتعمير والتنمية والاستقرار.

- أداة تنفيذ السياسات الهيكلية في الفترة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوربي ICDA.

- برنامج مبدأMEDA .

ب- منظمة الأمم المتحدة:

ويشمل ما يلي:

- البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المطلب الثاني: أدوات التمويل الأخضر

برز التمويل الأخضر كأداة مالية مبتكرة تهدف لتعزيز التنمية المستدامة، حيث زادت الحاجة إلى استكشاف مختلف أدوات وصور تمويل هذا النوع من التنمية، بهدف تطوير البنية التحتية وتمويل

[1] فتح الدين محمد حميده،" **تمويل المشاريع الصديقة للبيئة**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئة، المجلد 07، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020 ، ص 36.https://asjp.cerist.dz/en/article/122915

[2] ياسر عوض عبد الرسول، مرجع مسبق ذكره، ص 84.

المشاريع الخضراء، وهذا مانتج عنه تطوير في أدوات التمويل الخضراء، ويمكن إيجاز هذه الأدوات على النحو التالي:

1-أدوات الدين:

وتتمثل في[1]:

- **السندات الخضراء:**

تعتبر السندات الخضراء من أبرز أدوات التمويل الأخضر وعرفها البنك الدولي بأنها " صكوك استدانة تم إصدارها من قبل الشركات والمؤسسات المالية والحكومات للحصول على تمويل للمشروعات المستدامة، حيث يتم تخصيص العائد للمشروعات الخضراء" .

- **القروض الخضراء:**

هي قروض تم توجيهها لتمويل المشروعات والأنشطة الخضراء أي التي تحافظ على البيئة ولها فوائد بيئية واضحة وتكون هذه القروض ذات سعر فائدة منخفض نسبيا عن القروض الأخرى.

- **سندات المناخ:**

تدعم سندات المناخ المشاريع والاستثمارات الجديدة المتعلقة بتغير المناخ وهي سندات استخدام للعائدات تصدرها الحكومات أو البنوك متعددة الجنسيات.

- **السندات الزرقاء:**

تشبه السندات الخضراء في طبيعتها و لكنها تختلف من حيث الهدف، حيث يتم إصدارها لتحسين الموارد البحرية.

---

[1] العديد من المراجع:

- بسنت طارق فرج، هاني أحمد خطاب، هناء عبد القادر فايد، " **التمويل الأخضر لدعم المشروعات السياحية المستدامة في المجتمعات المحلية**"، المجلة العلمية لكلية السياحة والفنائق، المجلد 21، العدد02 ، جامعة الاسكندرية، مصر، 2024، ص 51-54. https://thalexu.journals.ekb.eg/article_400829.html?lang=ar

- آية مرسلي، " **أدوات التمويل الأخضر**"، ملتقى حول " مقاربات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة"، مركز التخطيط والتنمية البيئية، مصر، 2024، ص 6.

2-أدوات إدارة المخاطر المالية:

تتمثل فيما يلي: [1]

- **صناديق الاستثمار المجمعة:**

أدوات مالية تجمع رأس المال من كيانات مختلفة ثم تضخ رأس المال هذا في المشاريع والمبادرات، ويمكن أن تكون هذه الكيانات عامة أو خاصة أو غير ربحية، حيث يمكن أن تقدم لصندوق الاستثمار أشكالا مختلفة من رأس المال بما في ذلك الأسهم أو المنح أو القروض.

- **منصات التمويل الجماعي والاستثمارات:**

تعمل هذه المنصات على ربط مستثمري القطاع الخاص (الأفراد) بالمشاريع ورواد الأعمال الذين يحتاجون إلى رأس المال لبدء مشروعهم القائم على التأثير أو توسيع نطاقه، تشير منصات التمويل الجماعي والاستثمار الموصوفة هنا إلى تمويل المشاريع المربحة القادرة على سداد رأس المال المقترض مع الفوائد، على عكس تبرعات جمع الأموال للمؤسسات غير الربحية.

- **مقايضة الديون بالعمل المناخي:**

من خلالها تستطيع الدولة التي تلقت تمويلا للتنمية أن تلغي ديونها إذا وافقت على تخصيص الأموال التي كانت ستدفعها لخدمة الديون لتمويل البرامج التي تحمي التنوع البيولوجي، ويدعم هذا الترتيب الحفاظ على التنوع البيولوجي في الاقتصاديات الناشئة والنامية.

- **العمل في مقابل الإعفاء الجزئي للضرائب:**

حيث يسمح للشركات الخاصة بالدفع المسبق لجزء من ضرائب دخلها في شكل أشغال عامة. ويشجع هذا النظام العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص، ولتقليص فجوة التمويل الأخضر في الدول وتمويل مشاريع التخفيف والتكيف، ومن خلال هذه الآلية تتحمل الشركات الخاصة التكاليف الأولية وإدارة برامج البنية التحتية الجديدة بينما تقبل الحكومة مشاريع البنية التحتية بدلا من دفع الضرائب المستقبلي.

3-أدوات المالية العامة الخضراء:

تتمثل في: [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 6.

[2] آية مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- **الضرائب والإعانات الخضراء:**

الضرائب والرسوم والإعانات البيئية بما في ذلك الضرائب والإعانات على الطاقة وعلى سبيل المثال الطاقة المتجددة أو الوقود الأحفوري.

- **السندات الحكومية الخضراء**

سندات تصدرها الحكومات لتمويل المشاريع التي لها آثار بيئية ومناخية إيجابية.

- **الإنفاق العام الأخضر:**

موائمة الإنفاق العام الحكومي مع الأهداف البيئية وتعزيز فعاليته أو تعميم المناخ في الموازنة العامة.

- **نظم تداول الانبعاثات(ETS)**

نظام التداول بالانبعاثات هو " نظام السقف والتجارة " حيث يتم تحديد " السقف " الحد الأقصى لإجمالي عدد الانبعاثات، ويتم تحديده من قبل الدولة، كما يتم خفض السقف تدريجيا مما يقلل من الحجم الإجمالي للانبعاثات.

المطلب الثالث: مزايا التمويل الأخضر وتحدياته.

يحقق التمويل الأخضر فوائد اقتصادية وبيئية مشتركة فهو يوسع نطاق توفير السلع والخدمات الخضراء للأفراد والشركات مما يخلق تأثيرا مضاعفا يعزز من كفاءة الاقتصاد ويحد من الأضرار البيئية وهو ما يجعله حلا مربحا للجميع ومع ذلك ورغم الإيجابيات الكبيرة لا يزال يواجه التمويل الاخضر عقبات وتحديات تهدد الأهداف المسطرة له.

1- مزايا التمويل الأخضر:

يفتح التمويل الأخضر أفاق واعدة لتحقيق تنمية شاملة من خلال المزايا التي يتمتع بها والتي نوجزها في العناصر التالية :[1]

[1] العديد من المراجع:

- **تحديات التمويل الأخضر**، https://greenly.earth ، التاريخ: 05 -04- 2025، الساعة 09:45.

- **ما هو التمويل الأخضر وما هي فوائده** "، https://emeritus.org، التاريخ: 04 أفريل 2025، الساعة: 09:20.

- **السماح بانتشار التقنيات الصديقة للبيئة على نطاق واسع**

يمكن للتمويل الأخضر أن يساعد في نشر البنية التحتية الخضراء والمبادرات الصديقة للبيئة من خلال استخدامه وتنفيذه في الأسواق المحلية.

- **الميزة التنافسية:**

إن تطوير التقنيات منخفضة الكربون والمبادرات الأخرى الناتجة عن التمويل الأخضر، يمكن أن يساعد في منح المشاريع ميزة تنافسية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للتمويل أن يجعل المشاريع متقدمة بخطوة على اللوائح البيئية القادمة.

- **يضيف قيمة تجارية:**

يمكن الشركات من تعزيز قيمة محفظتها الاستثمارية من خلال زيادة مشاركتها في التمويل الأخضر وهذا يمنحها ميزة بيئية، ويجذب المزيد من المستثمرين والعملاء المهتمين بالبيئة.

- **يعزز الآفاق الاقتصادية:**

تساهم الحكومات التي تشجع التمويل الأخضر في حماية مجتمعاتها من ندرة الموارد وهي تفعل ذلك من خلال بناء وتشجيع الأسواق المحلية للطاقة المتجددة بالإضافة إلى دخول أسواق جديدة ذات إمكانات توظيف عالية.

2-تحديات التمويل الأخضر:

على الرغم من الإمكانات التي يتميز بها التمويل الأخضر إلاّ أنه يواجه جملة من التحديات سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي يتم التطرق إليها على النحو الآتي:[1]

- **التغطية التأمينية المحدودة:**

تواجه الاقتصاديات في جميع أنحاء العالم تحديا كبيرا بسبب انحفاض التغطية التأمينية حيث نتج عن ذلك فجوات كبيرة في الحماية من الخسائر المرتبطة بالمناخ والذي أثر بشكل مباشر على مرونة المؤسسات المالية، إذ أدت المخاطر المالية المتزايدة المرتبطة بالأحداث المناخية إلى تثبيط الاستثمارات في المشاريع المستدامة، حيث أنّ المؤسسات المالية التي تتردد في المشاركة في التمويل الأخضر، تجد أن قدرتها على المساهمة في التمويل الأخضر مقيّدة بسبب الإفتقار إلى التغطية التأمينية الشاملة.

[1] "**التمويل الأخضر والمستدام** "، ورقة بيضاء من حوار قطر الوطني، وزارة البيئة والتغيير المناخي، قطر، 2023، ص 18. https://www.earthna.qa/sites/default/files/publications/attachments/2025-

- **بطء تحول مصادر الطاقة:**

شكل بطء معدل الاستثمار في الطاقة المتجددة تحديا كبيرا يتقاطع بشكل مباشر مع مبادئ التمويل الأخضر حيث تواجه المؤسسات المالية معضلة في موائمة محافظها الاستثمارية مع المبادرات المسؤولة بيئيا، حيث تشكل طبيعة أمن الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مفارقة بالنسبة للتمويل الأخضر، لأنها لا تعيق التحول نحو الطاقة الخضراء فحسب بل تضيف أيضا طبقات من التعقيد للمؤسسات المالية التي تسعى جاهدة الى دمج أمن الطاقة في محافظها الاستثمارية.

- **فجوات البيانات والقدرات:**

يشكل عدم توفر البيانات الكافية والتصنيف المحدود والافتقار إلى الخبرة تحديات كبيرة أمام القياس الفعال والكشف عن التعرضات والمخاطر المرتبطة بالمناخ داخل الشركات المالية، كما يضيف نقص المعلومات حالة من عدم اليقين إلى قرار الاستثمار في التمويل الأخضر مما يعين الاندماج الاستباقي للعوامل البيئية في الاستراتيجيات المالية

- **الافتقار إلى الحوافز والاستراتيجيات الحكومية:**

تواجه العديد من الدول تحديات ناتجة عن عدم وجود سياسات واضحة وأهداف للانبعاثات والتدابير العامة، مما يؤدي إلى عدم كفاية الحوافز والاستراتيجيات الحكومية لتعزيز التمويل الأخضر حيث أن المؤسسات المالية قد تتردد في إعطاء الأولوية للمشاريع الخضراء في غياب الدعم الوطني، مما يحد من التأثير الكلي لمبادرات التمويل الأخضر على نطاق عالمي.

خلاصة:

بناء على ما تقدم تبين أن التمويل الأخضر أصبح يمثل النشاط الذي يتوافق مع البيئة في ظل النظام العالمي الجديد، فهو أحد الأدوات المبتكرة التي يستخدمها الاقتصاد الأخضر للحد من الأخطار البيئية وتدهورها، ومن هنا أصبح يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة، لا سيما بعدما أضافت المؤسسات الدولية شرط جديد للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيا النظيفة وانتاجها للمنتجات الصديقة للبيئة.

وعليه فلقد شهدت العقود الأخيرة انتقالا واسعا لوضع استراتيجيات خضراء لتسهيل عمليات التمويل الأخضر، من خلال التدابير التنظيمية والحوافز الضريبية إضافة إلى توفير مصادر لتمويل الاستثمارات والمشاريع الخضراء وتنويع أدواتها في مختلف القطاعات المتعددة للاقتصاد الأخضر، غير أن الموضوع لم يخلو من تحديات واجهت هذا التمويل سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

الفصل الثاني: التمويل الأخضر كآلية تمويلية لدعم التنمية المستدامة

تمهيد:

في ظل التحولات الجذرية والتحديات المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم والتي تستلزم من الدول تبني استراتيجيات فعالة للحد من الأزمات وفي الوقت نفسه تلبي احتياجات الحاضر، وتضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة، تجلى مفهوم التنمية المستدامة كاستراتيجية تنموية متكاملة الأبعاد والأهداف تربط جميع المجالات ببعضها، حيث سلط الضوء فيها على موضوع التمويل الأخضر كحل أمثل ومبتكر يوفر آليات تمويلية للمشاريع، والاستثمارات الخضراء التي تلعب دورا فعالا في تحقيق تنمية مستدامة.

سيتم في هذا الفصل التعرف على التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى أهميتها وأهدافها ومختلف مجالاتها والمعوقات التي تواجهها، بالإضافة إلى مساهمة التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ، ولذلك فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تعرض على النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول: عموميات حول التنمية المستدامة.**
- ✓ **المبحث الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة.**
- ✓ **المبحث الثالث: التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

المبحث الأول: عموميات حول التنمية المستدامة.

شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا لمفهوم التنمية المستدامة وخاصة مع تزايد التحديات المرتبطة بالبيئة والاقتصاد والمجتمع، فقد أصبح من الضروري تبني نمط تنموي جديد يضمن تحقيق التوازن بين تلبية حاجات الإنسان وتحقيق النمو وبين حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وذلك لضمان استمرار الحياة الكريمة للأجيال الحالية والقادمة بالاعتماد على مبادئ أساسية تسعى إلى تحقيق أهداف ذات أهمية بالغة من أجل تنمية شاملة وعادلة تراعي جميع الجوانب.

المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة

إن المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة يدرك تماما أن موضوع الاستدامة ليس موضوعا وليد الساعة، وإنما جاء بناء على مجموعة من التعديلات والإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة، وأيضًا نتيجة للتجاوزات الخطيرة التي أصابت الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير الواعية وبسبب الاستعمال اللاعقلاني وغير الرشيد للموارد المتاحة، هذه الإصلاحات شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[1]

لقد مرت التنمية المستدامة بالعديد من المحطات التاريخية والتي شهدت إقامة مؤتمرات واتفاقيات دولية حول البيئة والتنمية، إذ مهدت الطريق اتجاه تطور هذا المفهوم ويمكن تتبع أهم هذه المحطات على النحو الآتي:

- **عام 1968:** إنشاء ما أطلق عليه "بنادي روما" ولعلها أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة، ومنه التنمية المستدامة، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة، اجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود للنمو في الدول المتقدمة.[2]

---

[1] محمد الناصر مشري، " **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة** "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 47 .

[2] سفيان عمراني، " **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة": دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر ،2015، ص33.

• **عام 1972:** انعقد أول مؤتمر بيئة للأمم المتحدة في مدينة ستوكهولم عاصمة السويد وحضره كافة ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبحث المؤتمر أهمية تبني المفهوم والمبادئ المشتركة التي تقود مجهودات العالم في تحسين وحماية البيئة، صدر عن المؤتمر أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعم الحكومات من أجل حماية ومواجهة مشكلات البيئة كما يلي[1]:

– منع أو تخفيف التلوث البيئي.

– وضع معايير كافية لحماية البيئة.

– التعهد بضمان مساهمة السياسات والمشاريع الجديدة والهامة في التنمية المستدامة.

– الالتزام بمبدأ الانتاجية المستدامة والمثلى في استغلال الموارد الطبيعية الحية والانظمة البيئية.

• **عام 1987:** قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة الأمم المتحدة تقرير "برونتلاند" (الوزير النرويجي خلال تلك الفترة) تحت اسم مستقبلنا المشترك، حيث ظهر مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي واستخدم هذا التعبير للسعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية[2].

• **عام 1992:** اكتسب مفهوم التنمية بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الحكم الجيد الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريو دي جانيرو 1992[3] ، وقد تبنى المؤتمر وثيقتين دولتين بالإجماع هما:

– اعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21 كخطة عمل للنهوض بالتنمية المستدامة وكان من نتائجه الخروج باتفاقيتين دوليتين بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ، وبيان مبادئ غير ملزم الإدارة المستدامة للغابات، وأوصى بالتفاوض على اتفاقية مكافحة التصحر

---

[1] ليلى جودي، " **دور التمويل الاسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة** "، " أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص ص30، 31,

[2] الجيلالي بهاز،" **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** "، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 66.

[3]عبير عبد الخالق، " **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة** "، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 98.

بحلول سنة 1994 وقد كانت رسالته موجهة إلى العالم "دون إدارة بيئية سليمة ستنهار التنمية، ودون التنمية المتسارعة في البلدان الفقيرة ستفشل السياسات البينية"[1].

- **عام 1997:** انعقد مؤتمر كيو تو الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى: الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.[2]
- **عام 2002:** انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب افريقيا، حضر المؤتمر أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في مجالات البيئة والتنمية ويهدف المؤتمر إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:[3]

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21.
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الاجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

- **عام 2005:** دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بشأن تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري[4].
- **عام 2012:** تمّ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ في الدوحة (قطر) وقد نتج عنه مجموعة من القرارات يشار إليها "بوابة الدوحة للمناخ"، حيث تتضمن تعديلات على بروتوكول "كيوتو" لتحديد فترة

---

[1] مصطفى يوسف كافي، "**التنمية المستدامة**"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2017، ص 62.

[2] الطاهر خامرة، "**المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل المساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك**"، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص 28.

[3] المرجع نفسه، ص 28.

[4] عبد القادر عوينان، " **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص 34.

التزام ثانية (2013 – 2020)[1] ، وركز المؤتمر على مشروعين أساسيين هما: الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة وخفض الفقر وكذا الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة[2].

المطلب الثاني: مفهوم التسمية المستدامة

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للتنمية المستدامة وفيما يلي بعض التعاريف المتفق عليها وأبرز الخصائص المميزة لها.

1-تعريف التنمية المستدامة.

هناك العديد من التعريفات التي تتعلق بالتنمية المستدامة منها:

- **التعريف العلمي:**

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، فهي تسعى لتحسين نوعية الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية.[3]

- **التعريف الاقتصادي:**

بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما

---

[1] منى منصوري، "**واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020، ص 12.

[2] زهرة روايقية، " **تحسين كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص 32.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، " **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 25.

بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب[1].

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:**

لقد عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "**ضرورة إنجاز الحق في التنمية** "، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، كما أشار المبدأ الرابع من المؤتمر إلى: "**حتى تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها**".[2]

- **تعريف البنك الدولي:**

هي تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن "حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق) ، الفني (المعرفة والمهارات) ، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات وموارد)".[3]

وهناك تعريفات أخرى للتنمية المستدامة نذكر بعضها في:

- ✓ **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بحيث تتمتع الأجيال الحالية بمكتسبات التنمية وفي مقدمتها العيش الرغيد والرفاه الاجتماعي، من دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم[4]، إذ تركز على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقض جدواها، مع المحافظة على

---

[1] المعز الله صالح أحمد البلاع، "**ركائز التقنية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي**"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص 156.

[2] عبد الناصر بوثلجة، ميلود بورحلة، "**دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي: (التجربة المغربية)**"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق الذكر، ص 224.

[3] المرجع نفسه، ص 224.

[4] سيف ضياء دعير، "**التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد: (نماذج مختارة) فيتام – رواندا – تشيلي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2021، ص 11.

رصيد ثابت بطريقة فعالة من الموارد الطبيعية مثل: البيئة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية لصالح الأجيال القادمة[1].

- ✓ **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها[2].
- ✓ **التنمية المستدامة:** هي نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.[3]

مما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة هي: " **أسلوب تنمية يهدف إلى تحسين حياة الناس في الحاضر من خلال توفير الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان عيش الأجيال القادمة في ظروف جيدة، فهي بذلك تحاول خلق توازن بين تقدم الاقتصاد والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة**".

2-خصائص التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة وهي:

- ➢ التنمية المستدامة تهتم بالبعد الزمني، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير امكانيات الحاضر أي التخطيط للمستقبل والتنبؤ به للحفاظ على حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.[4]
- ➢ تعد المجالات المتعددة خاصية مشتركة، حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل، اقتصادية، اجتماعية وبيئية تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، ومع

[1] مالك حسين حوامدة، "**الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**"، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 230.

[2] صالح خليل أبو اصبع، "**الاتصال والتنمية المستدامة**"، جامعة فيلادالفيا، عمان، الأردن، 2009، ص 35.

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

[4] شيماء سعيد، خليل العربي، "**اقتصاديات الطاقة النووية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع التطبيق على مصر**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2024، ص16.

أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا إلا أن أهمية المفهوم تكمن في تحديد العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.[1]

- القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد، بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار، فصفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بأبعادها المكانية والزمنية.[2]
- تتمثل في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة (عالمي، محلي، اقليمي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التمويل، والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.[3]
- التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.[4]
- التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية، بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[5]

---

[1] صالح مفتاح، ربيمة عمري، "**الهندسة المالية الاسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق الذكر، ص 224.

[2] فلاح جمال معروف العزاوي، " **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**" ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص 57.

[3] صالح مفتاح، ريمة عمري، مرجع سابق الذكر، ص 224.

[4] عبد الهادي مختاري، " **الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 07، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر،2017، ص 572.
https://asjp.cerist.dz/en/article/43111

[5] المرجع نفسه، ص 573.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وذلك لمواجهة التحديات العالمية مثل الفقر والتغيير المناخي واستنزاف الموارد، ومن هنا تبرز أهمية التعرف على أهدافها الرئيسية والدور الذي تلعبه في بناء مستقبل أفضل للأفراد والمجتمعات.

1-أهمية التنمية المستدامة:

أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ التسعينات من القرن العشرين، حيث أصبحت أحد أهم متطلبات مختلف الحكومات، كما أنها اعتبرتها مطلبا أساسيا لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل، وأصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات النمو المرتفعة لأجل غير مسمى من الأهداف المنشودة عالميا ومحليا، فجميع الدول أصبحت تسعى نحو تحقيق نمو شامل في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والفنية.[1]

ولتبيان أهمية التنمية المستدامة وتمييزها عن التنمية التقليدية نورد أهم الفوارق بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية، والمتمثلة في: [2]

- ✓ التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين استهلاك الجيل الحاضر للموارد الطبيعية من جهة وبين الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة من جهة أخرى، بينما التنمية التقليدية لا تفكر إطلاقا في الأجيال القادمة.
- ✓ تنظر التنمية التقليدية للإنسان على أنه وسيلة أو أداة من أدوات الإنتاج، في حين تنظر التنمية المستدامة للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية، بحيث يعتبر وسيلة وفي نفس الوقت المستفيد النهائي من عملية التنمية.

---

[1] ناصر محمد ناصر الجحوان ، " **تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة – رؤية علمية تربوية**" ، المجلة الدولية البحوث و دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 06 ، أكادمية رواد التميز التعليم والتدريب، السعودية، 2022 ، ص ص 136 ،137.

[2] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، " **تعزيز استفادة العالم الاسلامي من التوافق بين نظام الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة** " ، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، يومي 03-04 ديسمبر 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص 04 .

- ✓ التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الناس أما التنمية التقليدية فإنها غالبا ما تأتي لصالح قلة من الناس فيما يكون الأغلبية من الفقراء والمعدومين.
- ✓ في ظل التنمية التقليدية يتم التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي بينما تهدف التنمية المستدامة إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي بأن يتم إحداث تغيرات جذرية في تحسين نوعية حياة الناس بكافة جوانبها.

2-أهداف التنمية المستدامة:

إنّ ظهور مفهوم التنمية المستدامة كان نتيجة حتمية للسياسات والاستراتيجيات التنموية الفاشلة السابقة والتي استمرت لعقود طويلة، لذلك انكب المهتمون بالتنمية المستدامة بتصحيح المسار التقليدي للتنمية بإعادة الاعتبار للمكونات المختلفة للعملية الاقتصادية، وذلك بتسطير أهداف دقيقة للتنمية حتى تحقق المغزى الرئيسي لها وهو تحقيق العدالة للأجيال في الإنتفاع بنفس الموارد في ظل بيئة نظيفة ورفاه اقتصادي، وعلى هذا الأساس وجب الوقوف على أهداف التنمية المستدامة والتي يمكن أن نعددها فيما يلي:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:**

تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل مقبول وديمقراطي.[1]

- **احترام البيئة الطبيعية:**

وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس الحياة الانسانية، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.[2]

---

[1] شافية جاب الله، عادل رياض جاب الله ، " **القطاع السياحي ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص ص 575، 576 .
https://asjp.cerist.dz/en/article/46718

[2] سفيان عمراني، مرجع سابق الذكر، ص 47.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:**

وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[1]

- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني الموارد:**

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد من خلال تخطيط ودراسة استغلال هذه الموارد بشكل يضمن عدم استنزافها وتدميرها، وذلك للحفاظ على إحتياجات الأجيال القادمة.[2]

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:**

بمعنى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة التي تدعم التنمية المستدامة عن طريق استغلالها بما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع دون أن يكون له آثار سلبية.[3]

- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:**

وذلك باتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.[4]

- **تحقيق نمو اقتصادى تقني:**

بحيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.[5]

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سابق الذكر**، ص 29.

[2] إيمان محمد النمر، علي ناصر الخطاب، " **دور الاقتصاد الأخضر حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنوك التجارية الأردنية** "، مجلة سكوبس للعلوم التربوية والاجتماعية والقانونية، الأكاديمية الدبلوماسية العالمية الجامعية، جورجيا، ص131. https://scopusjournal-esls.co.uk/journal-articles/

[3] المرجع نفسه، ص 131.

[4] شافية جاب الله، عادل رياض جاب الله ، مرجع سابق الذكر، ص 577.

[5] المرجع نفسه، ص 577.

المطلب الرابع: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسة والاجتماعية والأخلاقية لارسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:[1]

-**الإنصاف:** أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.

- **التمكين:** يعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حسن الإنتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.

-**حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

-**التضامن:** أي التضامن بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة وذلك من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

بالإضافة إلى:[2]

- **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الإنقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير وأكثر فعالية من العلاج حيث

[1] غالب محمود حسين السالم، "**واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**"، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2008، ص ص 32، 33.

[2] حميدة بوعموشة، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2012، ص ص 54، 55.

تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية وتضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة.

- **تحقيق المعرفة:** يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى معلومات تحفز الابتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.
- **استيعاب التكاليف:** بمعنى أنّ قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والاستهلاك إلى التخلص النهائي.
- **الانتاج والاستهلاك المسؤول:** يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد.

المبحث الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة.

تقوم فكرة التنمية المستدامة على تحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف جوانبها وأبعادها ومؤشراتها بغية الوصول إلى سياسات تنموية، عقلانية تضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الأول: متطلبات التنمية المستدامة:

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والإنسجام بين الأنظمة التالية:[1]

- **وجود نظام سياسي:** يوفر مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات.

[1]– العديد من المراجع:

– عامر خضيري الكبيسي وآخرون، "**دراسات حول مداخل التنمية المستدامة**"، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية، 2014، ص 75.

– كمال برباوي، إلياس سليمان، سارة نشاشدة، "**دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي**"، الملتقى الدولي حـــول: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي: الانتظارات والرهانات، 2018، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7511

- **وجود نظام دولي:** يستحث الأنماط الدائمة في مجال التجارة والتمويل.
- **وجود نظام اقتصادي:** يتمتع بالقدرة على إنتاج الفوائض والمعارف التقنية على أساس الاعتماد على الذات.
- **وجود نظام اجتماعي:** ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- **وجود نظام إنتاجي:** يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- **وجود نظام تكنولوجي:** يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- **وجود نظام إداري:** مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- **وجود نظام ثقافي:** يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي ورفاهية الشعوب، مع تحقيق العدالة الاجتماعية دون إلحاق الضرر بالموارد البيئية وتتضمن أبعاد ومؤشرات تعد بمثابة ركائز للتنمية المستدامة.

1- أبعاد التنمية المستدامة:

تعد وجهات النظر والتحليلات في تحديد أبعاد التنمية المستدامة حسب الخلفيات التي تبنى عليها هذه التحاليل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو سياسية أو تكنولوجية.

- **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:**

يتضمن البعد الاقتصادي ضرورة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشة لأفراده، وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدّد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.[1]

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، المرجع سابق الذكر، ص 103.

- **البعد الإنساني والإجتماعي:**

يركز البعد الإجتماعى للتنمية المستدامة على إعتبار الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي ويهتم هذا البعد بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد أو تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها وإحداث تغييرات إيجابية فعالة لابد من التركيز على النقاط التالية:[1]

– أهمية التوزيع وتثبيت النمو الديمغرافي.

– الصحة والتعليم.

–أهمية دور المرأة.

- **البعد البيئي للتنمية المستدامة:**

يركز البيئيون في معالجتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" التي مفادها أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والاستنزاف، وأي تجاوز للقدرة الطبيعية يعنى تدهور النظام البيئي حتما، فالاستدامة من المنظور البيئي تعني وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية وإهدار الثروة المائية وتدمير الغابات، ويتحدد ذلك من خلال: [2]

– حماية الموارد وحماية المياه.

– تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

– حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

- **البعد السياسي للتنمية المستدامة:**

تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام والديمقراطية فهي قاعدة للحوار شمال جنوب، وتؤدي إلى المصالحة بين نماذج التنمية المختلفة حيث تقوم المبادئ المؤسسية للتنمية المستدامة على مبادئ الديمقراطية بشكل واسع وتتضمن إخضاع الشركات والدول للنهج الديمقراطي التشاركي في الإدارة وتشجيع مشاركة

[1] خالد مصطفى قاسم، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص30.

[2] محمد غربي، " **التعامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**"، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2014، ص ص143، 144.

المواطنين في عملية إتخاذ القرار والسعي نحو العدالة والمساواة في استثمار الموارد الطبيعية والوصول إلى المنافع المشتركة للطبيعة، وهي من مسؤولية الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- أسلوب الحكم الديمقراطي الرشيد.

- تطوير أدوات الاقتصاد البيئي والإعتماد عليها في إدارة الإنتماء الوطني والعالمي.

- توفير أدوات الإدارة البيئية السليمة.

- **البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة:**

تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحولا سريعا في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولات تكنولوجة في البلدان النامية الآخذة في التصنيع لتفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي التلوث الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة كوسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها بحيث لاتتحقق التنمية على حساب البيئة.[1]

والشكل الموالي يوضح تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة:

[1] – محمد عبد الله الشيخ، "**الاستثمارات الخضراء كأداة من أدوات التمويل الأخضر**"، مؤتمر القانون والإعلام، 2017، جامعة طنطا، مصر، ص 22.

الشكل رقم (02): تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة.

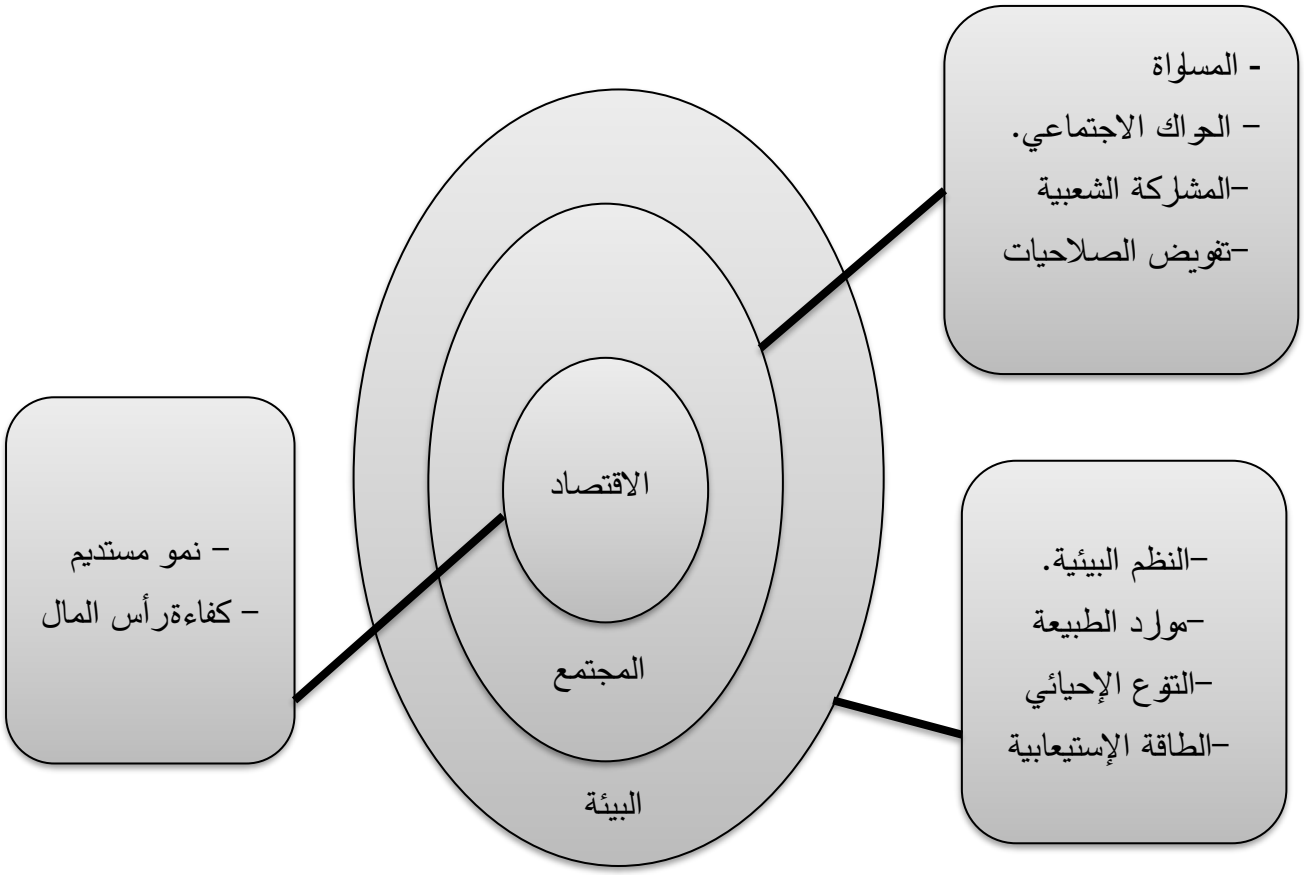

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجد أوزنط ، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص42.

2-مؤشرات التنمية المستدامة:

مع تطور مفهوم التنمية على المستوى العالمي طرأت تحولات جذرية على أدوات قياسها، حيث أصبحت مؤشراتها تشمل مكونات أوسع وأكثر شمولية بعد أن كانت مقتصرة على مؤشرات النمو الاقتصادي لتتبلور في نهاية المطاف على النحو الأتي:

- **المؤشرات الاقتصادية:**

هي مؤشرات اقتصادية مستدامة ذات علاقة مباشرة بالتنمية تعكس تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية من خلال إبراز حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي التى تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية، وبالتالي فإن مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:[1]

أ-الأداء الاقتصادي: يتم قياسه من خلال معدل الدخل الوطني ونسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي.

ب-التجارة: تقاس من خلال الميزان التجاري.

جـ-الحالة المالية: تقاس من خلال نسبة الدين من الناتج الوطني الإجمالي وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

د-تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك: تهدف لتغيير الأنماط التقليدية بهدف المحافظة على الموارد المتاحة وضمان بقائها للأجيال القادمة، كما تتحدد في نصيب الفرد من استهلاك الطاقة وإمكانية الحصول على هذه المصادر، والإنتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة والحد من إنتاج النفايات الصناعية الخطيرة.

- **المؤشرات التنافسية:** ترتكز هذه المؤشرات على تحليل القيمة المضافة للصناعات التحويلية وقياس مدخلات الزراعة وإنتاجيتها، مقارنة نسبة الصادرات من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة نسبة للواردات وقياس قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي ومعدلات الانفتاح على التجارة الخارجية وشفافية المعاملات الدولية، إضافة إلى مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة. [2]
- **المؤشرات الإجتماعية:** هو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، وتشمل المؤشرات الاجتماعية العناصر التالية:

---

[1] سفيان معامير، "**دور الطاقة المتجددة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص ص 116، 117.

[2] خلدون بن علي، "**نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة** "، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد1 ، العدد1، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، 2019، ص 97. https://asjp.cerist.dz/en/article/158234

أ-**المساواة الاجتماعية والصحة العامة:** هناك عدة مؤشرات لقياس الصحة:

* حالة التغذية: تقاس بالحالات الصحية للأطفال.

* الوفاة: تقاس بمعدلات وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.

ب- التعليم: ويقاس بـ:

* مستوى التعليم: نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي

* محو الأمية: يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

* مؤشر السكان والأمن: يقاس بعدد الجرائم المرتكبة كل ألف سنة.

- **المؤشرات المؤسسية:** وتتمثل في:[1]

أ- **الإطار المؤسسي:** ويشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات وطنية لكل دولة والتوقيع على اتفاقيات عالمية بشأن التنمية المستدامة.

ب- قدرة المؤسسة الدولية على تحقيق التنمية المستدامة: وذلك من خلال الإمكانات البشرية والعلمية والاقتصادية.

- **المؤشرات البيئية:**

تتم من خلال قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد البيئية من كل جوانبها و يعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى مؤشر الاستدامة ESI الذي يتم إنجازه لصالح 142 دولة والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوى من 2 الى 8 مؤشرات فرعية كما يأخذ المؤشر البيئي بعين الاختيار الإنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية على إنجاز أهداف التنمية المستدامة. [2]

---

[1] علي بيازيد، "**التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها -حالة المؤشر الاداء البيئي العالمي**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022، ص 283.
https://asjp.cerist.dz/en/article/205978

[2] سارة بخوش، " **السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة الجزائر نموذجا**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023، ص 66.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على التكامل العضوي بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع مما يستلزم التعامل معها موحدة متصلة لتحقيق أهدافها.

✓التنمية الإقتصادية Economic Development:

يقصد بها الإجراءات المستدامة والمشتقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية، أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي، والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة.[1]

✓التنمية الاجتماعية Social Develomant

يقصد بها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه واتاحة فرص الحرية والمشاركة له، وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع الدولي وعلى رأسها الجمعيات الأهلية والخيرية ولهذا يمكن تحديد ثلاث اتجاهات في التنمية الاجتماعية كالتالي:

- **الاتجاه الأول:** مؤداه أن التنمية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

- **الاتجاه الثاني:** يعتبر أن التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم.

- **الاتجاه الثالث:** يعتبر أن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للفرد والجماعة.

✓التنمية البيئية: Emarronmental Development

[1] مدحت أبو نصر ياسمين، مدحت محمد، "**التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشرات**"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص ص 95، 96.

هي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعة وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وبإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة، ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة المفيدة لكل منهما والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئية، والتنمية البيئية تحرص على تحقيق التنمية بمختلف أنواعها ومجالاتها ومستوياتها مع التأكيد على عدم حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية.[1]

المطلب الرابع: معوقات التنمية المستدامة

في عالم يشهد نموا سكانيا متسارعا وزيادة في استهلاك الموارد الطبيعية، يواجه المجتمع الدولي تحديا كبيرا يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة التي تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

1- **المعوقات الاقتصادية للتنمية المستدامة:** وتتمثل في:[2]

- **السكان:** ويرجع سببها إلى حالة عدم التوافق بين معدلات النمو السكاني مع معدلات النمو الاقتصادي، ويشير الاقتصاديون بأنه لكي يحدث نمو إقتصادي وإجتماعي ملموس لابد من زيادة معدل نمو الدخل الوطني ليصل إلى ثلاث أمثال النمو السكاني.

- **عجز ميزان المدفوعات:** حيث أنّ أي زيادة في العجز من شأنه أن يعرقل سبل تحقيق التنمية المستدامة.

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** يشكل النمو الاقتصادي مؤشر من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي الذي يتعلق بارتفاع الإنتاج والمداخيل وثروة الأمة، ويعد الناتج المحلي الاجمالي أداة لقياس النمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد من تحسين الناتج المحلي.

---

[1] مدحت ابو نصر ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها، مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2017، ص 97.

[2] عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، "**الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد1، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، الجزائر، 2018، ص 140.
https://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/1727

2- المعوقات الاجتماعية التنمية المستدامة: وتشمل كل من:[1]

- **مشكلة التعليم:** يعد الاهتمام بالتعليم من القضايا الاجتماعية العامة المحددة لسعادة رأس المال البشري في الدولة، ومن ثم يساهم في الازدهار وتقدم المجتمعات وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

- **مشكلة الصحة:** لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة مع تفشي الأمراض المنهكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية.

- **تفاقم الفقر:** يعتبر الفقر أهم معوقات التنمية المستدامة وأحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء الملحة تؤدي إلى ممارسات وسلوكيات مدمرة للبيئة كتلويث المياه والصيد وغيرها، وهناك علاقة بين الفقر والتصحر حيث أنّ إنتشار النشاطات في الأراضي الهامشية في معظم الدول النامية لمواجهة متطالبات الأمن الغذائي، يحولها إلى أراضي غير منتجة.

3- المعوقات البيئية للتنمية المستدامة: وتتمثل في:[2]

- **مشكلة المياه:** مشكل شح المياه وتلوثها والتي تعتبر قنبلة تنموية وسياسية موقوتة حتى وإن كانت القضية مؤجلة نوعا ما بالنسبة للدول الصناعية.

- **مشكلة الهواء:** تلوث الهواء يعود مصدره الأول إلى حركة مرور السيارات واحراق النفايات، مما يزيد من هذا التلوث خطورة تبعث على القلق هو أن النفايات المعنية خليط بين النفايات المنزلية والصناعية والاستشفائية.

- **تغير المناخ:** تعتبر التغيرات المناخية المحتملة نتيجة زيادة تراكم انبعاثات" GHG ثاني أكسيد الكربون والميثان...." مشكلة عالمية تتعاون الدول على الحد منها من أجل حماية الإنسان والبيئة من الأثار السلبية لهذه التغيرات في المستقبل.

---

[1] صونيا بيزات،" **إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة –الجانب القانوني**" ، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، العدد 23 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016، ص 14.
https://revues.univ-setif2.dz/revue/index.php?id=2062

[2] عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، المرجع سابق الذكر، ص 144.

- **المخلفات والنفايات:** جميع الدول تعاني اليوم مشاكل بيئية وصحية مرتبطة باستخدام وتخزين ونقل ومعالجة وإزالة النفايات والمخلفات نظر لما تحتويه من بقايا ومواد غالبا ما يتم التخلص منها بطريقة غير سليمة.

المبحث الثالث: التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعد التمويل الأخضر اليوم من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة وتعزيزها بشكل فعال فهو يمثل آلية فعالة وحيوية لتوجيه التدفقات المالية والاستثمارات نحو المشروعات والمبادرات التي تراعي البعد البيئي وتساهم في الوقت نفسه في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الأول: العلاقة بين سياسات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة

تعد سياسات التمويل الأخضر محركا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة في أن واحد وسياسات التمويل الأخضر تعمل على توجيه الاستثمارات نحو المشروعات والأنشطة الصديقة للبيئة والمستدامة معتمدا في ذلك على عدة مصادر نذكر منها:

1- أسواق رأس المال الخضراء:

أسواق رأس المال الخضراء تعني سوقا طويل الأجل يتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية البيئية الخضراء، من أسهم وسندات خضراء بالإضافة إلى منتجات مالية مبتكرة وتقوم المؤسسات العمومية والخاصة والحكومات والمؤسسات المالية الدولية، بنوك التنمية وصناديق الثروات الوطنية وصناديق التقاعد والتأمينات وصناديق المناخ بإصدار الأوراق المالية بغرض تمويل حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية، وتمويل المشاريع الضخمة الصديقة للبيئة بالنسبة للحكومات والتوسع في هذا النوع من المشاريع القائمة، أو القيام باستثمارات خضراء جديدة بالنسبة للمؤسسات، وقد تؤدي العلاقة بين الأسواق المالية والبيئة

الاقتصادية والتنمية المستدامة إلى التكامل حيث يعزز كل منهما الآخر من خلال التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. [1]

2- الاستثمارات الخضراء:

يقوم الاستثمار الأخضر على المساهمة الفعالة في تمويل المشاريع التي تحترم البيئة، وترتبط هذه المساهمة بممارسة الأخلاق البيئية للإرتقاء بالأفراد والبيئة معا، حيث ارتبط الاستثمار المالي الحديث بمعرفة الدرجة التي يساهم فيها هذا الاستثمار في تحسين القضايا البيئية وقياس فعاليته في المجال البيئي. [2]

3- صناديق الاستثمار الخضراء:

هي عبارة عن نظام يسمح للمستثمرين من أفراد وشركات بالإشتراك معا في برنامج استثماري يدار من قبل مستشارين استثماريون متخصصون لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العوائد وبأقل درجة من المخاطر، وتعد وسيلة مهمة لتجميع الاستثمارات الصغيرة بغرض توظيفها في أدوات استثمارية مختلفة.[3]

4- التأمين الأخضر:

يشمل هذا النوع من التأمين عادة مجالين من المنتجات يتمثل النوع الأول في منتجات التأمين التي تفرق أقساط التأمين على أساس خصائص البيئة، وتقييم مخاطر البيئة والتدقيق البيئي، والإدارة في جميع الجوانب، بينما يتمثل الثاني في التأمين المصمم خصيصا لأنشطة التكنولوجيا النظيفة والحد من الانبعاثات (تأمين الصناعة الخضراء والتأمين على التكنولوجيا الثانوية الخضراء، والتأمين على السيارات الخضراء، وتأمين بناء كفاءة الطاقة ومخططات تعويض الكربون وما إلى ذلك). [4]

---

[1] سامية مقعاس، نادية العقون، "**الأسواق المالية الخضراء كآلية لتمويل الاستمارات البيئية والتحول نحو نموذج الاقتصاد الأخضر**"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018، ص 209. https://asjp.cerist.dz/en/article/84084

[2] منال رماش، قرمية دوفي، "**دور السندات الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة- الصين أنموذجا**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024، ص 209. https://asjp.cerist.dz/en/article/244824

[3] إيمان محمد خبرى فايل، المرجع سابق الذكر، ص605.

[4] دنيا مرسلي، المرجع سابق الذكر، ص 62.

المطلب الثاني: مساهمة التمويل الأخضر في دعم المشاريع البيئية.

بسبب الاستعمال اللاعقلاني للأدوات في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت سلبا على الموارد الطبيعية البيئية الأمر الذي استدعى إلى التوجه نحو أدوات أكثر أمان يستعملها التمويل الأخضر للحفاظ على البيئة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وفيمايلي أهم المشاريع البيئية التي يمكن أن يدعمها التمويل الأخضر:[1]

1. مشروع البناء الأخضر:

سواء كانت أبنية جديدة أو إعادة تركيب هيكل قائم فهناك عدة طرق لتنفيذ ممارسات البناء الصديق للبيئة، وتتضمن هذه المشاريع بعض الممارسات والمتمثلة فيما يلي:

– استخدام مواد البناء المستدامة مثل الزجاج المعاد تدويره والصلب وكذلك مواد متجددة مثل الخيزران والمطاط وتركيب النوافذ والأبواب الموفرة.

– بناء أنظمة الأسقف الخضراء (المعروفة باسم النباتات على سطح منزلك) التي تقدم العديد من الفوائد، بما في ذلك الحدائق الموجودة في الموقع وادارة مياه الأمطار والحماية من تأثيرات الأشعة فوق البنفسجية الضارة.

– إضافة نظم تجميع وتنقية المياه التي لا تدار فقط ولكن أيضا الاستفادة القصوى من الأمطار.

– تعظيم الإضاءة والتي يمكنها فقط توفير متطلبات الإضاءة وبالتالي تكاليف الطاقة ولكن يمكن أن تساعد أيضا في الحفاظ على دفء المباني في أشهر الشتاء البارد.

2. مشاريع الزراعة الجديدة:

وذلك من خلال تمويل المشاريع البيئية التي يقوم بها الشباب للمساهمة بالتعاون مع الجهاز البنكي في تمويل مشروعات الشباب والتي يتوافر فيها بعدا بيئيا مثل تدوير المخلفات الزراعية المتنوعة بدلا عن

[1] زينب حمدي ، أسماء سلعة ، المرجع سابق الذكر، ص 179.

حرقها واستخدامها في الإنتاج، وذلك بنظام القروض الميسرة، والابتعاد عن الزراعة العلمية التي تعتمد على الكائنات المعدلة جنيا.

3. مشاريع معالجة النفايات الطبية:

وذلك من خلال تدبير نظام متكامل آمن للتخلص من النفايات الخطيرة ويتم تمويله بالمشاركة مع القطاع الخاص بإدارة المشروعات، من خلال التخلص الآمن من تلك النفايات نظير رسوم تدفعها المؤسسات الصحية.

4. تمويل مشاريع الطاقة المتجددة:

يرى تسافادتسكي الخبير الألماني أنه يمكن للطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمواد العضوية، أن تلعب دورا مهما في مجال تجهيز الطاقة وحماية المناخ مستقبلا خصوصا وأن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة أخذة في النقصان، وتعتمد على المكان في كلفة التوليد، فهي أقل من كلفة التوليد من المصادر التقليدية فمثلا كلفة توليد الكهرباء من الخلايا الضوئية كانت بحدود دولارا لكل كيلو واط ساعة في 1980 وهي الآن بحدود 20-30 سنتا لكل كيلو واط ساعة.

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز كفاءة أدوات التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

يعد التمويل الأخضر أداة فعالة وقوية تهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية السلبية وتعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز التحول الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي بعض الخيارات السياسية لتعزيز كفاءة استخدام أدوات التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة: [1]

[1] العديد من المراجع:

- أية مرسلي، **المرجع سابق الذكر**، ص 08.

- لخضر رحال، نور الدين جليد، "**التمويل الأخضر كأداة دعم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر**"، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 15، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2024، ص 621.

https://asjp.cerist.dz/en/article/255600

- ✓ **تطوير إطار تنظيمي قوي لأدوات التمويل الخضراء:** يحدد المعايير والمتطلبات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات المصدرة لهذه الأدوات بالإضافة إلى آليات الرقابة والمراقبة لضمان استخدام الأموال بشكل فعال ومتوافق مع الغايات البيئية.
- ✓ **تعزيز التوعية بأدوات الدين الخضراء وفوائدها للمستثمرين والجمهور بشكل عام:** وذلك من خلال الحملات التثقيفية وبرامج التوعية الموجهة للجمهور.
- ✓ **تطوير معايير موحدة ومعتمدة لتصنيف المشاريع الخضراء:** وذلك لتسهيل عملية تحديد المشاريع المستدامة وزيادة الثقة وتعزيز الشفافية في السوق.
- ✓ **تعزير التعاون والتنسيق الدولى في مجال تطوير وتنظيم أدوات الدين الخضراء:** وتبادل الخبرات والمعرفة وذلك لتعزيز الاستدامة البيئية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.
- ✓ **تعبئة الموارد المالية:** فالتمويل الأخضر يساعد في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتجسيد مشاريع البنية التحتية الخضراء والمشاريع ذات الصلة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد.
- ✓ **تحفيز الابتكارات والتكنولوجيا الخضراء:** التشجيع على تطوير التكنولوجيا الخضراء المبتكرة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والنقل النظيف، الزراعة المستدامة، وهذا بدوره يعزز قدرة الاقتصاد على التحول نحو نماذج إنتاج وتوزيع أكثر استدامة.
- ✓ **تحسن الكفاءة والاستدامة البيئية:** التمويل الأخضر يركز على المشاريع والأنشطة التي تحقق أهداف بيئية واجتماعية إيجابية وهذا يساعد على خفض انبعاثات الكربون وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة.
- ✓ **تشجيع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:** التمويل الأخضر يشجع المؤسسات على تبني ممارسات بيئية واجتماعية مسؤولة وهذا يساهم على انتشار الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات بين مختلف البلدان.

خلاصة:

بناء على ما تم تقديمه في هذا الفصل يتضح أن التنمية المستدامة فلسفة تحمل في طياتها عدة أبعاد وأهداف ومؤشرات تتفاعل فيما بينها بشكل تكاملي، ومبتغاها هو التوظيف الجيد للموارد المتجددة والموارد المحدودة محققة بذلك المنفعة العامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

كل هذا ضمن تحديات كثيرة أدت إلى الحاجة الملحة لترشيد الاستغلال الأمثل للموارد عن طريق تبني ما يعرف بأليات التمويل الأخضر، بهدف تعبئة رأس المال واستخدامه في دعم الاستثمارات البيئية وتمويل الطاقة النظيفة وتحقيق العدالة الاجتماعية معززا بذلك فكرة التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في توفير التمويل الأخضر لدعم التنمية المستدامة.

(2014 – 2023)

تمهيد:

يشهد العالم اليوم تزايدا ملحوظا في الاهتمام بالصيغ المالية والبنكية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك لما تقدمه من بدائل مستدامة وعادلة، في هذا السياق برز البنك الإسلامي كمؤسسة مالية دولية رائدة تلعب دورا محوريا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية حول العالم، من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات التمويلية والفنية وكذا بناء القدرات، وتبادل الخبرات وإيجاد الآليات الفعالة للتصدي للتحديات كل هذا جعله شريكا استراتيجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

وسيتم دراسة هذا من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار التأسيسي للبنك الإسلامي للتنمية.**
- ✓ **المبحث الثاني: آليات التمويل الأخضر في البنك الاسلامي للتنمية (2014-2023)**
- ✓ **المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الأخضر بالبنك الإسلامي للتنمية وآفاقه.**

المبحث الأول: الإطار التأسيسي للبنك الإسلامي للتنمية

يعد البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، من خلال دعم الازدهار الاقتصادي، وتوليد الوظائف ورفع مستوى المعيشة، الأمر الذي يسهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن البنك الإسلامي للتنمية.

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشأت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة 1393 هـ/ديسمبر 1973، وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب 1395هـ / جويلية 1975 بدأ نشاطه رسميا في الخامس عشر من شوال 1395 هـ / 20 أكتوبر 1975.[1]

لا يخضع البنك لأي قانون محلي للرقابة على البنوك بصفته منظمة دولية، ولا يتم الإشراف على أعماله من هيئات الرقابة الخارجية، ولا يخضع للضرائب أو التعريفة الجمركية.

يتعين على البنك أن يمارس أنشطته وفقا لإتفاقية التأسيس، والأنظمة المالية ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أسس البنك الهيئة الشرعية لمجموعة البنك وتم بيان وظائفها في الإيضاح (28).

لدى مؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والصناديق الخاصة بالبنك الإسلامي موجوداتها ومطلوباتها المستقلة ولا يقوم البنك بالتحكم بأي من المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والصناديق الخاصة بغرض الحصول على منافع لذلك لا يتم اعتبارها شركات تابعة للبنك.[2]

[1] **الجريدة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية**، البنك الإسلامي للتنمية، https://www.isdb.org: التاريخ: 10 -05 - 2025، الساعة: 22:37.

[2] زهرة بن سعدية، "**إسهامات البنك الإسلامي في دعم الصناعة المالية الإسلامية**"، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2024، ص60.
https://asjp.cerist.dz/en/article/259084

يعد أحد أكثر بنوك التنمية متعددة الأطراف الفاعلة في العالم، ويحتفظ البنك بتصنيفه الائتماني عند تصنيف AAA من مؤسسات تصنيف عالمية، مما يؤكد قوته المالية، كما تعدت أصول تشغيله 16 مليار دولار أمريكى، ورؤوس أمواله المكتسب بها تبلغ 70 مليار دولار أمريكي.[1]

يتفرع عن البنك الإسلامي للتنمية مؤسسات وكيانات ثانوية تساعده في تجسيد رسالته التنموية، ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات اتفاقية تأسيس، وأهداف وآليات عمل خاصة بها، ولكنها جميعا تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة، ومن بين الكيانات الرئيسة للبنك: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (1401هـ/1981) ، المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (1426هـ/2005)، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (1415هـ/1994م)، الهيئة العامة للأوقاف (1422هـ/2011م)، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (1420هـ/1999).

يبلغ عدد الأعضاء الحاليين للبنك 57 بلد عضو، الشرط الأساسي للعضوية هو أن تكون الدولة العضو عضوة في منظمة التعاون الإسلامي، يتمتع مجلس المحافظين للبنك بصلاحية تحديد الشروط والأحكام الخاصة بالمساهمة في رأسمال البنك.[2]

عرف رأسمال البنك الإسلامي للتنمية نموا عبر السنوات، ويعود ذلك إلى دعم الدول الأعضاء حيث بلغ رأس المال المصرح به عند تأسيسه 2000 مليون دينار إسلامي[3]، ثم ارتفع ليصل إلى 100 مليار دينار إسلامي سنة 2014 وبقي ثابتا حتى عام 2019 ليصبح 38,101 مليار دينار إسلامي.[4]

وفى عام 2020 وصل إلى 105.5 مليار دينار إسلامي واستقر عند هذا المستوى إلى غاية 2022 ثم شهد زيادة ملحوظة وصلت الى 111 مليار دينار إسلامي عام2023.[5]

---

[1] عبد الباسط مبروك شادي، معمري بوطالبي، **أثر الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المصرفية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 287. https://asjp.cerist.dz/en/article/198626

[2] **من نحن**، البنك الإسلامي للتنمية، https://www.isdb.org التاريخ: 15/05/ 2025، الساعة: 13:15.

[3] **Articles of agreement, Islamic Development Bank**, Saudi Arabia, 2019, p4, , https://www.isdb.org on the 26/04/2025 at 05:09.

[4] **Islamic Development Bank**, https://www.isdb.org on the 26/04/2025 at 05:14.

[5] **الاعتزاز بماضينا واستشراف مستقبلنا**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2023، المملكة العربية السعودية، ص5، https://www.isdb.org، التاريخ: 28/04/2025، الساعة: 23:37.

أما فيما يتعلق برأس المال المكتتب فيه فقد كان يقدر بـ: 750 مليار دينار إسلامي، وفيما يخص سنوات الدراسة من 2014 الى 2023 شهد رأس المال المكتتب استقرارا من 2014 إلى 2022 قدره 50 مليار دنيار إسلامي.[1] ثم ارتفع بشكل سريع ليصل إلى 55,3 مليار دينار إسلامي سنة 2023.[2]

في المقابل شهد رأس المال المدفوع ارتفاعا طفيفا من 49,86 مليار دينار إسلامي سنة 2014 إلى 49,99 مليار دينار إسلامي سنة 2015 ، ثم 50,1 مليار دينار اسلامى سنة 2016 ليشهد بعد ذلك استقرار نسبيا من 2016 إلى غاية عام 2021 مع زيادات طفيفة ، ثم ارتفع ليصل إلى 55.2 مليار دينار إسلامي عامي 2022 و2023

الجدول رقم (01): تطور رأسمال البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2014-2023

(الوحدة: مليار دينار إسلامي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
رأس المال المصرح به	100	100	100	100	100	100	105.5	105.5	105.5	111
رأس المال المكتتب فيه	50	50	50	50	50	50	50	50	50	55.3
رأس المال المدفوع	49.86	49.92	50.1	50.2	50.2	50.6	50.6	50.6	55.2	55.2

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للسنوات من 2014 إلى 2023، متاح على الموقع الالكتروني: معهد البنك الإسلامي للتنمية: تعزيز التمويل الإسلامي، التاريخ: 28 /04/ 2025، الساعة: 00: 10.

المطلب الثاني: صلاحيات البنك وركائزه

هدف البنك الاسلامي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد دعم هذه الأهداف مجموعة من الصلاحيات والركائز.

1- صلاحيات البنك الإسلامي للتنمية:

يتمتع البنك الإسلامي للتنمية بمجموعة من الصلاحيات[3]:

[1] **إقامة الشراكات درءا للأزمات**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2022، المملكة العربية السعودية، ص 04، https://www.isdb.org، التاريخ: 28 /04/2025، الساعة: 23:00.

[2] **Articles of Agreement Islamic Development bank** ,Saudi Arabia, 2023, p4 https://www.isdb.org; on the 28/04/2025; at 23.57.

[3] **من نحن**، المرجع سابق الذكر.

- ✓ المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- ✓ الاستثمار في مشروعات البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى.
- ✓ إنشاء وادارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- ✓ النظارة على صناديق الأموال الخاصة.
- ✓ قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى.
- ✓ المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاد وخاصة السلع الإنتاجية.
- ✓ استثمار الأرصدة التي لا يحتاج اليها النبك في عملياته بالطريقة المناسبة.
- ✓ تقديم المعاونات الفنية للدول الأعضاء.
- ✓ توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء.
- ✓ إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية المالية والبنكية في الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

2- ركائز أنشطة البنك :

تتمثل ركائز أنشطة البنك الإسلامي للتنمية في:[1]

- ✓ بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص وإضافة قيمة إلى اقتصاديات ومجتمعات الدول النامية، من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة.
- ✓ التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الاتصال والتمويل والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- ✓ تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية على المدى الطويل.
- ✓ تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في بيئة غير سياسية فريدة من نوعها بهدف التركيز على تحسين أوضاع الإنسانية.

[1] **كل ما تريد معرفته البنك الإسلامي للتنمية**، https://www.youm7.com، التاريخ 09 2025/04/29، الساعة: 10:00.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية.

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية من مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والرئيس ونائب أو أكثر للرئيس والعدد اللازم من الموظفين للقيام بأعمال البنك والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية.

المصدر: البنك الاسلامي للتنمية، https//wwwl.isdb.org ، التاريخ: 2025/05/29 ، الساعة: 6:20

وفيما يلي شرح لأهم الكيانات المكونة للهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية:

1-مجلس المحافظين:

يتألف مجلس المحافظين من ممثلي البلدان الأعضاء 57 وهم وزراء في الغالب، ويمثل كل بلد عضو في مجلس المحافظين محافظ ومحافظ مناوب ولكل بلد عضو 500 صوت أساسي. اضافة إلى صوت واحد عن كل سهم من الأسهم المكتتب بها، وعلى العموم تتخذ قرارات مجلس المحافظين بأغلبية الأصوات الممثلة في الاجتماع المعنى.[1]

يعقد المجلس اجتماعاته السنوية مرة كل 03 سنوات في البلد المضيف بالمقر، ومرتين في البلدان الأعضاء الأخرى، ويفحص المجلس في اجتماعاته السنوية الأنشطة التي اطلع عليها البنك في السنة السابقة[2].

ويعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية، وينتخب رئيسيه الجديد لمدة سنة واحدة، والمجلس له تفويض بعض الصلاحيات الى مجلس المديرين التنفيذيين في البنك بشأن عمليات البنك العامة.[3]

2- مجلس المديرين التنفيذيين:

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 18 عضو، تسعة منهم معينون ويمثلون البلدان التسعة الأكثر مساهمة، وتسعة ينتخبون ويمثل كل منهم مجموعة من أربعة أو سبعة بلدان، ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين خمس اجتماعات في السنة.[4]

---

[1] **الاعتزاز بماضينا واستشراف مستقبلنا**، المرجع سابق الذكر، ص 55.

[2] **تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2020، المملكة العربية السعودية، ص 76، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/10، الساعة 07:23.

[3] **ما بعد التعافي، الصمود والاستدامة**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2021، المملكة العربية السعودية، ص 49، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/10، الساعة 07:32.

[4] **فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2019، المملكة العربية السعودية، ص 70، https://www.isdb.org ، التاريخ:2025/05/10، الساعة: 07:40.

يتولى المجلس مسؤولية التوجيه العام لعمليات البنك، ويمارس جميع الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين كإعداد أعمال مجلس المحافظين واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته، واعتماد الموازنة وعرض الحسابات كل سنة مالية على مجلس المحافظين للموافقة عليها في اجتماعه السنوي، يشارك أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين أيضا في عمل اللجان الأربعة المنبثقة عنه وهي لجنة المراجعة، ولجنة المالية وادارة المخاطر، ولجنة الحوكمة والادارة، ولجنة العمليات والفعالية الإنمائية.

3-رئيس البنك الإسلامي للتنمية:

ينتخب مجلس المحافظين رئيسا للبنك بأغلبية العدد الكلي للمحافظين، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية ما لا يقل عن ثلثي أصوات جميع الاعضاء ويجب أن يكون الرئيس من مواطني دول الأعضاء، ولا يجوز لرئيس أثناء رئاسته أن يكون محافظاً، أو مديرا تنفيذيا، يكون انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات ويجوز أن يعاد انتخابه ويعفى الرئيس بناءا على قرار يصدر من مجلس المحافظين بأغلبية عدد المحافظين الذين يمثلون ما لا يقل عن ثلي الأعضاء. [1]

4-نائب الرئيس:

يعين مجلس المديرين التنفيذيين نائبا أو أكثر للرئيس ويكون من مواطني إحدى الدول الأعضاء، ويكون تحديد مدته وسلطاته وصلاحياته في إدارة البنك حسب ما يحددها المجلس، وفي حالة غياب الرئيس أو عجزه فإن نائب الرئيس يمارس سلطته، ولا يجوز لنائب الرئيس أثناء مدة خدمته أن يكون محافظا أو مديرا تنفيذيا، ويجوز له المشاركة في اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين دون أن يكون له حق التصويت.

المطلب الرابع: موارد البنك الإسلامي للتنمية.

يعتمد البنك الإسلامي في تعبئة موارده وتمويل عملياته على موارد مالية عادية وموارد الصناديق الخاصة والموضوعة تحت نظارة البنك.

[1] **اتفاقية انشاء البنك الإسلامي– مركز المعلوماتية القانونية**، https://www.isdb.org، التاريخ: 10/05/2025، الساعة 08:02.

1-الموارد المالية العادية:

تشمل رأس المال والودائع :[1]

- **رأس المال:** الذي يعبر عن رأس المال المصرح به والذي بلغ عند التأسيس2000 مليون دينار إسلامي مقسمة إلى 200.000 سهم والقيمة الإسمية للسهم الواحد 10000 دينار إسلامي، وبلغ رأس المال المكتتب فيه مبدئيا 50% من رأس المال المصرح به، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الزيادة في رأس المال المصرح به في الوقت وبالشروط التي يراها مجلس محافظي البنك مناسبة، وذلك بموجب قرار يصدر بأغلبيه ثلثي مجموع عدد المحافظين الذين يمثلون على الأقل ثلاث أرباع مجموع أصوات الدول الأعضاء.
- **الودائع:** من الأمور الي يتميز بها البنك الإسلامي للتنمية هي إمكانية قبول الودائع من الحكومات والمؤسسات الخاصة وإدارتها وفق أنظمتها فهي تشمل بصفة خاصة:

- الإيداعات الى يقبلها البنك من الدول الأعضاء، شرط استخدامها وفقا للقواعد واللوائح الي يضعها البنك.
- الأموال التي يحصل عليها البنك سدادا للقروض، وكذلك الأموال التي يحصل عليها من بيع حصته في رأس مال المشاريع أو من عائد استثماراته الناشئة عن عمليات البنك العادية.
- أي مبالغ توضع تحت تصرفه، أو يتحصل عليها، أو أي دخل يرد للبنك ولا يكون جزءا من موارد الصناديق الخاصة أو الصناديق الموضوعة تحت النظارة.

2- موارد الصناديق الخاصة:

وتشمل ما يلي:[2]

[1] رفيق المصري، **مصرف التنمية الإسلامي ومحاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك،** " مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1987، ص387.

[2] شهيرة بقاش، " **دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء حالة الجزائر 1990 – 2009** "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 170.

– المبالغ التي ساهم بها الأعضاء للصندوق الخاص.

– المبالغ التي يخصصها البنك لأي من هذه الصناديق من صافي دخله الناتج عن عملياته العادية.

– الأموال المحصلة من عمليات قام البنك بتمويلها من موارد الصندوق الخاص.

– أي موارد أخرى توضع تحت تصرف أي صندوق خاص.

3 – موارد الصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك:

وتشمل ما يلي:[1]

– موارد يتسلمها البنك ليتولى إدارتها وفق شروط النظارة.

– مبالغ حصلت أو سلمت نتيجة عمليات خاصة بهذه الصناديق.

– الدخل الناتج عن عمليات استخدمت في تمويلها مبالغ من الصناديق تحت النظارة.

وهذا المورد الثالث لا نجد له مثيلا في جميع البنوك الأخرى، حيث يرتبط بقيام البنك للتنمية كمؤسسة اسلامية باستثمار الأموال التي يقوم بإدارتها دون أن يكون له حق ملكية عليها، كأموال الأوقاف والزكاة، ويشترط لقبول النظارة على تلك الصناديق ألا تتعارض مع وظائف وأهداف البنك وهي تختلف عن موارد الصناديق الخاصة في أن البنك يمتلك الأخيرة، ويديرها لحسابة في إطار أهدافه ووظائفه ،أما موارد صناديق النظارة فيقوم بإدارتها دون أن يكون له حق ملكية عليها.

المبحث الثاني: آليات التمويل الأخضر في البنك الاسلامي للتنمية.(2014–2023)

يعمل البنك الإسلامي باعتباره بنك إنمائي متعدد الأطراف على تمويل المشاريع التي تساهم في تحقيق نمو شامل ومستدام، حيث يقوم بجمع موارده من الدول الأعضاء وتخصيصها لتلبية الاحتياجات بما يتوافق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، واستخدم في ذلك آليات التمويل الإسلامي الأخضر لما يتميز به من أساليب مبتكرة توفر الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة.

[1] **المرجع نفسه**، ص 170.

المطلب الأول: المنصات والقنوات الرقمية للبنك الإسلامي للتنمية كأداة تمويلية خضراء.

يسعى البنك من وراء عدة برامج مصممة للنهوض بالابتكار وتسريع وتيرة الرقمنة إلى دعم الأنشطة الإنمائية في البلدان الأعضاء، وتشجيع إيجاد مجالات عمل جديدة للبنك، حيث تعمل السياسات التي وضعها البنك على:[1]

- تعزيز محور التنفيذ المنصوص عليه في البرنامج الخماسي للرئيس وذلك بفضل تكامل العمليات.
- المساعدة على تحديد أولويات واحتياجات البلدان الأعضاء في مجالات العلوم، والتكنولوجية والابتكار.
- دعم جهود البنك الرامية إلى تحقيق رؤيته، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1- منصة الصرف الإلكتروني:

هي منصة متعلقة بالصرف الإلكتروني تمكن البلدان الأعضاء من تقديم طلبات صرف للمشاريع بطريقة إلكترونية، مع خاصية مراسلة فورية تتيح لأعضاء فريق المشروع الداخلين والخارجين التعاون المباشر، وقد قدمت هذه المنصة وطرحت خلال الاجتماع السنوي السادس والأربعين للبنك، الذي عقد في سبتمبر 2021 وترمي منصة الصرف الالكتروني إلى تحقيق هدفين هما تحسين تنفيذ المشاريع وتقليل بصمته البيئية باعتماد الرقمنة[2].

2-منصة إشراك:

هي منصة إلكترونية لتشجيع المبتكرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وغير أولئك من الأطراف المعنية في جميع أنحاء العالم على تبادل الأفكار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لا يمكن تحويلها إلى مشاريع قابلة للتمويل من أجل سد الاحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء، وقد أطلقت منصة إشراك " في 20 فيفري 2018، وكان التجاوب ممتاز بحيث قام أكثر 4000 مشترك ومئات الشركات بالتسجيل في المنصة.[3]

---

[1] **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، ص 64، متاح على الموقع الالكتروني https://www.isdb.org تم الاطلاع عليه 2025/05/15 ساعة 23:00.

[2] **ما بعد التعافي، الصمود والاستدامة**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2018، المملكة العربية السعودية، ص 31 ، https://www.isdb.org التاريخ: 2025/05/15، الساعة: 23:15 .

[3] **ما بعد التعافي، الصمود والاستدامة**، مرجع سابق الذكر، ص 43.

3- منصة التنسيق العالمية:

عبارة عن سوق إلكترونية قائمة على سلسلة الكتل، والهدف منها تنسيق تقديم المساعدات وتعبئة الموارد المالية والفنية من أجل دعم البلدان الأعضاء، حيث مكن البرنامج الإستراتيجي للتأهب من تخصيص 2.3 مليار دولار أمريكي لها، ويرتكز عملها على دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجارة، لاسيما التي تعمل في قطاعي الصحة والغذاء وقد نجحت المنصة في ضم أكثر من 30 دولة.[1]

4- منصة Engage:

أطلقت هذه المنصة سنة 2017، وهي مركز رقمي أنشأها البنك الإسلامي من أجل تسريع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم النامي، هدفها تحفيز الابتكار وتشجيعه وتسخيره لاختراع تكنولوجيا جديدة، ووضع حلول تمكن من تدليل الصعوبات التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمكنت المنصة حتى الآن من طرح 95 حلا إنمائيا مبتكرا، استثمر فيها مبلغ 17.23 مليون دولار أمريكي في سبيل دعم هذه الحدود.[2]

5- منصة التمويل الجماهيري (منصة البنك للابتكار)

أطلق البنك منصة الابتكار في ديسمبر 2018 وذلك إدراكا منه أن التمويل الجماهيري طريقه تزداد شيوعا وتقدما لحشد الأموال لفائدة المشاريع والمنشآت، وهي منصة ترمي إلى تسيير تمويل المشاريع التي تختارها إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وتستهدف هذه المنصة الجهات المانحة في جميع أنحاء العالم من أجل تعظيم الاستثمار في المشاريع، وستوجه التبرعات التي تحشدها إلى أصحاب المشروع دون أن يفرض البنك عليها أي رسوم، وتزاول المنصة أنشطتها في 9 بلدان أعضاء.[3]

---

[1] **التقدم والإنجازات**، البنك الإسلامي للتنمية، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/15 الساعة: 23:35.

[2] **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 66.

[3] **ما بعد التعافي والصمود والإستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 44.

تعرض 20 مشروعا، حققت المنصة أكثر من 700.000 صفحة مشاهده وأكثر 7950000 مشاركة، وتشمل المنصة 1003 جهات مانحة في أكبر عشر بلدان من حيث حشد الأموال، وهي بنغلادش والجزائر وتركيا وغينيا، وإندونيسيا والمغرب ومصر وكوت ديفوار وتونس وليبيا.[1]

بالإضافة إلى:[2]

1. النظام الذكي لإدارة الائتمان:

هو نظام قائم على سلاسل الكتل يدمج في شبكته معلومات وتاريخ الائتمان، والتصنيف الائتماني وتأمين الإئتمان والتدابير التحفيزية للإئتمان وللتحقق.

2. القسيمة الذكية:

وهي قسيمة قائمة على سلاسل الكتل تمكن الجهة التنظيمية من منح الترخيص لمقدمي سلع أو خدمات مختارين، ويمكن تمويلها بعائدات ضريبية على المبيعات وتقديم تلك السلع والخدمات للفئات المحرومة أو الافراد المحرومين، وهكذا يمكن اتخاذها وصلا للائتمان الضريبي، ومن ثم سندا ذا تأثير اجتماعي.

3. الدليل على الاستخدام:

وهي طريقة نظام للتحقق من المعلومات في تكنولوجيا سجل الأستاذ الموزع، مثل شبكة سلاسل الكتل ويستند هذا الدليل إلى المعاملة بالمثل حيث يتحقق الأعضاء بعضهم من معاملات بعض وهذا ما يجعل الشبكة خالصة للأعضاء.

4. منصة نقل ونشر المعارف بطريقة فعالة (EKTASP):

تم إنشاؤها سنة 2020 من أجل إيجاد موارد معرفية متعلقة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وجمعها، والربط بينها ونقلها، ويتمثل الغرض الرئيس من هذه المنصة في زيادة الكفاءة، واختصار وقت دورة العمل وتحسين مراقبة آليات العمل، وتوفير تعاون أكثر فعالية من أجل نشر المعارف وقد حولت هذه

[1] **فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 31.

[2] **تقرير التصدي ودعم الإنعاش**، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2020، المملكة العربية السعودية، ص 42 https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/15، الساعة 16:20.

المنصة إلى مراكز معرفية لمبادرات وعمليات البنك الكبرى مثل المركز المعرفي لاستراتيجية الشراكة القطرية، والبوابة المعرفية لتقييم العمليات، ومركز التقارير المتعلقة بتنفيذ وتقييم المشاريع، ومركز مجموعة البنك، وغيرها إضافة إلى ذلك استحدثت منصة للتقارير عن المهام بغية تعزيز تدفق المعارف بعد العودة من السفر في مهمة رسمية.

المطلب الثاني: السياسات القطاعية الممولة من البنك الإسلامي لدعم التمويل الأخضر

يحرص البنك الإسلامي للتنمية على استدامة بلدانه الأعضاء في الأمد البعيد، وذلك بصفته مؤسسة متفاعلة تتخذ الإجراءات اللازمة لتهيئ عالم أفضل.

ولهذا قام بوضع سياسات وتوجيهات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية واتفاقية التأسيس وكذا الإستراتيجية العشرية للبنك، حيث اتبعت في إعداد السياسات القطاعية والمحورية مبادئ محددة سلفا، تشمل مباشرة عملية إعداد السياسة وصياغتها والتشاور بشأنها، وإقرار إيصالها وتنفيذها ورصدها ومراجعتها.

ولهذا فإن كل سياسة من السياسات القطاعية والمحورية المعروضة تمر قبل اعتمادها بما يلي[1]:

1- مراجعة تجريها اللجنة أو اللجان الداخلية المعنية:

وفقا لموضوع السياسة اتبعت في إعداد جميع السياسات إجراءات تقوم بها لجانها الداخلية الدائمة ذات الصلة، منها الحصول على تصريح من لجنة العمليات، ولجنة ادارة المهام التنفيذية قبل رفعها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لاعتمادها.

2- المشاورات الداخلية والخارجية:

خضعت السياسات أيضا لمشاورة داخلية صارمة واسعة النطاق في عموم مجموعة البنك، ومشاورات مع الجهات المعنية الخارجية في مختلف البلدان الأعضاء، والمنظمات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

[1] **ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 1 https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/16، الساعة 08:15.

وقد اعتمد البنك الإسلامي للتنمية التمويل الأخضر في البرنامج الخماسي للرئيس لدعم وإعداد بنى تحتية مواتية لسلسلة القيمة الخضراء، التي يمكنها ربط القطاعات المحلية بسلاسل القيمة العالمية بطريقة مستدامة، وفيما يلي سيتم شرح لتلك السياسات الممولة للقطاعات التالية.

أ- قطاع الصحة:

تدور سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بقطاع الصحة حول موضوع مركزي هو خدمات صحية ميسورة التكلفة، من أجل التنمية البشرية، وتنظر السياسة في الطريقة التي يمكن بها تحقيق أهداف البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بهذا القطاع مع إيلاء اهتمام خاص للعدالة، والشراكة والبحث العلمي، والتطوير، والاستدامة، والخصوصية الإقليمية والقطرية.

- **الركائز التي يقوم عليها قطاع الصحة:**

يقوم قطاع الصحة على الركائز التالية: [1]

✓ **استهداف الفئات الضعيفة والفقيرة من السكان:**

يجب أن تعطي مشاريع وبرامج البنك المتعلقة بآليات التمويل المبتكرة للبلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وأيضا الفئات السكانية الضعيفة والفقيرة في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل.

✓ **إعطاء الأولوية لتعزيز الوقاية وتقديم الرعاية الصحية الأولية:**

في سبيل مواجهة العبء المتزايد للأمراض مواجهة فعالة من حيث التكلفة، ينبغي أن يخصص البنك أجزاء كبيرة من تمويلاته للرعاية الصحية الأولية للوقاية من الأمراض.

[1] **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 37.

✓ دعم المبادرات الوطنية لتمويل الصحة من أجل تحقيق التغطية الشاملة:

يمكن تحقيق ذلك بتقديم مساعدة فنية تمكن من تصميم تمويل وطني بديل للصحة بواسطة آليات التمويل الجماعي، والتأمين الصحي الوطني وصناديق الأسهم.

✓ الابتكار في تمويل المشاريع والبرامج الصحية:

ستتطور المشاركة في التمويل المبتكر للصحة من مشاركة مخصصة إلى مشاركة مهمة، ترتكز على التمويل المختلط والقروض المدعومة ونماذج التمويل الإسلامي الجديدة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

✓ تحقيق تأثير الاستثمار الذي يدعم القطاعات الأخرى والسياسات المحورية:

تعزز سياسة قطاع الصحة التعاون مع القطاعات الأخرى في سبيل تحقيق حضور الصحة في جميع السياسات، وأيضا نهج الصحة الذي يركز على سلاسل القيمة العالمية.

✓ تحسين حوكمة البنك الإسلامي للتنمية وبناء القدرات في قطاع الصحة:

لابد من تطوير الخبرات الفنية وآليات الحوكمة والمساءلة في تصميم وتنفيذ المشاريع الصحية وينبغي أن تستثمر أنشطة المشاريع في مرحلة ما بعد التمويل.

- **إطار السياسة:** تقوم هذه السياسة على الإنصاف حتى لا يتخلف أحد عن الركب، وعلى الشراكة وتعزيز التعاون مع كيانات مجموعة البنك لضمان الاتساق الداخلي للعمليات، وكذا الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الشمول وحشد الموارد، وبناء قدرات موظفي البنك والشركاء الرئيسين على صعيد البلدان الأعضاء، حيث سيتولى رؤساء فريق العمليات المتعلقة بالصحة العاملون في المراكز الإقليمية مسؤولية الإشراف على تنفيذ المشاريع طبقا للمبادئ التوجيهية والاستراتيجية المتعلقة بالسياسة، إضافة إلى المبادئ المتعلقة بالتوريد وصرف الأموال، ويدخل دعم

تصميم المشاريع، والإعداد والتقييم القبلي والتقييم البعدي أيضا في صميم دور فريق وإدارة الممارسات العالمية المعني بالصحة.[1]

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع الصحة للسنوات من 2014 إلى 2023 .

الجدول رقم (02): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الصحة للفترة 2014-2023

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	153.8	198.3	268	240.9	269.4	516	289.2	172.3	172.3	1400

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية من2014 إلى 2023، https://www.isdb.org.

ولتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الصحة للفترة 2014-2023

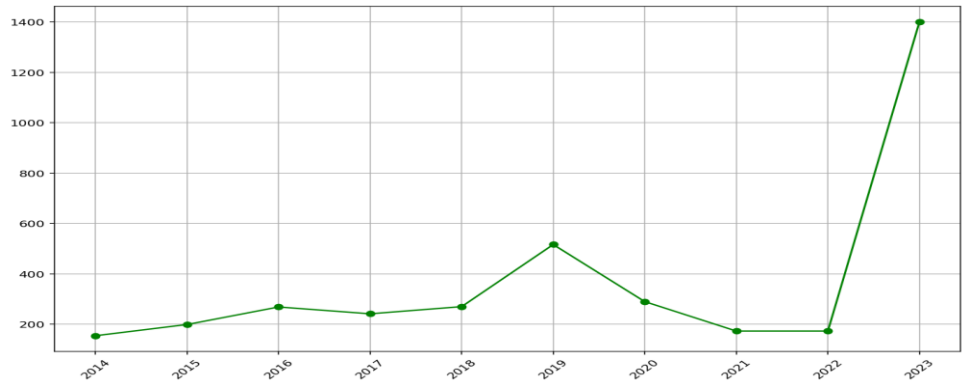

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 02.

يتضح من خلال الجدول رقم02 والشكل رقم 4 المبين أعلاه أنه بالنسبة لعام 2014 بلغت مساهمة قيمة الاعتمادات 153,8 مليون دولار أمريكي خصصت ل 10مشاريع، والباقي دعم مالي للدول الأعضاء خاصة (السودان، اليمن، باكستان). وفي عام 2015 ارتفعت الاعتمادات بشكل ملحوظ قدر ب 198.3

[1] **ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية** ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

مليون دولار أمريكي، بسبب زيادة تفشي الأوبئة خاصة وباء ايبولا مما دفع البنك إلى زيادة تمويليه للطوارئ الصحية ، أما عام 2016 كانت الزيادة ملحوظة قدرت بـ 268 مليون دولار أمريكي، و هذا راجع لتركيز النبك على أهداف التنمية المستدامة حيث تجاوزت المشاريع المدعومة من قبل البنك 30 مشروع موجهة للبلدان التالية (غينيا ، ليبريا ، سوريا،اليمن، الصومال) ،أما عام 2017 شهدت الاعتمادات انخفاض حيث بلغت 240.9 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت في سنة 2018 لتصل الى 269.4 مليون دولار أمريكي بسبب مواصلة البنك لمشاريعه التوسعية الخاصة بقطاع الصحة ووجهت معظمها لكل من (طاجكستان، جيبوتى، نيجيريا، باكستان، الكامرون). وفي عام 2019 شهدت الاعتمادات قفزه استثنائية بلغت 516 مليون دولار أمريكي، وهذا يرجع لإطلاق البنك لمبادرة الصحة الإسلامية حيث وجهت لبناء 22 مستشفى، ومكافحة الأمراض المستعصية. وفي عام 2020 تراجعت الاعتمادات بشكل ملحوظ حيث بلغت 289.2 مليون دولار أمريكي، خصص منها 80 مليون دولار أمريكي لدعم وتطوير خدمات علاج الأورام في أوزباكستان و209.2 مليون دولار أمريكي لدعم تعزيز النظم الصحية ، أما عامي 2021 و 2022 فقد انخفضت الاعتمادات لتصل الى 172.3 مليون دولار أمريكي في السنتين بسبب تركيز البنك على إنقاذ اقتصاديات الدول الأعضاء حيث وجهت 70 % من الميزانية لذلك. وفي عام 2023 شهدت الاعتمادات ارتفاعا استثنائيا حيث بلغت قيمتها 1400 مليون دولار أمريكي، وذلك يرجع لوضع البنك للبرنامج الاستراتيجي للصحة (2023 – 2025)، وأيضا تعافي اقتصاديات الدول بعد كوفيد 19، ودخول البنك في شراكات مع شركات الأدوية العالمية.

بـ- قطاع الطاقة:

تحدد سياسة قطاع الطاقة الاتجاهات العامة التي توجه العمليات المستقبلية للبنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالطاقة في البلدان الأعضاء، حيث سيوسع البنك دعمه لمشاريع القطاع الخاص في مجال الطاقة وللشراكات بين القطاعين العام والخاص مع مراعاة الظروف القطرية والحاجة إلى إدارة فعالة للمخاطر.

- **المبادئ التي تقوم عليها سياسة قطاع الطاقة:**

تحتوي سياسة البنك في مجال الطاقة على المبادئ التالية:[1]

✓ **زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة:**

سيحدث البنك عن سبل توسع نطاق دعمه لفرص الحصول على الكهرباء وذلك طبقا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير طاقة حديثة مستدامة شاملة وميسورة التكلفة.

✓ **توسيع نطاق الطاقة المتجددة:**

يعتزم البنك الإضطلاع بدور الحافز في تعزيز الطاقة المتجددة ولاسيما الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية في إطار سعيه لتحقيق هدفه المتمثل في تطوير الطاقات المستدامة بديلا عن أنواع الوقود الأحفوري.

✓ **الكفاءة في استخدام الطاقة:**

سيساعد البنك جميع بلدانه الأعضاء على تقييم الممارسات الفضلى في إدارة الطاقة، وتكييف هذه الممارسات مع خصائصها الفريدة، وبفضل المشاريع المحكمة التصميم، والتوجيه لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

✓ **التكامل الاقليمي في مجال الطاقة:**

يعمل البنك على تشجيع وتيسير التكامل الإقليمي لأنظمة الطاقة، ومجالاتها، كالطاقة الشمسية التي يستطيع فيها البنك بصفته مؤسسة لبلدان الجنوب أن يوطد التعاون الإقليمي في البلدان الأعضاء.

✓ **إقامة الشراكات:**

[1] **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص ص 38، 39.

يدعم البنك إقامة شراكات أقوى مع غيره من المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف خلال تنفيذ هذه السياسة ويحتفظ البنك بميزته التنافسية بصفته إحدى كبريات المؤسسات التمويلية في بلدان الجنوب.

✓ تنمية القطاع الخاص:

يقر البنك بالحاجة الماسة إلى دعم القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء، وتيسير تدخل القطاع الخاص في قطاع الطاقة.

✓ التمويل المبتكر:

سيتطلب التركيز على كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وعلى تغير المناخ زيادة كبيرة في التمويل الميسر حتى في البلدان متوسطة الدخل وسيحدد البنك إمكانية وضع آليات تمويل فعالة ومبتكرة.

- **إطار السياسة:**

تعمل هذه السياسة على التحول في محفظة قطاع الطاقة بالبنك لموائمتها مع الهدف العام المتمثل في الحد من الفقر، وستبنى على مواطن القوة المعترف بها في البنك في ممارسة الطاقة ولاسيما في مجال توليد الطاقة التقليدية، وشبكات نقل وتوزيع الطاقة، وستبذل كل الجهود لاستخدام أنظف خيارات التكنولوجيا المتاحة تجاريا وأكثرها كفاءة لزيادة الأداء الفني، وتحسين استخدام مصادر الطاقة عموما وفي الوقت نفسه ستكون تدخلات البنك أكثر انتقائية لتحقيق التوازن في تخصيص الموارد بين مبادئ السياسة المتعلقة بقطاع الطاقة والسياسة المتعلقة بتغيير المناخ خصوصا، ومع سائر سياسات البنك.[1]

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للسنوات من 2014 إلى 2023.

[1] **ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي الشعبية**، المرجع سابق الذكر، ص 15.

الجدول رقم (03): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2024/2014

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	1900	1100	1900	1156.6	333.5	274.9	280	227	370.3	387.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية من 2014 إلى2023، https://www.isdb.org ، التاريخ: 05/21/ 2025، الساعة: 23:25.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2014-2023.

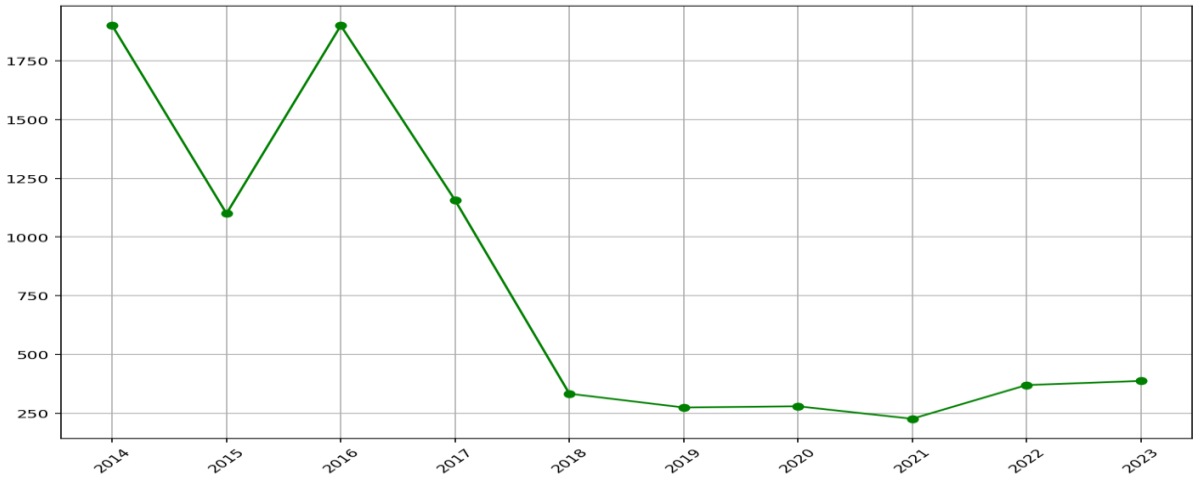

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (05) أن الاعتمادات قدرت بـ: 1900 مليون دولار أمريكي عام 2014، وفي عام 2015 انخفضت الاعتمادات انخفاضا ملحوظا بلغت 1100 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض مساهمات بعض الدول مثل (السعودية، الإمارات، قطر) بسبب الانهيار الحاد في أسعار النفط، وفي عام 2016 ارتفعت قيمة الاعتمادات لتصل إلى 1900 مليون دولار أمريكي، بسبب إطلاق البنك لمشاريع كبرى نتيجة التزاماته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكان التركيز على مشاريع الطاقة الشمسية (الرياح والكهرباء) وكان النصيب الأكبر للدول التالية (مصر، الأردن، المغرب، الإمارات، تشاد النيجر)، أما عام 2017 انخفضت الاعتمادات لتصل إلى 1156.6 مليون دولار أمريكي بسبب

تراجع الاستثمارات في مشاريع الوقود الأحفوري، وأيضا الأزمات المالية لبعض الدول مثل باكستان والسودان، ثم شهدت السنوات من 2018 إلى 2021 انخفاضا في قيمة الاعتمادات حيث بلغت 333.5 إلى274.19 ثم 280 ليصل إلى 227 مليون دولار أمريكي، ويعود سبب ذلك إلى زيادة الضغوط الدولية لخفض الانبعاثات الكربونية بعد اتفاقية باريس للمناخ، وجائحة كوفيد 19 وانخفاض الطلب على الطاقة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي عام 2022 و2023 عاودت الارتفاع لتصل إلى 370.3 ثم 387.9 مليون دولار أمريكي، بسبب الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد 19 وإطلاق البنك لمبادرات خضراء جديدة منها برنامج الطاقة النظيفة لدعم مشاريع الرياح والطاقة الشمسية في أفريقيا وآسيا ومشاريع تمويل الهيدروجين الأخضر في السعودية والمغرب.

جـ- سياسة قطاع التعليم:

تسلط سياسة البنك المتعلقة بالتعليم الضوء على تطور مساهمة البنك الإسلامي للتنمية لهذا القطاع وتوجيه جميع برامجه التعليمية وأولوياته الاستثمارية حيث تحدد هذه السياسة مجال التعليم وتوضح ما يمكن أن يتوقع المستفيدين الحصول عليه من البنك الإسلامي من حيث أولويات دعم التعليم.

- **المبادئ التى تقوم عليها هذه سياسة قطاع التعليم:**

تتمثل المبادئ فيما يلي:[1]

✓ **إرساء أسس التنمية البشرية:**

توسيع نطاق توفير التعليم الأساسي للعناية بالأطفال المتسربين من المدارس واللاجئين وإعادة بناء النظم المدرسية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات.

✓ **تحسين مستوى التنمية البشرية:**

[1] **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 47.

الاستثمار في مراكز التميز في الجامعات ومعاهد التدريب الفني والمهني ومبادرات العلوم والتكنولوجيا المبتكرة.

✓ **تمويل التعليم على الشكل الأمثل:**

استخدام سلة مبتكرة من الخيارات المرنة من أجل الحد من الاعتماد المالي للبلدان الأعضاء على موارد الجهات المانحة.

✓ **تطوير الشراكات ذات القيمة المضافة:**

تعزيز إنخراط البنك مع المجتمع الدولي من أجل الاضطلاع بدور أكبر في هيكل المعونة من أجل التعليم.

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الركائز لأجل تحقيق أهداف البنك في القطاع تتمثل في:

– **تعزيز توفير التعليم الأساسي:** يشمل ذلك التدخلات في رعاية الطفولة المبكرة، وتطوير التعليم الابتدائي، ومحو الأمية والتعليم غير النظامي ودعم التمويل ومنه التمويل الأصغر لفائدة التعليم غير النظامي الموجه لمحو الأمية الوظيفية والمهنية.

– **توفير التعليم ما بعد الأساسي:** ومنه دعم التعليم الثانوي والتعليم ما بعد الثانوي، أو العالي بالمساعدة على تطوير التعليم الثانوي.

– **الدفاع والخدمات الاستشارية:** تشجيع تسجيل الاطفال المحرومين في برامج تعليم الطفولة المبكر، وضمن الاستفادة العادلة المخصصة، وإدراج تدابير موازية لفائدة التعليم النظام الإسلامي، والنهوض بتمكين الشباب والحرص على المساواة بين دول الأعضاء.

- **إطار السياسة:**

توفر سياسة البنك تنظيم جميع الاستثمارات والعمليات المتعلقة بالتعليم التي يضطلع بها البنك أو المنظمات الشريكة له في البلدان الأعضاء، وتشمل هذه السياسة تعزيز النظم والشمول، والتمويل المبتكر

والشركات، وتطوير القدرات وتكامل التكنولوجيا، وتسترشد هذه السياسة بالتعاليم الإسلامية التي مؤداها وجوب منح جميع الأطفال الحق في العيش والازدهار.

وتسلط هذه السياسة الضوء على ثلاث مستويات من الاستثمار هي الإستثمارات الضرورية لبناء أساسيات التنمية البشرية والإستثمارات الحاجية لدعم تعزيز التنمية البشرية والإستثمارت التحسينية التي تنطوي على المناصرة والخدمات الإستشارية [1].

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور اعتمادات البنك لتمويل قطاع التعليم للسنوات من 2014 إلى 2023.

الجدول رقم (04): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع التعليم للفترة 2014 –2023.

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	227.7	339.2	311.4	39.9	221	107	35	237.3	350	420.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية من 2014 إلى 2023 ، https://www.isdb.org ، التاريخ: 20 ماي 2025، الساعة: 22:30.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

[1] **ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، المرجع سابق الذكر، ص 13.

الشكل رقم (06): قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع التعليم للفترة 2014 – 2023

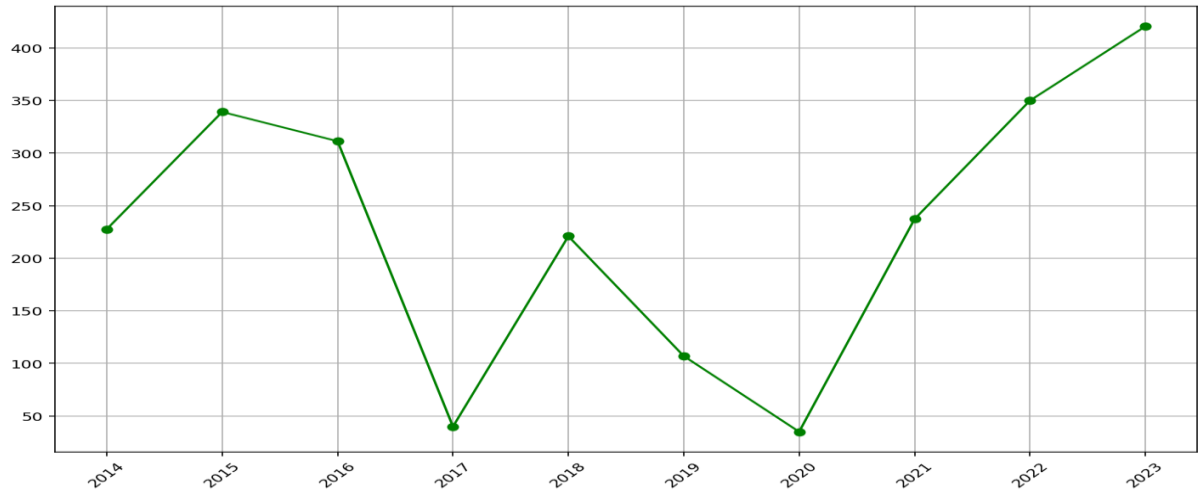

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (06) أنه في عام 2014 بلغت قيمة الاعتمادات 227.4 مليون دولار أمريكي خصصت منها 174 مليون دولار أمريكي لتحديث 7 جامعات بأندونيسيا والباقي لتحسين التعليم في الدول الأعضاء، ثم ارتفعت قيمة الاعتمادات بشكل ملحوظ عامي 2015 و2016 قدرت بـ 339.2 و 311.4 مليون دولار أمريكي على التوالي بسبب توجه البنك نحو الاقتصاد المعرفي لدعم استثمار رأس المال البشري، وكانت الاعتمادات موجهة للجامعات خاصة (المغرب، باكستان، تشاد)، ثم انخفضت سنه 2017 إلى 39 مليون دولار أمريكي لأن البنك قام بتخصيص أكبر قيمة لتمويل المناخ قدرت ب 1100 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2018 ارتفعت قيمة التمويلات بسبب نجاح إستثمارات البنك في المشاريع السابقة مما وفر سيولة أكبر، وكذلك زيادة الشراكات الدولية مثل البنك الدولي وكانت قيمتها 221 مليون دولار أمريكي، أما في عام 2020 انخفضت بشكل كبير جدا حيث وصلت إلى 35 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لإعطاء البنك الأولوية للقطاعات الأخرى خاصة تمويل المناخ، وفي سنتي 2021–2022 توالت الارتفاعات وكانت قيمتها 237.3 و350 مليون دولار أمريكي على التوالي وذلك بسبب التوسع في مشاريع بناء المعاهد والمدارس الخاصة في دولتي العراق وطاجكستان، وكذلك إقامة شراكات تعمل على تحسين وتعبئة الموارد في قطاع التعليم، أمّا عام 2023 ارتفعت قيمة التمويلات بشكل ملحوظ قدر بـ: 420.5 مليون دولار أمريكي بسبب دخول البنك في شراكة مع مجموعة التنسيق العربية

حيث خصص مبلغ 71.67 مليون دولار للمنح و21.72 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك من الجهات الشريكة.

المطلب الثالث: استحداث التمويل الأخضر المستدام بالبنك الاسلامي للتنمية:

قام البنك الإسلامي باستحداث إطار للتمويل المستدام من أجل النفاذ إلى أسواق رأس المال المرتبطة بالبيئة حيث قام بتقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية لغرض تمويل مختلف المشاريع الخضراء للوصول إلى بيئة خالية من التلوث، ولدفع عجلة النمو الاقتصادي الأخضر وتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما لعبت الأوقاف الإسلامية دورا هاما وحيويا في دعم التمويل الاجتماعي الإسلامي ولهذا حضيت بدعم كبير من طرف البنك من أجل ضمان استدامة مالية بعيدة الأمد.

1-الصكوك الخضراء:

تعرف الصكوك الخضراء على أنها صكوك تستخدم حصيلتها في تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة مثل مزارع الطاقة في ماليزيا.[1]

قام البنك الإسلامي للتنمية بإصدار أول صكوك خضراء في نوفمبر 2019 والتي خصصها لتمويل المشاريع الخضراء (أكثر من11 مشروع) في البلدان الأعضاء في المجالات التالية:[2]

- الطاقة المتجددة، والنقل غير الملوث للبيئة وكفاءة استخدام الطاقة.

- منع ومكافحة التلوث، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي.

- الإدارة المستدامة، والمياه والصرف الصحي.

[1] مريم سياخن، صبرينة رباحي، " **آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – الصكوك الإسلامية الخضراء**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، المجلد 03، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 20. https://asjp.cerist.dz/en/article/94618

[2] **ما بعد التعافي الصمود والاستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 43.

مكن الإصدار من تعبئة ما مجموعه مليار دولار عام 2019 من الإستثمار مقابل شهادات استئمانية.[1]

2-صكوك الاستدامة:

أصدر البنك الإسلامي للتنمية أول صكوك إستدامة في مارس 2020 من أجل دعم تخصيص "البرنامج الإستراتيجي للتأهب والتصدي"، وقد خصصت هذه الصكوك لمكافحة مرض فيروس كورونا وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل، حيث جمع البنك مبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي وكان معدل الربح المعروض 0.908%.[2]

وفي مارس 2021 أصدر البنك صكوك ثانية متعلقة بالاستدامة وكان ذلك أكبر إصدار للبنك، إذ حشد 2.5 مليار دولار أمريكي خصصت 90% من العائدات لمشاريع اجتماعية و10% لمشاريع غير مضرة بالبيئة.[3]

3-الأوقاف: تعتبر الأوقاف أصولا تخصص لطريق التبرع أو الوصية أو تشترى لتمسك على سبيل الأمانة الدائمة لأغراض خيرية عامة أو خاصة مفيدة للمجتمع، وقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية في تفعيل الدور الإنمائي للأوقاف بإنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وهو صندوق يدعم ممتلكات الأوقاف، ويدر عائدا يمكن من تمويل المهمة الاجتماعية للمؤسسة ومساعدة الجهات المستفيدة منه على تحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد والمشاركة في إطار أوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[4]

ويتميز الصندوق بتكلفته المعقولة وتأثيره الكبير، فقد مول 45 مشروع عقاريا في 21 بلد بمبلغ إجمالي قدره 798 مليون دولار أمريكي، ودعم مجموعة متنوعة من الجهات المستفيدة غير الربحية بدءا من الحكومات وانتهاء بمراكز البحث والمنظمات الخيرية.

---

[1] **التصدي ودعم الإنعاش**، المرجع سابق الذكر، ص 70.

[2] **المرجع نفسه**، ص 40.

[3] **ما بعد التعافي الصمود والاستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 70.

[4] **الاعتزاز بما فينا واستشراف مستقبلنا**، المرجع سابق الذكر، ص 32.

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

الجدول رقم (05): الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للفترة 2014- 2020 .

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	إجمالي الاصول (مليون دولار أمريكي)	العائد على حقوق المساهمين%	العائد على الأصول (%)
2014	86.321	3.69	3.6
2015	87.04	2.79	2.8
2016	90.01	3.77	3.07
2017	88.74	3.63	3.6
2018	94.11	2.78	2.37
2019	94.85	3.85	3.24
2020	116.84	2.69	2.41
2021	134.16	2.93	2.67
2022	141.89	1.52	1.44
2023	137.01	2.39	2.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية من 2014 إلى 2023، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/20، الساعة: 21:23.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (07): الأداء المالي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 2014-2023

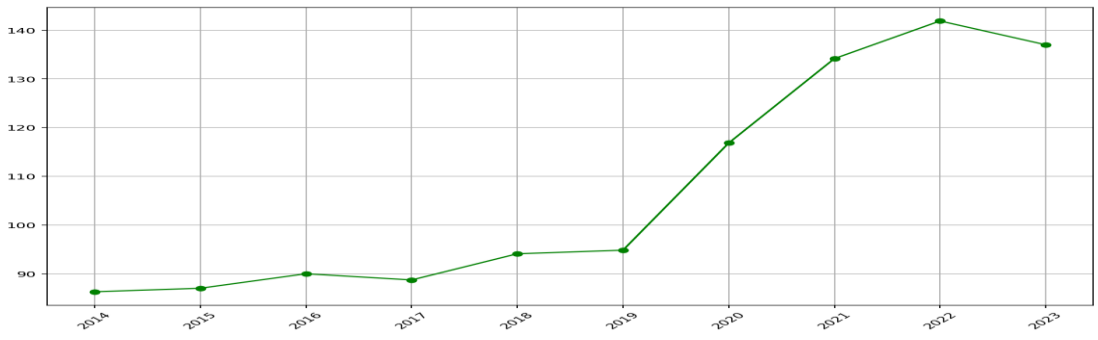

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (05).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (07) أنه: في عام 2014 كان الوضع المالي مدعوما بميزانية قوية وقد بلغ مجموع قيمة الأصول للصندوق 86.321 مليون دولار أمريكي، وقد وزعت الأرباح بنسبة 2.5% من رأس المال المدفوع، وفي سنتي 2015 و2016 كانت زيادة طفيفة حيث بلغ مجموع قيمة الأصول للصندوق 87,04 و90.01 مليون دولار أمريكي في حين وزعت الأرباح بنسبة 6.5% و2.5% من رأس المال المدفوع، في حين شهدت قيمة الأصول للصندوق انخفاض بنسبة 3.4% سنة 2017 وكان المبلغ 88.74 مليون دولار أمريكي، حيث وزعت الأرباح بنسبة 72.5% من رأس المال المدفوع ثم عاود الإرتفاع ليصل إلى 94.11 مليون دولار أمريكي سنه 2018، ووزعت الأرباح فيه بنسبة 6.5% من رأس المال المدفوع، وفي سنة 2019 ارتفع مجموع قيمة الأصول للصندوق حيث بلغ 94.85 مليون دولار أمريكي، ووزعت الأرباح فيها بنسبة 6.5% أيضا، ليشهد في سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا قدرت قيمة أصول الصندوق فيه 116.84 مليون دولار أمريكي، حيث تم استخدام 61% من إجمالي الأصول في الاستثمارات (أصول الإجارة وصكوك المشاركة) مقابل 68%، وزعت الأرباح بنسبة 2.6% من رأس المال المدفوع، وفي سنة 2021 بلغ إجمالي أصول الصندوق 134.16 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 14.83% حيث شهدت هذه الفترة ضخ مساهمات جديده في رأسمال الصندوق عن طريق أربع مساهمين بإكتتاب 1262 شهادة أسهم جديدة بقيمة إجمالية بلغت 18.75 مليون، وفي سنة 2022 بلغ إجمالي الأصول 141.89 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 6% ترجع إلى زيادة رأس المال الداخلي عبر صافي الأرباح لعام 2022، ووزعت الأرباح بنسبة 1.7% من رأس المال المدفوع، أما في سنة 2023 بلغ اجمالي أصول الصندوق 137.01 مليون دولار بانخفاض قدره 3.44% ويعود الانخفاض بشكل رئيسي إلى إغلاق مشروع وقف الإحسان التجاري والسكاني في عجمان الإمارات العربية المتحدة، وزعت الأرباح بنسبة 2.3 % من رأس المال المدفوع.

المطلب الرابع: دور البنك الاسلامي للتنمية في تمويل مشاريع البيئة الخضراء ودعم التنمية المستدامة.

يعد التزام البنك الإسلامي الخاص بدعم المشاريع الخاصة بالبيئة الخضراء جزءا أساسيا من رؤيته، حيث ركز اهتمامه على المشاريع التي توفر بيئة مستدامة خالية من الانبعاثات الكربونية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1-حياد الكربون: قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل مشروع باكو لتحويل النفايات إلى طاقة، من أجل دعم التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال البيئية والصحية لسكان منطقة باكو الكبرى (عاصمة أذربيجان)، هذا المشروع الرائد الذي يمتد على مساحة 10 هكتار هو من أكبر منشآت تحويل النفايات إلى طاقة، فهو يعالج أكثر من 500.000 طن من النفايات الصلبة وتوليد 230 ميغاوات ساعة من الكهرباء في السنة من الحرق، وتوفير ما يعادل احتياجات أكثر من 50 ألف أسرة من الطاقة[1].

وفيما بين 2012 و2020 عالجت المحطة حراريا 3281343 طن من النفايات المنزلية وحولت 1015800 ميغاوات ساعة من الكهرباء إلى الشبكة الوطنية، وحاليا تجري معالجة 80% من النفايات المنزلية في باكو حراريا، وتتكون من وحدتي حرق سعة كل منهما 33 طن في الساعة، مجهزة بأنظمة عالية الجودة للتحكم في الانبعاثات، وهي تعالج في نفس الوقت الحالي نحو 400000 طن من النفايات المنزلية كل سنة، وقد تمكن هذا المشروع من تنقية الهواء وتحسين صحة سكان منطقة باكو الكبرى.

2-**تمويل المناخ:** اعتمد البنك الإسلامي للتنمية خطة لتمويل المناخ فبراير 2019 من أجل التقليل من آثار تغير المناخ في الحاضر والمستقبل وتحقيق الأهداف الإنمائية في الوقت ذاته، حيث سلك البنك في ذلك نهجا موجها نحو البلدان الأعضاء لضمان تحقيق أهداف هذه الخطة، كل هذا ضمن نطاق من الركائز المتعلقة بتغيير المناخ المتمثلة في[2]:

---

[1] **تحويل النفايات إلى طاقة**، البنك الإسلامي للتنمية، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/22، الساعة: 17:40.

[2] **ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، المرجع سابق الذكر، ص 10.

– إدماج الأنشطة المتصلة بالمناخ في عمليات البنك.

– تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

– تسخير الموارد لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

كل هذا من أجل بلوغ الهدف في مجال التمويل المناخي وهو 35% قبل سنة 2025 بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة. [1]

- أبرز نتائج هذه الخطة:

تمكن البنك من خلال وضعه لخطة تمويل المناخ من تحقيق ما يلي:

– حماية حوالي 40 مشروع في مختلف القطاعات والمركز الإقليمية من مخاطر المناخ المادية.

– تعهد البنك باعتماد ما لا يقل عن 13 مليار دولار أمريكي من التمويلات بين سنتي 2023 و2030 لأجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.[2]

– حقق البنك الإسلامي للتنمية حصة تمويل للعمل المناخي بلغت 37% من الالتزامات المالية لسنة 2023 وهو ما يتجاوز هدف 35% المقرر تحقيقه سنة 2025.[3]

– إقامة شراكات مع منظمات مثل "الصندوق الأخضر للمناخ" و"المبادرة الدولية من أجل المناخ" و"مبادرة تمويل البيئة التابعة للأمم المتحدة" و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" وذلك من أجل وضع دليل شامل عن تغير المناخ لفائدة البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور تمويلات البنك الخاصة بتمويل المناخ ضمن الخطة المسطرة 2019 إلى 2023.

[1] **فتح آفاق جديدة للتنمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[2] **إقامة الشراكات درءا للأزمات**، المرجع سابق الذكر، ص 49.

[3] **الإعتزار بماضينا واستشراف مستقبلنا**، المرجع سابق الذكر، ص 48 .

الجدول رقم (06): قيمة تمويلات البنك الخاصة بتمويل المناخ في الفترة 2019 – 2023

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	570.5	768.943	2500	1500	3886

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية من 2019 إلى 2023، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/13، الساعة: 18:47.

ولتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): قيمة تمويلات البنك الخاصة بتمويل المناخ الفترة 2019 – 2023.

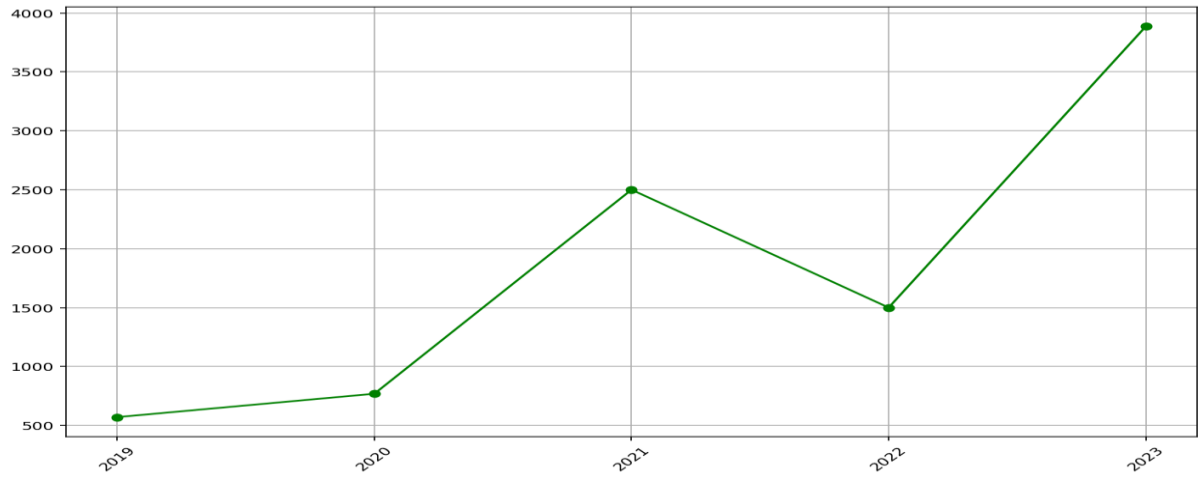

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

يتضح لنا من خلال الجدول (06) والشكل (08) أن قيمة تمويلات البنك الإسلامي لعام 2019 بلغت 570.5 مليون دولار أمريكي وجهت لتمويل 30 مشروع خاص بمكافحة تغير المناخ معظمها موجهة إلى: (الغابون، جزر المالديف، المغرب، تركيا)، وفي عام 2020 ارتفعت قيمة التمويلات لتصل إلى 768.943 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لمشاريع التصدي لمخاطر المناخ في كل من (غينيا إندونيسيا، وماليزيا النيجر نيجيريا والسنغال، والمملكة العربية السعودية)، أما عام 2021 شهدت تمويلات البنك ارتفاعا كبيرا قدر بـ 2500 مليون دولار أمريكي ويرجع سبب ذلك إلى توجيه هذه التمويلات لصالح 40 مشروع في مختلف القطاعات والمركز الإقليمية لمخاطر المناخ من أجل التخفيف من تأثير تغير المناخ، وفي عام

2022 تراجعت قيمة التمويلات بنسبة كبيرة حيث قدرت بـ: 1500 مليون دولار أمريكي ويرجع هذا الانخفاض إلى أن معظم الدول الأعضاء ركزت على المشاريع الطارئة مثل التعافي الاقتصادي بدلا من المشاريع المناخية طويلة الأجل، وكانت المشاريع موجهة لدعم المشاريع الخضراء للشباب.

أما في عام 2023 شهدت قيمة التمويلات ارتفاعا كبيرا قدر بـ: 3885 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب ذلك إلى إقامة شراكات مع منظمات عالمية مثل الصندوق الأخضر من أجل المناخ، والمعهد العالمي للنمو الأخضر وكذلك تعيين موظفين مختصين في مجال البيئة والمناخ.

3-كفاءة المياه والصرف الصحي: يعاني العديد من البلدان الأعضاء من مشكلات متعلقة بالمياه كضعف مواردها الطبيعية وشدة التعرض لتأثير التغير المناخي وضعف خدمات المياه والصرف الصحي، وتدنى كفاءة وانتاجية المياه في الزراعة، لهذا حرص البنك الإسلامي للتنمية على وضع استراتيجيات خاصة بقطاع المياه تضمن إمداد الجميع بالمياه وخدمات الصرف الصحي إمدادا مستداما وقادرا على الصمود.

حيث أن هذه الإستراتيجية محكمة بهدفين كبيرين هما:[1]

-استدامة المياه (بصفتها موردا) ، والبنى التحتية في سبيل نتائج دائمة.

-قدرة الأنظمة على الصمود وعلى التعافي من الصدمات سواء كانت ذات أصل طبيعي نتيجة للتغير المناخي أو الكوارث، أو من صنع الإنسان في سياق الهشاشة والنزاعات.

- **التأثيرات المتوقعة لهذه الاستراتيجية على الدول الأعضاء:** تتمثل في:

✓ زيادة الأمن المائي.

✓ تحسين رأس المال البشري من أجل تدبير قطاع المياه، والصرف الصحي.

✓ استدامة أكبر للمشاريع والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ومن أجل ذلك قام البنك بمجموعة من الإجراءات متمثلة في:[2]

[1] **الطريق إلى هداف التنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص ص 44، 45.

[2] **ما بعد الشافي الصمود والإستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص ص 22-43.

– تحسين الوصول إلى شبكات الإمداد بالمياه المدارة بطريقة آمنة أو عن طريق إقامة البنى التحتية وتوسعها، وتحديثها وذلك عن طريق تحسين آلية استرداد تكلفة خدمات الإمداد بالمياه وزيادة كفاءتها.

– معالجة المياه المستعملة وبناء قدرة أنظمة الإمداد بالمياه على الصمود.

– توسيع شبكة الصرف الصحي، ووضع لوائح تنظيمية خاصة بمرافق تصريف مياه المجاري.

وفيما يلي سوف يتم تقديم جدول يوضح تطور تمويلات البنك لتمويل كفاءة المياه والصرف الصحي للسنوات 2014 إلى 2023.

الجدول رقم (07): قيمة تمويلات البنك لتمويل كفاءة المياه والصرف الصحي في الفترة 2014 – 2023

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	682.8	368	485	695	97.4	135	40	275.9	56	392.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية من 2014 إلى 2023، Islamic Development Bank | Empowering people, building partnerships, driving innovation، التاريخ: 05/23 / 2025، الساعة: 22:14.

وللتوضيح أكثر تم تمثيل الجدول بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): قيمة تمويلات البنك لتمويل كفاءة المياه والصرف الصحي للفترة 2014– 2023

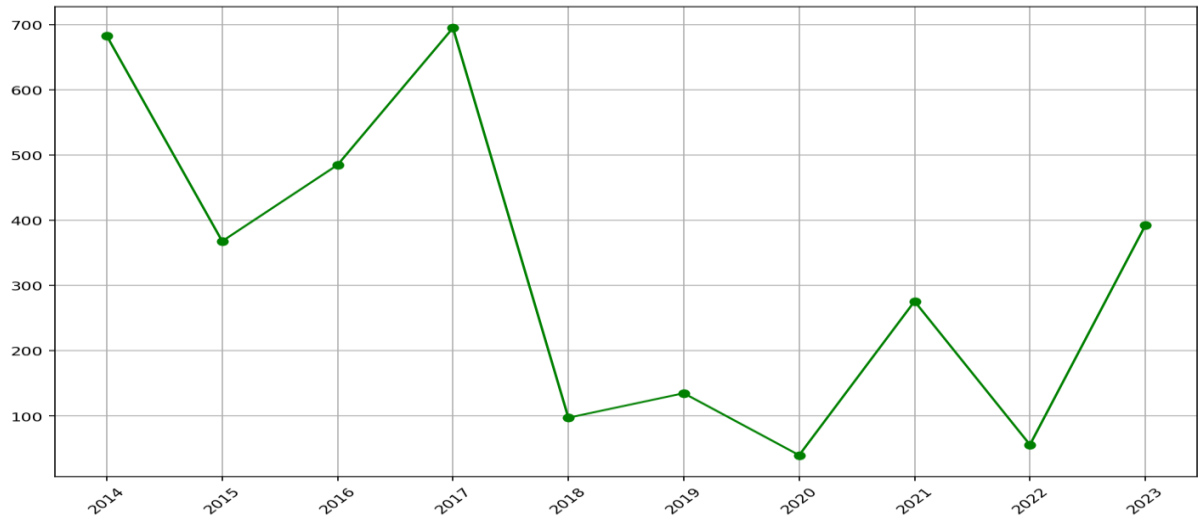

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7.

يتضح من خلال الجدول رقم 7 والشكل رقم (09) أن قيمة تمويلات البنك الإسلامي للتنمية قدرت بـ 682.8 مليون دولار أمريكي وجهت لتمويل مشاريع عديدة خاصة بإمدادات المياه، وتجديد البيئة المائية. ثم في عامي 2015 و2016 شهدت انخفاضات حيث قدرت التمويلات بـ 368 و485 مليون دولار أمريكي، يرجع سبب هذا الانخفاض لمنح البنك الأولوية لبرامج التنمية الحضارية، واقتصرت المشاريع الخاصة بالمياه والصرف الصحي على ثلاث مشاريع لثلاث مناطق (تونس، كاميرون، ألماتي)، أما في عام2017 فإن قيمة التمويلات ارتفعت بشكل كبير حيث بلغت 695 مليون دولار أمريكي، هذا الارتفاع كان سببه المشاريع التوسعية في كل من (كوت ديفوار، عمان، السنغال، سورينام) والهدف منها حماية البيئة والهدف منها حماية البيئة والتركيز على الأمن المائي، ثم انخفضت قيمة التمويلات في السنوات 2018، 2019، 2020 حيث بلغت على التوالي 97.4، 135 ،40 مليون دولار أمريكي بسبب إيقاف تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمياه في العديد من الدول الأعضاء، وهذا تأثرا بجائحة كوفيد 19، أما عام 2021 عاودت الارتفاع حيث قدرت التمويلات فيه بـ 275.9 مليون دولار أمريكي ويرجع ذلك إلى تعويض تمويلات 2020 المتأخرة وتبني مشاريع كبرى مثل مشروع الصرف الصحي (بنغلاديش)، ومحطة تحلية المياه بجيبوتي (مواجهة شح المياه)، برنامج المياه الريفية في النيجر لتحسين الوصول إلى مياه الشرب، وفي عام 2022 فقد انخفضت قيمة التمويلات بنسبة كبيرة لتصل قيمتها إلى 56 مليون دولار أمريكي،

بسبب تحويل جزء كبير من الموارد لمواجهة أزمة الغذاء العالمية (التمويل المشاريع الزراعية)، وكذلك توقفت بعض مشاريع تحلية المياه بسبب ارتفاع تكلفتها خاصة اليمن وجيبوتي. ثم ارتفعت قيمة التمويلات عام 2023 لتصل إلى 393.3 مليون دولار أمريكي بسبب إعادة تشغيل المشاريع المتوقفة في الدول الأعضاء خاصة جيبوتي.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الأخضر بالبنك الإسلامي للتنمية وآفاقه.

يبرز البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية رائدة في مجال التمويل الأخضر ودعم التنمية المستدامة. ولتسليط الضوء على دوره المحوري من الضروري استعراض نقاط القوة التي يمتلكها والتي تعزز قدرته الفعالة في مجال التمويل المستدام، وأيضا تحديد الجوانب التي تمكن البنك من تطوير أدائه ودراسة التحديات المحتملة التي قد تعترضه والأفاق المستقبلية التي تحدد مسيرته التنموية.

المطلب الأول: تقييم أداء البنك الاسلامي للتنمية في التمويل الأخضر

لقد اتسمت الخمسون سنة المنصرمة من وجود البنك بنمو كبير جسدت جهود البنك وتفانيه في النهوض بكرامة الإنسان والتنمية المستدامة.

1 – نقاط القوة:

تعددت السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية، والتي نجح إلى حد كبير في تحقيقها وكانت أكبر برهان على فعاليته وقدرته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمساهمة في التخفيف من الفقر وكذا استنباط أساليب تمويلية تدعم البنية التحتية الخضراءّ، ومن أبرز هذه السياسات والبرامج:

– البرنامج الخماسي الذي وضع سنة 2017 وهو بمثابة نموذج عمل جديد للبنك مكّنه من وضع استراتيجية متكاملة تدعم الاستدامة والتعافي الأخضر، وتضمن له توزيع الموارد المالية وغير المالية توزيعا فعالا يمكن

من تحقيق الأولويات الاستراتيجية، وهو الأول من نوعه بين البنوك الإنمائية متعددة الأطراف من حيث مدى تكامله داخليا وخارجيا.[1]

وبفضل هذا البرنامج تحصل البنك على جائزة من مجلة أخبار التمويل الإسلامي لسنة2021 لصفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي، والاستثمار المسؤول، المجالات البيئية والاجتماعية المتصلة بالحوكمة.[2]

–الاستراتيجية المعاد مواءمتها (2023–2025) منحت البنك القدرة على الوفاء بالاحتياجات الإنمائية المتجددة للبلدان الأعضاء، والتصدي لمشكلات واقع الحال الجدي د،منها تأثير جائحة كوفيد 19، وزيادة الفقروانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، هذه الاستراتيجية يكملها برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي وبرنامج التدخل في حالات الطوارئ، وذلك بتقديم دعم مالي كبير للدول الأعضاء حتى يتسنى لها التعافي والقدرة على الصمود.[3]

–يعد التزام البنك بالتمويل الأخضر لدعم المشاريع الخضراء جزءا أساسيا من رؤيته، حيث ركز اهتمامه على المشاريع التي توفر بيئة مستدامة خالية من الانبعاثات الكربونية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد اعتمد في ذلك على أدوات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية متمثلة في الصكوك الخضراء وصكوك الإستدامة، وقام بتعبئة ما يقارب 8.5 مليار دولار[4]، كما تمكّن من حشد 1.4 مليار دولار لتمويل المشاريع الموجهة للتقليل من أثار تغير المناخ و3 مليار موجهة لقطاع الطاقة المتجددة. والباقي موجه لتمويل المشاريع في القطاعات الأخرى. [5]

---

[1] **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، المرجع سابق الذكر، ص 15.

[2] **تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام**، المرجع سابق الذكر، ص 28.

[3] **البنك الإسلامي للتنمية**، مختصر التقرير السنوي 2023، المملكة العربية السعودية، ص ص 3–6، https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/05/2، الساعة: 19:20

[4] **البنك الإسلامي للتنمية يواجه تحديات النمو لأعضائه بخطة من سبع أهداف**، صحيفة الشرق الأوسط، 2022/11/21، https://aawsat.com، تم الاطلاع عليه يوم 2025/06/02 الساعة 20:05.

[5] **دور وتأثير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مساعدة المغرب وغيره من البلدان الأعضاء**، البنك الإسلامي للتنمية، 2023. https://www.isdb.org ، التاريخ: 03/ 06/ 2025 ، الساعة:15:09.

2 –نقاط الضعف:

رغم النجاحات التى حققها البنك الإسلامي للتنمية في مجال التمويل الأخضر، إلا أن هناك بعض النقائص شكلت نقاط ضعف أثرت سلبا على فعالية توجهاته في مجال الاستثمارات الخضراء، والتي تمثلت في:[1]

– غياب التنسيق العام بين الوحدات التنظيمية، والنظم الرقابية وأيضا قلة الكوادر القيادية ذات الكفاءة والتدريب الجيد أدى إلى حدوث مشاكل بيئية نتيجة التقييم غير الدقيق للمشاريع البيئية.

– توفر محدود للاستثمارات ذات الجودة الإئتمانية المرتفعة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أدى إلى محدودية الاستثمار في الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة.

– إن تسعير التمويل الأخضر صعب بسبب الافتقار إلى التوحيد القياسي وعدم توفر البيانات، أدى إلى اقتصار دور البنك على التمويل في بعض مجالاته وليس كلها.

– شهدت بعض دول الأعضاء في الآداء الاقتصادي تراجعا حادا من 5.8% إلى 1.5% سنة 2023، وعلى الرغم من أن24 بلد صنفوا ضمن قائمة الأمم المتحدة للبلدان أقل نموا في العالم إلا أنها استفادت من مبالغ هامشية مقارنة بدول أخرى، وقدرت حجم هذه المبالغ الى تحصلت عليها بحوالي 20.46 %. في حين أنها تشكل حوالي 47% من الأعضاء، ويرجع سبب ذلك إلى تواضع مساهمتها في رأس المال فهي لا تملك السلطة في اتخاذ القرار داخل البنك، لأن 60.28% من إجمالي تمويلات البنك يوجه للسبع الدول التي تملك 79% من رأس مال البنك، وهذه النقطة تعد من أكبر نقاط الضعف التي تعرقل أهداف البنك وفعاليته في تحقيق تنمية مستدامة فعالة وعادلة.

---

[1] **العديد من المراجع:**

– **تحديات التمويل الأخضر**، **https://greenly.earth**،التاريخ: 3 /6/ 2025، الساعة: 10:15.

– سليم برشيد عبد القادر، " **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية**"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان، 2022، ص 157.
https://www.ijohss.com/index.php/IJoHSS/article/view/502

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنك الإسلامي في مجال التمويل الأخضر

يواجه البنك الإسلامي كمؤسسة عالمية العديد من التحديات في دعم التمويل الأخضر.

1-تحديات تمويلية:

تواجه معظم البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحديات هائلة في اجتذاب رؤوس الأموال لتطوير بنيتها التحتية، وهو ما يعد ضروريا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فلا يقتصر الأمر على قلة الموارد المالية الكافية لمساندة الاستثمار في مجال البنية التحتية المستدامة، بل إنها تواجه إلى جانب هذه العقبة تحديات في عدم ضمان جاهزية بنيتها التنظيمية والقانونية لمساندة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة .[1]

2- تكلفة التنفيذ:

إن تسعير التمويل الأخضر أمر صعب بسبب الافتقار إلى التوحيد القياسي،[2] وأيضا ارتفاع تكلفة التنفيذ وتكلفة الاستثمار في مجال التقنيات الخضراء،[3] كل هذا يحد من قدرة بعض الدول الاعضاء على الاستثمار في هذا المجال.

3- تباطئ التقدم الاقتصادي وتصاعد أعباء الديون:

[1] **هل يستطيع التمويل الإسلامي المساهمة في تمويل التنمية،** https://blogs.worldbank.org، التاريخ: 03 /06/ 2025، الساعة 18: 22.

[2] **تحديات التمويل الأخضر**، المرجع سابق الذكر.

[3] نوران يوسف، أيمن صالح، " **التقنيات الخضراء والمستدامة**، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 3 ، 2023، ص 16.-https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023

العديد من الدول الأعضاء متوسطة الدخل تعاني من تباطؤ في النمو بسبب اختلالات هيكلية، وأزمات خارجية، وكذا مستويات الدين المرتفعة، كل هذا يحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في مسارات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة. [1]

4-التكنولوجيا الخضراء:

تعد تكلفة التكنولوجيا الخضراء مرتفعة مقارنة بالتكنولوجيا الراسخة، تكاليف التنفيذ المرتفعة، وكذا نقص المعلومات، وعدم اليقين بشأن تأثيرات الأداء نقص الموارد البشرية والمهارات حيث شكلت حاجزا لتبنى بعض الدول الأعضاء في اعتمادها.[2]

5 – التحديات الإقليمية والصحية:

تأثرت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالأزمات المتعددة التي تواجه العالم مثل الآثار المستمرة لجائحة كورونا، والنزاعات في أوربا الشرقية، وتغير المناخ الذي أدى إلى انخفاض حجم التمويل وانخفاض حجم التدفقات في رأس المال في البلدان الأعضاء كما شهدت أسعار الطاقة العالمية ارتفاعا إلى مستويات تنذر بالخطر، ولهذا أطلق البنك برنامج التأهب والتصدي لمواجهة هذه الأزمات، وتوسيع دائرة التمويل الأخضر بما يخدم الدول الأعضاء.[3]

المطلب الثالث: مستقبل وأفاق البنك الاسلامي في التمويل الأخضر.

عمل البنك الإسلامي منذ إنشائه على وضع استراتيجيات وخطط لتعزيز أنشطته في الدول الأعضاء من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي لشعوب تلك الدول، وكانت هذه الإستراتيجيات تخضع للمراجعة والتقويم

---

[1] **تجنب فخ الدخل المتوسط تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول البنك الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، 2025، https://www.isdb.org، التاريخ: 03 /06/ 2025، الساعة: 23:06.

[2] شيرين شحاتة عبد الفتاح، " **برنامج في التكنولوجيا الخضراء لتنمية التفكير المستقبلي والحس العلمي لدى طلاب كلية التربية** "، المجلة العلمية، المجلد 38 ، العدد 1، جامعة أسيوط، مصر، 2022، ص22.
https://www.mfes.journals.ekb.eg/article_222255.html

[3] **نوه باستجابة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للأزمات التي تواجه العالم**، البنك الاسلامي للتنمية، 2022، https://www.isdb.org ، التاريخ: 03 /2025/6، الساعة: 22:40.

الدوري بغية الوقوف على الثغرات والنقائص التي قد تعيق تنفيذها بالفعل، وقد أولى البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الانتاجية، ومشروعات البنية التحتية والمشاريع الخضراء.

وفي إطار التزامه بالتمويل لتحقيق التنمية المستدامة داخل الدول الأعضاء وضع خطة استراتيجية أطلق عليها اسم:" إعادة موائمة استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية (2023–2025)، والتي كان شعارها "النهوض بالبنى التحتية المستدامة والتنمية البشرية " والتي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء، والجاليات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وترتكز هذه الاستراتيجية على تحقيق النمو المتصالح للبيئة كهدف رئيسي.

ولأجل هذا قام البنك بتخصيص 24 مليار دولار أمريكي بالتنسيق مع مجموعة التنسيق العربية لتمويل مشاريع مناخية 2023–2030، ومع زيادة الطلب الكبير للدول الأعضاء على مشاريع الطاقة النظيفة والنظم الزراعية والمائية المقاومة للتغيرات المناخية، والنظم الصحية تعهد البنك بتوفير 13 مليار دولار أمريكي لتصل إجمالي تمويلاته في هذا الإطار إلى 43 مليار دولار أمريكي، كما التزم البنك بتخصيص تمويل يصل إلى 35% على الأقل لتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ، وقد تجاوز المبلغ 5.5 مليار دولار[1].

وفي 22 ماي 2025 أقر البنك الاسلامي للتنمية الاستراتيجية الجديدة للعشر سنوات المقبلة (2026–2035) وهي رؤية متكاملة ترتكز على ثلاث محاور رئيسية هي[2]:

---

[1] العديد من المراجع:

–بشير عمر محمد فضل الله، " **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية**"، مجمع الفقه الإسلامي، منتدى الفكر الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 12–14، https://iefpedia.com ، التاريخ: 04 /2025/06، الساعة: 17:30.

– **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة** ، المرجع سابق الذكر، ص 4.

– **إعادة مواءمة استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية 2023–2025**، البنك الإسلامي للتنمية، https://www.isdb.org، التاريخ: 04 /2025/06، الساعة: 05:40.

– **البنك الإسلامي للتنمية**، الاقتصادية، https://www.aleqt.com ، التاريخ: 2025/06/04، الساعة: 06.03.

[2]العديد من المراجع:

– دعم الأولويات الوطنية للبلدان على صعيد التنمية.

– تطبيق المبادئ الاسلامية لتحقيق النمو المستدام من خلال تعزيز النمو الأخلاقي، الشمولية، المرونة.

– توجيه الموارد نحو الإنتاجية من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري، والتعاون الإقليمي إلى المالية الإسلامية، والصحة والطاقة الخضراء، والمياه والصرف الصحي، وتمكين المرأة و الشباب والمعرفة والابتكار، والشمول المالي والربط الرقمي، والزراعة والأمن الغذائي، والبنية التحتية المقاومة للمناخ والاقتصاد الأخضر إضافة إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير القطاع الخاص وكذا توسيع الشراكات العالمية من خلال التعاون مع شركاء عالميين من ضمنهم مجموعة التنسيق العربية.

–**الاستراتيجية الجديدة 2026 – 2035 تمثل خارطة طريق**، وزارة التخطيط والتنمية، https://mped.gov.eg ، التاريخ: 2025/06/04، الساعة: 07:09.

–**الإطار الاستراتيجي الجديد لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية (2035/2026)**، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org، التاريخ: 2025/06/04، الساعة:07:21 .

خلاصة:

يعد البنك الإسلامي للتنمية ركيزة أساسية في دفع عجلة التمويل الأخضر على المستوى الاقليمي والدولي، حيث يتبنى سياسات واستراتيجيات مبتكرة لتعزيز التنمية المستدامة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال المنصات الرقمية، وساهم البنك في تسهيل تدفق الإستثمارات الخصراء وزيادة الشفافية في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، كما أولى اهتماما كبيرا لدعم السياسات القطاعية في مجالات حيوية مثل الصحة والطاقة المتجددة والتعليم وكفاءة المياه والصرف الصحي، ما يعكس التزامه بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

وفي إطار التمويل الأخضر الإسلامي برز البنك كرائد في الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة، إلى جانب تطوير آليات التمويل عبر الأوقاف، وساهم البنك أيضا في تحقيق حياد الكربون من خلال تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والتكيف مع تغير المناخ، مما يجعله شريكا أساسيا في الجهود العالمية لمواجهة التحديات المناخية.

وعلى الرغم من هذه الانجازات تواجه تجربة البنك في التمويل الأخضر بعض التحديات أبرزها الحاجة إلى التوسع في المشاريع الخضراء ومواكبة التطورات التكنولوجيا المتسارعة رغم هذا يبقى المستقبل واعدا حيث يمكن للبنك تعزيز تأثيره من خلال تبني مشاريع رائدة، وبناء تحالفات استراتيجية، وزيادة الوعي بأهمية التمويل الأخضر في الدول الأعضاء.

الخاتمة العامة

لقد أضحى التحول نحو الاقتصاد الأخضر خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية المعاصرة. من خلال تبني نموذج تنموي يقوم على الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ويبرز التمويل الأخضر كأداة محورية في دعم هذا التحول، عبر توجيه التدفقات المالية نحو مشاريع تلتزم بالمعايير البيئية وتدعم الابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة، والانتاج والاستهلاك المسؤولين.

وفي سياق تحقيق التنمية المستدامة، يتضح أن التمويل الأخضر لا يقتصر على دعم المشاريع البيئية فحسب بل يساهم بشكل فعال في تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، من خلال تمويل مبادرات تقلل من التدهور البيئي وتعزز النمو الشامل، وعليه فالتمويل الأخضر بات يشكل رافعة حقيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في الدول التي تواجه ضغوطات تنموية وبيئية متزايدة.

وتجسد تجربة البنك الإسلامي للتنمية هذا التوجه بشكل عملي، حيث برز دوره في تمويل مشاريع خضراء في مجالات متعددة، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتبني أدوات تمويل مبتكرة مثل الصكوك الخضراء، كما عمل البنك على دمج المعايير البيئية في سياساته التمويلية وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تبني مسارات تنموية أكثر استدامة وتؤكد هذه التجربة أن المؤسسات المالية، لاسيما متعددة الأطراف يمكن أن تلعب دورا حاسما في قيادة التحول نحو نماذج تنموية خضراء تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والحماية البيئية والعدالة الاجتماعية.

1- اختبار الفرضيات:

بناء على ما تم تقديمه سابقا من تحليل وتفسير للبيانات وتقييم النتائج تم التوصل الى اختبار صحة الفرضيات المطروحة كالاتي:

- الفرضية الأولى: "يكتسي التمويل الأخضر مكانة هامة نظرا لما يوفره من استثمارات وقروض تساهم في تمويل المشاريع الهادفة لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية"

بناء على ما سبق نجد أن التمويل الأخضر هو مجموعة المنتجات والخدمات المالية التي تراعي العوامل البيئية في جميع مراحل الاقتراض، وتشجع الاستثمارات المسؤولة بيئيا، وهو مايثبت صحة الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية : " توجد علاقة وثيقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة"

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة وثيقة بين التمويل الأخضر والتنمية المستدامة نظرا لقدرته على تعبئة الموارد المالية وتمويل مختلف المشاريع الخضراء والمستدامة مما يحقق أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-الفرضية الثالثة : "يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تبني التمويل الاخضر كأداة مهمة لتمويل المشاريع البيئية الخضراء وذلك مايساهم في دعم أهداف التنمية المستدامة".

ولقد تم التوصل إلى أنّ البنك الإسلامي للتنمية أحرز تقدما واضحا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة ضمن خططه المستهدفة، حيث حقق نسبة61% من المؤشر الكلي لأهداف التنمية المستدامة (تقرير البنك الإسلامي لسنة 2021) وعليه يتم إثبات صحة الفرضية الثالثة.

2- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة في جوانبها النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يتم ايجازها كالاتي:

- ✓ يعد التمويل الأخضر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال: توجيه الاستمارات نحو مشاريع تدعم الحفاظ على البيئة، وتحد من التغير المناخي دون الإخلال بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.
- ✓ التمويل الأخضر يعزز التكامل بين الاقتصاد والبيئة، إذ يربط بين أهداف النمو الاقتصادي وتقليل الأثر البيئي السلبي مما يجعله مسارا مهما في السياسات التنموية المستقبلية، خصوصا في الدول النامية والناشئة.

- ✓ التمويل الأخضر لا يقتصر على التمويل البيئي فحسب، بل يمثل مدخلا لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل خضراء، وتقليل الفجوة التنموية وتمويل مشروعات تساهم في رفاه المجتمعات.
- ✓ تظهر تجربة البنك الإسلامي للتنمية قدرته على التوفيق بين مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الاستدامة البيئية، ما يعزز فرص انتشار التمويل الأخضر ضمن منظومات التمويل الإسلامي عالميا.
- ✓ الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية كالبنك الإسلامي للتنمية محوري في توسيع نطاق التمويل الأخضر، سواء عبر تعبئة الموارد أو نقل الخبرات أو بناء قدرات الدول الأعضاء في التخطيط والتمويل البيئي المستدام.
- ✓ لاتزال هناك تحديات أمام تعميم التمويل الأخضر أبرزها غياب الإطار التنظيمي الموحد، وضعف الوعي البيئي لدى بعض الجهات المستفيدة والحاجة الى أدوات تمويل أكثر مرونة وابتكارا.

3-اقتراحات الدراسة:

بناء على ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل الأخضر في الدول النامية من خلال سن قوانين وتشريعات تدعم الاستثمار في المشاريع الخضراء وتقديم حوافز مالية وضريبية للقطاعين العام والخاص.
- ✓ تشجيع المؤسسات المالية، خاصة الإسلامية على تبني التمويل الأخضر ضمن استراتيجياتها وخططها التشغيلية، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الاستدامة البيئية.
- ✓ زيادة الاعتماد على أدوات التمويل المبتكرة مثل الصكوك الخضراء لتعبئة الموارد اللازمة للمشاريع البيئية المستدامة والعمل على تطوير أسواق مالية خضراء إقليمية تتسم بالشفافية والكفاءة .
- ✓ تعزيز دور البنك الإسلامي للتنمية في نقل المعرفة وبناء القدرات للدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم الفني والتقني، وتطوير آليات تقييم بيئي موحد لمشاريع التنمية.

- ✓ توسيع نطاق الشراكات بين المؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص لتسهيل تمويل المشاريع الخضراء وتخفيف المخاطر المرتبطة بها، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمياه وتغير المناخ.
- ✓ إدماج معايير الاستدامة البيئية في جميع مراحل دورة المشروع، بدءا من التخطيط والتصميم وحتى التنفيذ والتقييم، بما يضمن تحقيق الأثر البيئي الإيجابي المستهدف.
- ✓ تشجيع البحث العلمي والدراسات التطبيقية في مجالات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة مع التركيز على تجارب المؤسسات المالية الإسلامية واستكشاف فرص التوسع فيها إقليميا ودوليا.

4-أفاق الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة لبيان دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ليبقى الموضوع قابلا للتوسع فيه بشكل أكبر ويكون امتدادا أوسعا لدراسات أخرى نذكر منها:

- فعالية أدوات التمويل الإسلامي في مواجهة التغير المناخي.
- دور الشراكات الدولية في تعزيز التمويل الأخضر.
- التمويل الأخضر في ظل التحول الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : الكتب

1. أسامة محمود حسين **الاقتصاد الأخضر البيئة والتنوع. البيولوجي** "، شركة سكرين لاين، مصر 2015.
2. جمال فلاح، معروف الغزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني:** دار دجلة للنشر والتوزيع ط1، عمان، الاردن، 2016.
3. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** " الدار الجامعية، ط2، الاسكندرية 2010، مصر 2010.
4. رفيق المصري " **مصرف التنمية الإسلامي ومحاولة جديدة، في الربا والفائدة والنيك** " مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان 1987.
5. سيف ضياء دعير ،**التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة) فيتام ، رواندا . تشيلي،** الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد العراق 2020.
6. صالح خليل أبو صبح ، **الاتصال والتنمية المتدلية**" جامعة فيلا دالالفيا، 2009.
7. عامر خضيري الكبسي وآخرون، **دراسات حول مداخل التنمية المستدامة،** دار جامعة نايف للنشر، الرياض السعودية ،2019.
8. عبير عبد الخالق ، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة** " الدار الجامعية ، ط1، الاسكندرية ، مصر 2014.
9. عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، **التنمية المستدامة فلسفيها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،** دار صفاء للنشر والتوزيع ط1- عمان الأردن ، 2014.
10. مالك حسين حوامدة ، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان الأردن، 2014.
11. محمد غربي ، **التكامل العربي بين واقع التنمية المستدامة :-ضغوط العولمة** " ،دار النديم للنشر والتوزيع ط1، البيروت، لبنان، 2014.
12. مدحت ابو نصر ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدمة مفهومها وأبعادها، مؤشراتها** المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة.
13. مصطفى يوسف كافي **التنمية المستدامة** " دار الأكاديمون للنشر والتوزيع ، ط 01 عمان، الأردن ،2017.
14. موسى سكوت كاتر **الاقتصاد الأخضر مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق** " مجموعة النيل العربية 2018.

15. و شمياء سعيد ، خليل العربي، **اقتصاديات الطاقة النووية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مع التطبيق على مصر**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ألمانيا، 2024.

ثانيا : الأطروحات والمذكرات.

أ-طروحات الدكتوراه:

1. ابراهيم كاطع علو الجزراني **الاقتصاد الأخضر مار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين . البرازيل والعراق)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق 2015.

2. الجزائر 3 ،الجزائر ، 2023.

3. دنيا مرسلى ،**دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والسير جامعة

4. زهرة روايقية، **تحسين كفاءة استخدام الطاق من أجل تحقيق المتر المستدامة في الاقتصاديات العربية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قالمة، الجزائر 2019.

5. سارة بخوش ،**السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدمة الجزائر نموذجا،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2023.

6. سفيان عيداني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التسمية المستدامة " دراسة حالة ولاية قالمة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، الجزائر 2015.

7. سفيان معامير ، **دور الطاقة المتجددة في حماية البيئة وتحقيق المستدمة المستدامة** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم اللإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03،الجزائر 2019.

8. شهيرة بقاش ،**دور البنوك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء حالة الجزائر 1090 – 2009** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة كلية العلوم السياسة جامعة الجزائر 03 الجزائر 2012.

9. ليلى جودى ، **دور التمويل الاسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة** " اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم السير ، جامعة بسكرة ، الجزائر 2018.

10. محمد برابح ، **الإقتصاد الأخضر في الجزائز**، " أطروحة مقدمة ليل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2 الجزائر ،2021.

11.منى منصورى ، واقع **وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصانية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامع سكيكدة ، الجزائر 2020.

ب- مذكرات الماجستير:

1. إيمان عبد الرحيم كاظم -، **الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي** ، تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كاربا لاء ، العراق 2015.

2. الجيلالي بهاز ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** " مذكرة مقدمة نبيل شهادة الماجستر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة واثلة ، الجزائر 2008.

3. حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر** مذكرة. مقدمة لنيل شهادة الماجستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم السير، جامعة سطيف، الجزائر 2012.

4. الطاهر خامرة - **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل المساحة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك** ، مذكرة مقدمة ليل شهادة الماجستر ح كلية الحقوق والعلوم الاقتصاديات ، جامعة ورقلة الجزائر ،2007 .

5. عبد القادر عونيان ، تح**ليل الآثار الاقتصادية المشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر 2008.

6. غالب معود حسين السالم، و**اقع وامكانيات النفسية. المستدامة للمبيعات المحلية في منطقة طوباس** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، كلية الدراسات العليا ، جامعه النجاح، نابلس، فلسطين 2008.

7. محمد الناصر مشري ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة** " مذكرة مقدمة نبيل سيادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السير جامعة سطيف، الجزائر 2011.

8. محمد عبد الغفار ، **الاقتصاد الأخضر ودوره في الحد من ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية جامعة الشرق الأدنى - نقوسيا ، 2021.

9. مي على ونان ، **دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية ، تجارب حولية مع الاشارة إلى العراق المدة 2021 - 2022** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق 2022.

ثالثا : الملتقيات

1. خالد بن طلال ، موسى بخاخشة عبد المالك بوضياف ،**الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آلية فعالية للتخفيف من حدة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة يوميا 10 11 ديسمبر 2013 – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة خنشلة – الجزائر.

2. إلياس سليمان ، سارة نشاشدة ، **ملتقى دولي حول ، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي** . جامعة الجزائر 23، الجزائر يومي 29 30 أفريل.

3. أية مرسلي – **أدوات التمويل الأفضل" ورقة بحثية مقدمة في ملتقى الشباب الباحثين حول ، مقاربات التمويل الأخضر وتنمية المستدامة**،مركز التخطيط والتنمية البيئية، مارس 2020 ، مصر.

4. سعود بن خليفة آل ثاني و آخرون، **ورقة بيضاء من حوار قطر الوطني** " التمويل الأخضر والمستدام وزارة البيئة والتغيير المناخي 2023.

5. صالح مفتاح ، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي يومي 03 04 ديسمبر 2012 كلية العلوم الام والتجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة.

6. عادل عبد الرشيد عبد الرزاق ، **تعزيز تعزيز العالم الاسلامي من التوافق بين نظام الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة** " ورقة بحثية – جامعة قالمة.

7. عبد الناصر بوثلجة ، ميلود بورحلة ، د**ور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في قبل الاقتصاد الاسلامي التجربة المغربية** ،تحقيق التنمية المستدمة في ظل الاقتصاد الاسلامي التجربة المغربية ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول مقومة تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي يومي 03-04 ديسمبر 2012 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.

8. المعز الله صالح احمد اللبلاع، **ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي يومى 03 04 ديسمبر 2012 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير، جامعة قالمة.

رابعا: المجلات:

1. "، المجلة العلمية الاقتصادية والتجارية ،مجلد 04، العدد 02 ،كلية التجارة ، عين شمس ، مصر، 2022.

2. أبو راوي عيسى سلام قبقب ،**الصعوبات التي تواجه المصارف البيئية في تقديم التمويل الأخضر**، مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ،العدد 02، جامعه سرت ليبيا ،2023.

3. آسية حبيب حنيش ، **أهمية الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني** " مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 5 ، العدد 2 ، جامعة الجزائر ،2021.

4. **الاقتصاد الأخضر كالية لجذب الاستثمار الأجنبي و تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية و التجارية ، المجلد 05 ،العدد 1 ،جامعة دمياط ،مصر، 2024.

5. أماني صلاح المخزنجي – هبة الله سمر محمد،

6. أنوار مصطفى حسن ، **تأثير التمويل الأخضر في تعزيزالأداء المالي المصرفي** ، " محلة نسق، المجلد ، العدد07 ، جامعة بغداد، العراق ، 2024.

7. ايمان محمد النمر علي ناصر الخطاب ، **دور الاقتصاد الأخضر حول تحقق أهدان السبت المستدامة في البنوك التجارية العروسة** " مجلة سكوبس – جامعة البلقاء كلية القادسية عمان .

8. إيمان محمد خيري طايل ، د**ور التمويل الأخضر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة** ،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 10 العدد 3، المعهد العالي للحسابات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة طنطا ، مصر 2024.

9. بسنت طارق ، هاني أحمد، **التمويل الأخضر الدعم المشروعات السياحية المستدامة في المجتمعات المحلية** " المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق ، العدد 21 الاصدار الثاني ، جامعة الاسكندرية ، مصر 2024.

10. حازم السيد حلمي عطرة مجاهد ، **دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر ،خبرات عالمية ودروس مستفادة** ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، االمجلد 9 ، العدد 70 جامعة المنصورة ،مصر . 2019.

11. حدة فروحات، **استراتيجية المؤسسات المالية في تحويل المشاريع البيتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة** " مجلة الباحث العدد 07، جامعة ورقلة ، الجزائر 2010.

12. خالد صبيح الهادي تهامي ، **تأثير التمويل الأخضر على أداء المنظمة ،الدور الوسيط للاستدامة المالية** "، مجلة البحوث التجارية ، مجلد 45، العدد 03 ،جامعة الزقازيق ، مصر ، 2023.

13. خلدون منالى ، **نظام الادارة المحلية في تحقيق المية المستدامة** مجلة للدراسات القانونية – مجلد 1، عدد1 المركز الجامعي البيض – الجزائر،2019.

14. رزيقة بشور، **دور البنوك الدولية في التمويل الأخضر**، المجلة النقدية القانون والعلوم السياسية مجلد 13 العدد 03 تيزوزو الجزائر، 2024.

15. رقية حداد ،**التمويل الأخضر كأدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق الحالة المستدامة في الجزائر** "، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 05 ، العدد 02 ، المركز الجامعي آفلو ،الجزائر ، 2021.

16.رماش منال ،قرمية دوفي، ، **دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصاد في الصين** ،" مجلة الاقتصاد والمال و الأعمال ، مجلد 07،العدد 02 ، جامعة ميلة ،الجزائر ،2022.

17.زهرة بن سعدية **إسهامات البنك الإسلامي في دعم الصناعة المالية الإسلامية** ،مجلة قضايا فقهيا واقتصادية معاصرة مجلد 4 العدد 2 كلية . العلوم الاقتصادية . الشلف الجزائر 2024 .

18.زينب حمدي ، أسماء سلكة ، **مشاريع الفو الأخضر كتوجه جديد يدعو إلى بيئة خضراء** " مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلة9، عدد1 ،المركز الجامعي تمرست . الجزائر. 2019.

19.سامي زعباط ، رفيقة بوقريفة ،**الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة * حالة الجزائر** "، مجلة المالية والأسواق المجلد 07 ،العدد 03 ،جامعة جيجل، الجزائر ،2020.

20.سامية مقعاس، نادية العقون ، الأس**وان المالية الخضراء الحالية التمويل الاستثمارات البينية للتحول نحو نموذج الاقتصاد الأخضر** ،مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية العدد08. 2019

21.سليم برشيد عبد القادر" ت**جربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية** " المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 2 جامعة الملك خالد السعودية 2022.

22.سمر هارون – **الاقتصاد الأخضر كطريق في إلى التنمية المستدامة في فلسطين** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 06 العدد 02، جامعة غزة، فلسطين : 2019

23.سمية علي ، جيهان بومنقار ،**دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة** ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، ام المجلد 10 ،العدد02 ، جامعة باجي مختار ،الجزائر 2022.

24.سميرة محمد علام، **دور التمويل الأخضر في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية**

25.شافية جاب الله عادل رياض جاب الله ، **القطاع السياحي ومساحته و في تحقيق التقنية المستدامة** ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية المجلد 6، العدد 02 مخبر الصناعات التقليدية الجامعة ،الجزائر 3، الجزائر 2017.

26.شيرين شحاتة عبد الفتاح " **برنامج في التكنو لوجيا الخضراء التنمية التفكير المستقبلي والحس العلمي لدى طلاب كلية التربية** : المجلد38 العدد1 ، 2022.

27.صوفيا بيزان ، **اشكالية تحقيق المية المستدامة في ظل متطلبات البيئة** " مجلة العلوم الاجتماعة ، العدد 23 الجزائر 2022.

28.عادل بن صالح، **الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة** " ،مجلة قانون العمل والتشغيل ، المجلد05 ،العدد02،جامعة مستغانم ، الجزائر، 2020.

29.عبد الباسط مبروك شادي ، معمري بوطالبي " **أثر الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المصرفية** : مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، مجلد7 العدد 1 جامعة الجزائر 03. الجزائر ، 2020.

30. عبد الهادي مختار، **الاقتصاد الأخضر ورهان التحية المستدامة في الجزائر** ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية العدد 09 جامعة تيارت 2017.

31. عبد الهادي مختاري ، **الاقتصاد الأخضر ورمان التنمية المستدامة في الجزائر** ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ن العدد 09 جامعة تيارت الجزائر سنة .

32. علي بيازيد – **المنية المستدامة المعيوبها ، أبعادها، مؤثراتها** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلدة06 العدد 02 جامعة الجزائر 03 ، الجزائر .

33. عيسى معروزى ، جهاد بن عثمان، **الاقتصاد الأفضل والبيئة المستدامة**. مجلة الحدث الدراسات المالية والاقتصادية العدد 01 الجزائر 2018.

34. فتح الدين محمد حميدة " **تمويل المشاريع الصديقة للبيئة** ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية مجلد 07، العدد 02، جامعة مستغانم ، الجزائر 2020.

35. فتيحة الجوري ، حميد بوزيدة ، **الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر مجلة المستقبل الاقتصادي** ، العدد 06، جامعة بومرداس، الجزائر 2018.

36. لخضر رحال، نور الدين جليد ، **التموال الأخضر كأدة دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر** ، مجلة الدفاتر الاقتصادية العدد 02 جامعة تيبازة الجزائر 2024.

37. محمد غازي سليمان ، **دور التمويل الأخضر في تحقيق التقنية المستدامة في البنوك السعودية**، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية ،كلية الاقتصاد والأنشطة المعنوية ،العدد 08 ،2022.

38. محمد محروس سعدونى "، **آليات تمويل الاقتصاد الأخضر لتحقيق مستهدفات التنمية بين الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 10 ، العد02، جامعة الزقازيق ، مصر ، 2014.

39. مريم سياخن، صبرينة رباحي " **أليات تعزيز المسؤولية الإجتماعية ودورها في تحقيق السمية المستدامة الصكوك الإسلامية الخضراء** " مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث مجلد 3 العدد الخاص . جامعة البليدة 2 الجزائر 2019.

40. مسعودة حمامة الحبيب بن عون ، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أسا سية لتحقيق التنمية المستدامة ،** مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد 07 ، العدد1 ،جامعة الجلفة ،الجزائر، 2020.

41. منال ديارش ، قرمية دوفي، دور **التمويل الأفضل في تعزيز معدات النمو الاقتصادي**، مرحلة الاقتصاد والمال واعمال مجلد 07 العدد 02. جامعة ميلة ، الجزائر 2023.

42. ناصر محمد ناصر الجحوان : **تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق معلوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة** رئية علمية تربوية ، المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 03، العدد 06 أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب – السعودية 2022.

43.ناصر محمد ناصر الجعوان ،**تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والفين المستدامة، رؤية علمية تربوية** "، المجلة الدولية لبحوث و دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 03 ، العدد 06 ،أكاديمية رواد التميز للتدريب، السعودية ،2022.

44.نورة محمد الشملان ، عبد الجبار أحمد الطيب، **واقع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي وحماية الجنائية** " مجلة العين للأعمال والقانون المجلد 02 العدد 07 جامعة العين، البحرين 2023.

45.وهيبة قحام ، سمير شرقر ، **الاقتصاد الأخضر المواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 06، جامعة سكيكدة، الجزائر 2016.

خامسا: المقالات والمؤتمرات:

1. ياسر عوض ، مقال بعنوان **دور البنوك في تقييم مراعاة البعد البيئي عند تمويل المشاريع** ، بدون سنة نشر ولا مجلة نشر.
2. محمد عبد الله الشيخ – الاستثمارات الخضراء كأداة من أدوات التمويل الأخضر بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والاعلام يومي جامعة طناط، مصر.

سادسا: المواقع:

1. **التمويل الأخضر توجه عالمي نحو التنمية المستدامة**، بنك الأمل للتمويل الأصغر .متاح على : https://alamalbank.com
2. **التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، المنصة العالمية للتمويل الأخضر، متاح على https://www.greenfinanceplatform.org :
3. **أهداف التمويل الأخضر** " متاح على الموقع الالكتروني https://www.digtalfinancetransformation.com
4. **ما هو التمويل الأخضر وما هي فوائده** ، متاح على الموقع الالكتروني https://emeritus.org
5. **تحديات التمويل الأخضر**، متاح على الموقع الالكتروني https://greenly.earth .
6. **تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة**،ASJP ، متاح على https://www.asjp.cerist.dz .
7. Islamic Development Bank | Empowering people, building partnerships, driving innovation – **IsDB**. ، متاح علىhttps://www.isdb.org
8. **من نحن**، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org/about-isdb .
9. **الإعتزاز بماضينا واستشراف مستقبلنا**، التقرير السنوي 2023، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية. متاح علىhttps://www.isdb.org .
10. **إقامة الشراكات درءا للأزمات**، التقرير السنوي 2022، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية. متاح علىhttps://www.isdb.org .
11. مقال عن البنك الإسلامي للتنمية، **جريدة اليوم السابع**، متاح علىhttps://www.youm7.com.

12. **تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام**، التقرير السنوي 2020 ، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org
13. **فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة**، التقرير السنوي 2019، ص 70، البنك الإسلامي للتنمية. متاح على https://www.isdb.org :
14. **اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي** ، المركز الوطني للمعلومات القانونية، متاح على http://77.42.251.205
15. **الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة**، ص 64 ، **معهد البنك الإسلامي للتنمية**، متاح على : https://isdbinstitute.org
16. **ما بعد التعافي والصمود والاستدامة**، التقرير السنوي 2018، ص ،31، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org .
17. **تقرير التصدي ودعم الإنعاش**، التقرير السنوي 2020، ص 42، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على : https://www.isdb.org
18. **ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، ص 1، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org
19. **تحويل النفايات إلى طاقة**، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org
20. **المختصر السنوي 2023**، البنك الإسلامي للتنمية، متاح على https://www.isdb.org
21. **البنك الإسلامي يواجه تحديات الدول الأعضاء بخطة لتحقيق الأهداف**، الشرق الأوسط، 21/11/2022، متاح على https://aawsat.com :
22. **دور وتأثير البنك الإسلامي للتنمية في دعم المغرب والدول الأعضاء** ، 2023/10/18، متاح على، https://www.isdb.org
23. **هل يستطيع التمويل الإسلامي المساهمة في تمويل التنمية**، متاح على الموقع الالكتروني https://blogs.worldbank.org
24. **تجنب فخ الدخل المتوسط وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، البنك الإسلامي للتنمية، 2025/05/21، متاح على https://www.isdb.org
25. **استجابة البنك الإسلامي للتنمية للأزمات العالمية**، البنك الإسلامي للتنمية، 2022/11/28، متاح على https://www.isdb.org
26. بشير عمر محمد فضل الله، **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية المستدامة** ، مجمع الفقه الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2006، متاح على https://iefpedia.com
27. **المختصر البنك الإسلامي للتنمية**، مختصر التقرير السنوي 2023، المملكة العربية السعودية، ص ص 6,3، متاح على الموقع الالكتروني https://www.isdb.org
28. **إعادة مواءمة استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية 2023–2025**، متاح على https://www.isdb.org .
29. **البنك الإسلامي للتنمية** ، جريدة الاقتصادية، متاح على https://www.aleqt.com .
30. **الاستراتيجية الجديدة 2026–2035 تمثل خارطة طريق** ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، متاح على https://mped.gov.eg
31. **الإطار الاستراتيجي الجديد لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2026–2035**، متاح على https://www.isdb.org

سابعا: المراجع بالأجنبية:

1. Articles of Agreement, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, 2019, available on the website, https://www.isdb.org.
2. -Islamic Development Bank: available on the website https://www.isdb.org.
3. Articles of Agreement, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, 2023, p4 available on the website https://www.isdb.org .

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

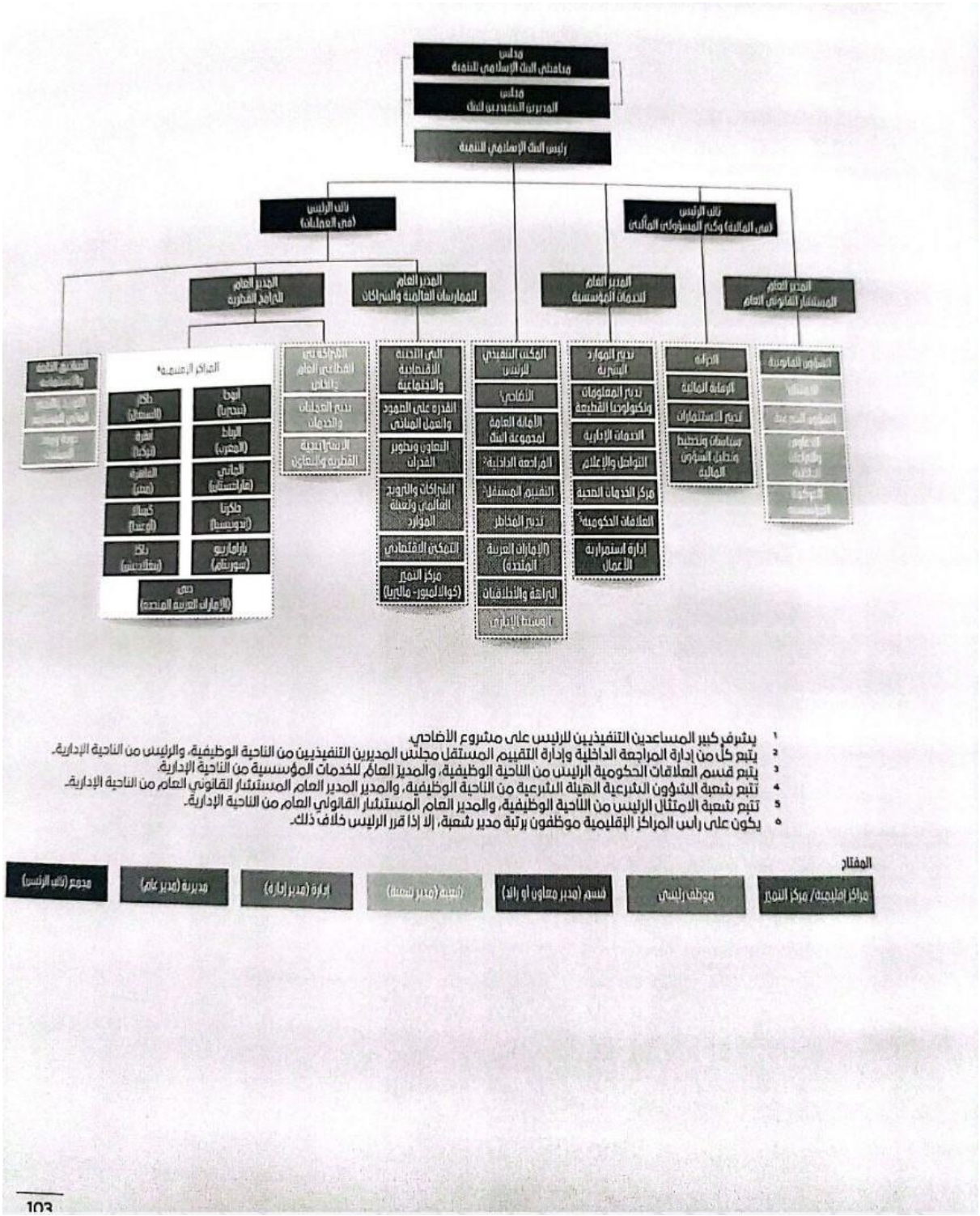

١ يشرف كبير المساعدين التنفيذيين للرئيس على مشروع الأضاحي.
٢ يتبع كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة التقييم المستقل مجلس المديرين التنفيذيين من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
٣ يتبع قسم العلاقات الحكومية الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام للخدمات المؤسسية من الناحية الإدارية.
٤ تتبع شعبة الشؤون الشرعية الهيئة الشرعية من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
٥ تتبع شعبة الامتثال الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
٥ يكون على رأس المراكز الإقليمية موظفون برتبة مدير شعبة، إلا إذا قرر الرئيس خلاف ذلك.

المفتاح

103

الملحق 02 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2014

Country	Agriculture	Education	Energy	Health	Industry and Mining	Information Communication and Technology	Transportation	Water, sanitation & urban Services	Others	Total
Afghanistan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Albania	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Algeria	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Azerbaijan							224.4	.	0.2	224.6
Bahrain	.	.	.	.	.	.	.	48.0	.	48.0
Bangladesh	30.0	.	300.0	.	.	44.0	.	.	.	374.0
Benin	12.5	7.0	157.9	7.4	.	.	.	.	.	184.7
Brunei	0.3	.	.	.	.	.	.	.	.	0.3
Burkina Faso	12.5	15.0	12.0	.	.	.	142.0	0.3	0.2	182.0
Cameroon	.	16.0	35.3	.	.	.	183.6	.	.	234.9
Chad	.	10.0	.	15.0	.	.	117.8	.	.	142.8
Comoros	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Côte d'Ivoire	12.5	0.1	.	.	.	.	.	38.3	11.0	61.9
Djibouti	.	.	.	5.0	.	.	.	.	.	5.0
Egypt	.	.	640.0	.	.	.	457.0	.	.	1097.0
Gabon	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Gambia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Guinea	10.0	25.0	.	37.0	.	.	.	.	.	72.0
Guinea-Bissau	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Indonesia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Iran	.	.	.	.	.	.	.	17.3	.	17.3
Iraq	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Jordan	.	.	.	.	.	.	25.0	.	0.1	25.1
Kazakhstan	.	.	.	.	.	.	.	.	0.3	0.3
Kuwait	.	0.0	.	.	.	.	.	.	.	0.0
Kyrgyz Republic	0.3	.	.	.	.	.	21.3	.	0.050	21.7
Lebanon	.	.	.	.	.	.	26.7	215.5	.	242.2
Libya	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Malaysia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Maldives	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Mali	12.5	.	.	.	.	.	22.1	34.9	.	69.4
Mauritania	.	0.2	60.0	.	.	.	.	.	0.044	60.2
Morocco	.	.	220.0	.	90.0	.	.	.	0.3	310.3
Mozambique	17.4	.	.	.	.	.	.	.	.	17.4
Niger	22.5	.	.	.	.	.	46.4	.	.	68.9
Nigeria	.	93.0	.	.	.	.	.	65.0	50.0	208.0
Oman	.	.	.	.	.	.	.	176.0	0.3	176.3
Pakistan	.	.	220.0	.	.	.	.	.	.	220.0
Palestine	2.0	.	.	.	.	.	.	.	2.0	4.0
Qatar	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Saudi Arabia	0.3	.	.	.	120.0	.	.	.	.	120.3
Senegal	12.5	0.0	172.0	10.1	.	0.1	.	87.5	0.076	282.3
Sierra Leone	46.7	.	.	0.3	.	.	.	.	.	47.0
Somalia	1.0	.	.	.	.	.	.	.	.	1.0
Sudan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Suriname	0.0	15.8	.	60.0	.	.	.	.	0.028	75.8
Syria	.	1.0	.	1.0	.	.	.	.	.	2.0
Tajikistan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Togo	21.5	.	.	.	.	.	.	.	.	21.5
Tunisia	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Turkey	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Turkmenistan	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
U.A.E.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
Uganda	.	.	83.8	.	.	.	110.0	.	10.0	203.8
Uzbekistan	189.6	44.5	.	17.4	.	.	.	.	.	251.5
Yemen	0.3	.	.	0.5	.	.	20.0	.	0.1	20.9
Regional Projects	2.0	0.2	.	0.1	.	.	.	0.04	1.7	4.0
Total	406.4	227.7	1,901.0	153.8	210.0	44.1	1,396.3	682.8	76.3	5,098.3

الملحق 03 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2015

	Infrastructure				Agriculture and Rural Development			Human Development			
Country	Energy & Information & Communications Technology	Public-Private Partnership	Transport	Urban Development and Services	Agriculture and Food Security	Integrated Rural Development	Water Resources and Environment	Education	Health	Other	Total[1]
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Albania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Algeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Azerbaijan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Bangladesh	0.0	0.0	0.0	109.3	0.0	0.0	0.0	8.3	0.0	0.0	117.6
Benin	0.0	0.0	46.9	0.0	20.0	40.0	0.0	164.8	0.0	0.0	271.7
Brunei	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	0.0	0.0	50.6	53.9	19.3	0.0	0.0	14.2	0.0	0.0	138.0
Cameroon	0.0	0.0	177.0	0.0	30.5	0.3	30.1	0.0	27.8	0.0	265.7
Chad	0.0	0.0	151.2	0.0	22.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	173.5
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	153.4	0.0	27.0	0.0	0.0	84.4	0.0	0.0	264.8
Djibouti	16.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	26.5
Egypt	220.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	220.0
Gabon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	122.7	0.0	122.7
Gambia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Guinea	134.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	134.4
Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Iran	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Iraq	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Jordan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Kazakhstan	0.0	70.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	70.0
Kuwait	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Kyrgyz Republic	12.5	0.0	12.0	0.0	0.0	0.0	13.3	0.0	0.0	0.0	37.8
Lebanon	0.0	0.0	69.5	0.0	0.0	0.0	61.0	0.0	0.0	0.0	130.5
Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	20.0
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mali	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	25.3
Mauritania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Morocco	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mozambique	200.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
Niger	0.0	0.0	31.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.8	0.0	47.3
Nigeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Oman	0.0	0.0	450.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	450.0
Pakistan	35.0	0.0	0.0	0.0	0.0	55.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.0
Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Saudi Arabia	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
Senegal	129.5	0.0	110.0	150.1	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	409.6
Sierra Leone	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	10.0
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	1.3
Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Suriname	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	0.0	0.0	30.8	0.0	0.0	37.0
Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Tajikistan	17.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.5
Togo	46.0	0.0	156.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.6	0.0	0.0	218.6
Tunisia	200.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	77.7	0.0	0.0	17.3	295.0
Turkey	0.0	570.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	600.0
Turkmenistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
U.A.E.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Uganda	71.0	0.0	210.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	281.0
Uzbekistan	0.0	0.0	0.0	57.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	57.5
Yemen	18.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	39.5

الملحق رقم 04: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2016

Country	Agriculture	Education	Energy	Health	Industry and Mining	Information & Communications	Transportation	Water, Sanitation & Urban Services	Others*	Total
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	74.0	0.0	0.0	74.0
Albania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	35.2	0.0	0.0	35.2
Algeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Azerbaijan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0	130.0	0.0	0.0	0.0	0.3	130.3
Bangladesh	33.2	0.0	220.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	253.3
Benin	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	77.3	0.0	0.0	77.3
Brunei	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	28.6	0.0	37.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	65.6
Cameroon	123.6	0.0	0.0	28.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	151.9
Chad	0.0	29.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	49.0
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.9	90.1	0.0	183.9
Djibouti	0.0	0.0	0.0	60.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.0
Egypt	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
Gabon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Gambia	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
Guinea	0.0	0.0	0.0	57.4	0.0	0.0	216.5	0.0	0.0	273.9
Guinea-Bissau	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Guyana	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	329.8	176.5	330.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	836.3
Iran	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	103.6	0.0	103.7
Iraq	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8
Jordan	0.0	0.0	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
Kazakhstan	249.9	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	273.0	0.0	0.0	523.0
Kuwait	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Kyrgyz Republic	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
Lebanon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	102.0	0.0	0.0	102.0
Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mali	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	92.4	0.0	45.3	0.0	152.7
Mauritania	0.0	0.0	0.0	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.4
Morocco	93.8	0.0	101.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	198.4
Mozambique	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Niger	0.0	39.5	83.8	0.0	0.0	0.0	30.2	0.0	0.0	153.5
Nigeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6	1.6
Oman	348.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	350.0	0.0	698.7
Pakistan	0.0	0.6	75.0	100.1	0.5	0.0	0.0	0.3	0.0	176.5
Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.3
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Saudi Arabia	0.0	0.0	105.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	105.2
Senegal	81.9	19.9	0.0	32.0	0.0	0.0	335.9	0.0	60.3	529.9
Sierra Leone	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Suriname	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Tajikistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	20.0
Togo	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	95.3	0.0	0.0	95.3
Tunisia	27.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.0	33.3
Turkey	0.0	0.0	0.0	142.3	0.0	0.0	568.9	0.0	0.0	711.2
Turkmenistan	0.0	0.0	700.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	700.0
U.A.E.	0.0	0.0	170.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	170.0
Uganda	0.0	45.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	45.0
Uzbekistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Yemen	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الملحق رقم05: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2017

Country	Infrastructure				Agriculture and Rural Development			Human Development		Other	Total[1]
	Energy & Information & communications Technology	Public-Private Partnership	Transport	Urban Development and Services	Agriculture and Food Security	Integrated Rural Development	Water Resources and Environment	Education	Health		
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Albania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Algeria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Azerbaijan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bahrain	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Bangladesh	0.0	70.0	0.0	0.0	0.2	100.3	0.0	0.0	14.1	0.0	184.6
Benin	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Brunei	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Burkina Faso	104.8	0.0	0.0	0.0	32.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	137.4
Cameroon	0.0	0.0	0.0	0.0	53.7	0.0	0.0	0.0	40.0	0.1	93.8
Chad	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	0.0	276.4	0.0	0.0	0.0	29.7	0.0	0.0	306.1
Djibouti	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Egypt	0.0	80.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0
Gabon	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Gambia	0.0	0.0	0.0	0.0	25.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	25.3
Guinea	0.0	0.0	0.0	0.0	69.3	0.0	15.6	0.0	0.0	0.0	84.9
Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Guyana	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	0.0	0.0	250.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	250.2
Iran	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.4
Iraq	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Jordan	0.0	28.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	79.0	0.0	107.0
Kazakhstan	0.0	0.0	328.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	328.5
Kuwait	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3
Kyrgyz Republic	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.5
Lebanon	0.0	0.0	86.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	24.1	0.0	110.1
Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Malaysia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Mali	169.0	0.0	0.0	0.0	32.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	201.7
Mauritania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6	0.1	2.7
Morocco	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Mozambique	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Niger	30.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	41.2	0.1	71.4
Nigeria	0.0	0.0	0.0	0.0	90.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.1
Oman	0.0	0.0	0.0	135.1	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	110.4	245.8
Pakistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Saudi Arabia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Senegal	0.0	0.0	0.0	146.1	30.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	176.9
Sierra Leone	0.0	0.0	110.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	110.1
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
Suriname	0.0	0.0	0.0	38.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	38.8
Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Tajikistan	17.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.5
Togo	0.0	0.0	0.0	0.0	19.1	0.0	0.0	9.9	0.0	0.0	29.0
Tunisia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.9	0.0	0.0	0.0	93.9
Turkey	200.0	85.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	285.7
Turkmenistan	623.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	623.0
U.A.E.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Uganda	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.0	0.0	0.0	39.9	0.0	82.9
Uzbekistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	113.0	0.0	0.0	0.0	0.0	113.0
Yemen	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الملحق رقم 06: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2018

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بروناي	117.5	0.0	0.0	117.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاتحاد القمري	43.4	0.0	43.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	120.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	120.8	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غينيا	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
غينيابيساو	69.2	0.0	54.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.2
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اندونيسيا	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.5	0.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	15.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنغال	99.0	0.0	0.0	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	79.8
سيراليون	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	40.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	23.0	17.5	0.0	0.0
توغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	318.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	34.5	283.5	0.0	0.0
تركيا	71.4	0.0	0.0	71.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.2	0.0
أوزبكستان	93.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الاعضاء في "البنك"-57	145.3	140.0	333.5	150.5	0.0	0.0	208.2	97.4	0.0	1,075.0

الملحق رقم 07: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2019

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18.5	0.0	0.0	18.5
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	0.0	28.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.7
بنين	0.0	0.0	68.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	68.5
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	47.5	0.0	47.5
جيبوتي	0.0	0.0	26.0	0.0	38.8	0.0	0.0	0.0	0.0	64.8
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العايون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
غينيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	46.5	0.0	0.0	46.5
غينيابيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	14.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.6
أندونيسيا	66.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66.0
ايران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرغيزستان	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	87.5	0.0	87.5
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	37.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	37.3
المغرب	0.0	0.0	42.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	42.7
موزمبيق	0.0	0.0	99.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	99.7
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	65.7	0.0	2.4	68.1
نيجيريا	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	80.0	0.0	0.0	180.0
عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	100.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	8.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.5
السنغال	31.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	31.0
سيراليون	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	2.2	0.0	0.0	0.0	41.3	0.0	43.5
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	10.0
طوغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	110.0	0.0	0.0	110.0
أوزبكستان	0.0	0.0	94.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	94.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الاعضاء في "البنك"- 57	164.3	10.0	274.2	482.1	0.0	38.8	420.7	135.0	102.4	1.627.5

الملحق رقم 08: اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة2020

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[3]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
بنين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	0.0	0.0	0.0	18.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18.2
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	148.3	0.0	0.0	148.3
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	220.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	220.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غينيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غينيابيساو	0.0	0.0	0.0	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اندونيسيا	0.0	0.0	0.0	261.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	261.7
ايران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	10.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	20.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	20.6
مالي	0.0	0.0	0.0	19.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.5
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.0	12.0
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	28.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.0
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عُمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنغال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.8	0.0	1.6	19.5
سيراليون	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	10.0	40.0	0.0	60.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
توغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.7	100.7
تركمانستان	0.0	0.0	60.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	35.0	0.0	0.0	0.0	0.0	210.0	0.0	0.0	245.0
أوزبكستان	200.0	0.0	0.0	80.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	280.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك"-57	212.0	35.0	280.0	469.3	0.0	0.0	406.7	40.0	112.4	1.555.5

الملحق رقم 09 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة2021

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[1]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	56.8	0.0	0.0	56.8
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0	0.0	80.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	36.4	0.0	36.4
بنين	0.0	0.0	32.5	0.0	0.0	0.0	0.0	58.6	0.0	91.1
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	0.0	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.1
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تشاد	0.0	0.0	29.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	29.3
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	5.0	132.3	30.5	0.0	0.0	0.0	0.0	29.9	0.0	197.7
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	7.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.0	0.0	0.0	21.0
غينيا	0.0	15.0	10.0	0.0	0.0	0.0	104.7	18.5	0.0	148.2
غينيا بيساو	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	150.0	0.0	0.0	150.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	22.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	39.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.0	8.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرغزستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	20.0
مالي	17.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.8
موريتانيا	0.0	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	32.8	0.0	0.0	44.8
المغرب	0.0	0.0	15.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.5
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	23.7	0.0	0.0	23.7
نيجيريا	150.5	0.0	29.8	0.0	0.0	0.0	86.6	0.0	0.0	266.9
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	70.0	130.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.5	16.5
السنغال	16.9	0.0	16.6	0.0	0.0	0.0	125.4	30.8	4.5	194.2
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	41.0	0.0	0.0	46.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.0
توغو	0.0	15.0	20.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	35.1
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.0	0.0	0.0	90.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	80.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0
أوزبكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	30.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	292.2	237.3	227.0	172.3	0.0	5.0	724.9	274.2	59.0	1,992.0

الملحق رقم 10 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2022

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[3]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلادش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنين	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	8.8	6.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3
الكاميرون	90.1	34.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	124.8
تشاد	0.0	0.0	0.0	18.9	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	28.9
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
كوت ديفوار	39.6	0.0	0.0	85.0	0.0	0.0	177.2	0.0	0.0	301.8
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	6.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.0
غينيا	1.0	27.0	116.3	0.0	0.0	0.0	83.9	0.0	0.0	228.2
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.8	0.0	0.0	15.8
غانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0	0.0	0.0	200.0
إندونيسيا	100.0	0.0	0.0	205.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	305.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	200.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرغيزستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	0.0	0.0	50.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	8.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.8
مالي	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	10.4	0.0	0.0	0.0	40.0	0.0	50.4
المغرب	20.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.4
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	50.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنغال	59.2	0.0	30.1	0.0	0.0	0.0	270.0	0.0	0.0	359.4
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	9.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.5
توغو	0.0	0.0	27.8	0.0	0.0	0.0	0.0	16.0	0.0	43.8
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.9	5.9
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	295.0	0.0	0.0	395.0
أوزبكستان	260.0	30.0	104.0	0.0	0.0	0.0	106.7	0.0	0.0	500.7
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	807.7	107.7	370.3	462.3	0.0	0.0	1,198.6	56.0	15.9	3,018.4

الملحق رقم 11 : اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل قطاعات التمويل الأخضر لسنة 2023

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى [2]	المجموع
أفغانستان	10.0	0.0	17.7	0.0	0.0	0.0	114.2	0.0	0.0	142.0
ألبانيا	37.9	0.0	0.0	17.3	0.0	0.0	534.2	26.9	22.1	638.5
الجزائر	50.5	0.0	153.9	0.0	64.2	0.0	31.4	156.1	5.4	461.5
أذربيجان	112.7	0.0	497.0	19.3	0.0	0.0	45.5	264.9	10.8	950.2
البحرين	0.0	0.0	695.5	0.0	24.7	0.0	144.7	540.7	97.8	1,503.3
بنغلاديش	152.9	91.9	806.8	406.6	74.6	107.5	105.3	160.8	7.2	1,913.6
بنين	167.7	65.3	153.4	134.4	0.0	26.5	306.8	122.0	5.0	980.9
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.2
بوركينافاسو	280.3	86.4	190.2	44.1	5.2	0.0	454.2	67.6	1.7	1,129.9
الكاميرون	390.2	80.8	176.2	112.0	0.0	0.0	480.6	54.4	7.5	1,301.6
تشاد	123.4	121.0	47.9	72.1	3.8	0.0	528.6	50.8	16.4	964.0
الاتحاد القمري	1.0	0.0	0.0	20.0	1.8	0.0	7.6	0.0	0.0	30.4
كوت ديفوار	132.6	385.6	0.0	94.2	0.0	0.0	945.9	496.8	0.0	2,055.0
جيبوتي	7.3	15.1	19.3	126.0	0.0	55.7	54.9	16.6	0.7	295.6
مصر	48.8	25.0	1,777.5	43.8	94.1	0.0	366.5	50.7	94.5	2,500.8
الغابون	0.0	18.2	0.0	4.5	0.0	60.0	332.8	57.8	0.0	473.4
غامبيا	73.2	34.5	48.6	11.5	28.0	27.3	84.7	9.8	1.9	319.5
غينيا	139.1	66.1	353.6	167.4	3.5	0.0	489.4	151.4	9.1	1,379.7
غينيا بيساو	0.3	17.0	0.0	12.0	0.4	0.0	17.3	0.0	0.0	47.0
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	200.0	0.0	0.0	234.6
إندونيسيا	1,019.3	1,039.1	374.6	1,455.4	40.7	11.3	597.1	100.0	304.4	4,941.7
إيران	558.0	55.6	606.9	166.7	319.4	0.0	110.3	1,095.7	26.7	2,939.3
العراق	22.0	17.0	0.0	20.5	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	65.0
الأردن	205.4	66.2	214.5	192.8	187.1	23.8	172.8	7.8	28.5	1,098.9
كازاخستان	143.0	0.0	0.0	11.5	0.0	9.0	299.6	9.5	140.0	612.5
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	58.5
جمهورية قرغيزستان	36.3	0.0	108.2	50.9	8.0	0.0	181.6	15.0	0.0	399.9
لبنان	0.0	241.5	30.0	160.2	0.0	12.5	269.1	564.9	0.0	1,278.1
ليبيا	22.3	0.0	94.9	0.0	118.4	22.0	66.2	0.0	0.0	323.7
ماليزيا	6.2	196.9	0.0	101.7	2.0	0.0	175.4	0.0	45.0	527.2
المالديف	8.8	0.0	0.0	39.2	0.0	0.0	62.3	37.1	53.7	200.9
مالي	335.1	17.4	381.1	32.9	38.7	0.0	193.5	114.3	0.0	1,113.1
موريتانيا	119.3	107.5	202.5	40.0	84.2	0.0	198.7	175.3	3.8	931.4
المغرب	255.5	5.1	1,026.6	43.2	32.8	16.0	1,011.5	430.0	30.9	2,851.6
موزمبيق	37.6	45.1	309.5	39.4	0.0	0.0	30.7	0.0	0.0	462.2
النيجر	132.2	76.3	146.9	56.7	7.8	8.0	171.0	19.4	6.3	624.7
نيجيريا	246.8	114.3	30.9	115.2	0.0	50.0	166.6	146.0	74.0	943.7
سلطنة عمان	9.1	134.0	252.9	10.5	142.4	0.0	371.4	938.9	0.0	1,859.2
باكستان	234.6	88.5	1,148.9	737.7	177.3	0.0	482.5	4.9	100.7	2,975.2
فلسطين	0.0	26.1	1.4	23.7	1.2	0.0	5.0	0.0	1.5	58.9
قطر	0.0	4.5	0.0	49.1	189.3	0.0	0.0	215.8	0.0	458.7
المملكة العربية السعودية	0.0	1.7	233.5	6.0	716.0	0.0	105.0	42.5	199.9	1,304.6
السنغال	399.2	66.2	410.0	107.5	83.5	0.0	1,302.2	546.6	109.3	3,024.4
سيراليون	95.9	11.2	10.4	40.5	9.1	29.5	29.6	14.1	0.0	240.3
الصومال	0.0	2.0	0.5	0.0	0.0	0.0	7.5	3.0	5.2	18.2
السودان	334.3	67.0	152.0	73.1	82.7	0.0	60.1	101.6	41.6	912.3
سورينام	0.0	41.1	0.0	43.5	0.0	0.0	26.0	0.0	0.0	110.6
سوريا	26.7	0.0	280.7	25.0	15.0	0.0	0.0	51.3	9.1	407.8
طاجيكستان	50.7	123.5	117.6	33.0	0.0	0.0	118.6	11.3	1.0	455.6
توغو	29.4	84.7	46.2	44.9	0.0	0.0	275.9	59.6	0.0	540.6
تونس	183.3	84.9	1,251.7	63.7	146.2	0.0	9.0	226.5	27.9	1,993.1
تركيا	17.5	208.0	751.0	579.4	252.1	0.0	1,159.5	67.0	1,159.3	4,193.7
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	25.6	288.1	0.0	470.4	0.0	0.0	1,139.4
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	54.2	105.2	0.9	60.0	0.0	20.0	350.2
أوغندا	196.1	80.7	335.1	35.6	6.6	0.0	849.0	5.6	12.1	1,520.8
أوزبكستان	905.6	107.0	303.1	392.5	23.1	0.0	454.6	92.9	75.0	2,353.7
اليمن	81.4	56.4	53.2	10.2	0.7	0.0	46.7	29.9	18.5	296.9
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	7,439.7	4,181.7	14,310.5	6,166.9	3,095.4	748.2	14,784.0	7,353.5	2,834.7	60,914.4

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الأخضر كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التغير المناخي من خلال توجيه الموارد نحو مشاريع تراعي البعد البيئي، ويعد دمج الاعتبارات البيئية في السياسات التمويلية خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد أكثر استدامة.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل الأخضر يمثل ركيزة محورية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، لما له من دور في دعم الأنشطة منخفضة الانبعاثات، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، كما يساهم في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار بما يخدم العدالة البيئية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يتجلى دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاريع الخضراء، وتطوير أدوات مالية مبتكرة كالصكوك الخضراء، إلى جانب دعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها وتبني سياسات تمويلية مستدامة، مما يعزز جهوده في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، التنمية المستدامة، البنك الإسلامي للتنمية.

Abstract

This study aims to shed light on green finance as an effective tool for achieving sustainable development and addressing climate change by directing resources toward projects that take into account environmental dimension. Integrating environmental considerations into financial policies is a fundamental step toward building a more sustainable economy.

This study concludes with several key findings, the most important of which is that green finance represents a central pillar in the transition to a green economy due to its role in supporting low-emission activities, fostering sustainable economic growth, creating job opportunities, and stimulating innovation in ways that serve environmental and social justice. In this context, the role of Islamic Development Bank is reflected in financing green projects, developing innovative financial instruments such as green sukuk and supporting member states in building their capacities and adopting sustainable financial policies, which reinforces its efforts to achieve the goals of sustainable development.

Key words: green economy, green finance, sustainable development, Islamic Development Bank.